

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين

✕ ابتدا مطلوبيت تكثير نسل:

برای مراجعه در این رابطه کتابی سید محمد رضا سیستانی نوشته اند به عنوان "وسائل المنع من الانجاب"

ابتدا مطلوبيت تكثير نسل:

در کتب فقهی قداماء، مانند جواهر و شرايع و ماتقدم منها ظاهراً بحث مستقلى تحت این عنوان نیست. بلکه در ضمن مباحث نکاح و تزويج مطالبی وجود دارد.

اما در کتب حديث این عنوان، باب مستقل دارد؛

در وسائل الشیعه ذیل ابواب نکاح در "أَبْوَابُ أَحْكَامِ الْأَوْلَادِ" ۱ (جلد ۲۱) احادیثی را عنوان کرده اند.

همچنین در وسائل باب نکاح به مناسبت روایاتی را مطرح کرده اند که می شود به آنها استدلال کرد.

بابُ اسْتِحْبَابِ اخْتِيَارِ الْوُلُودِ لِلتَّزْوِيجِ وَ إِنْ لَمْ تَكُنْ حَسَنَاءَ ۲

بابُ كَرَاهَةِ تَزْوِيجِ الْمَرْأَةِ الْعَاقِرِ وَ إِنْ كَانَتْ حَسَنَاءَ ذَاتَ رَجَمٍ وَ دِينَ ۳

خلاصه بحث به این شکل مطرح می شود که آیا دلیلی بر استحباب تکثیر نسل فی حد نفسه وجود دارد یا ادله مقید هستند؟

از بعضی از کلمات برداشت می شود که استحباب دارد و به روایاتی هم استدلال کرده اند. در مقابل آرائی وجود دارد که این استحباب را مقید می داند و این عمل را فی حد نفسه مستحب نمی دانند. و در رساله سید محمد رضا نیز یکی از این آراء است که تکثیر نسل را فی حد نفسه مستحب مطلق نمی داند.

روایات مطلقة:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فَقَالَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ إِنَّ لِي ابْنَةً عَمَّ لِي قَدْ رَضِيتُ جَمَالَهَا وَ حُسْنَهَا وَ دِينَهَا وَ لَكِنِّي عَاقِرٌ فَقَالَ لَا تَزَوِّجُهَا إِنَّ يُونُسَ بْنَ يَعْقُوبَ لَفِي أَحَاةٍ فَقَالَ يَا أَخِي كَيْفَ اسْتَطَعْتُ أَنْ تَزَوِّجَ الْبِسَاءَ بَعْدِي فَقَالَ إِنَّ أَبِي أَمَرَنِي فَقَالَ إِنْ اسْتَطَعْتُ أَنْ تَكُونَ لَكَ ذَرْيَةٌ تُثْقِلُ الْأَرْضَ بِالتَّسْبِيحِ فَافْعَلْ قَالَ وَ جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْعِدِّ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله فَقَالَ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ فَقَالَ لَهُ تَزَوِّجْ سَوْءَاءَ وَلَوْ دَأَ فَإِنِّي مُكَاتِرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ قَالَ فَقُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مَا السَّوَاءُ قَالَ الْقَبِيحَةُ ۴

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ وَ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ جَمِيعاً عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله تَزَوَّجُوا بِكْرًا وَلَوْ دَأَ وَ لَا تَزَوَّجُوا حَسَنَاءَ جَمِيلَةً عَاقِرًا فَإِنِّي أَبَاهِي بِكُمْ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۵

و عَنْهُمْ عَنْ سَهْلِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ سَعِيدٍ الرَّقِّيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ جَعْفَرٍ الْجَعْفَرِيِّ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّضَا عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله لِرَجُلٍ تَزَوَّجْهَا سَوْءَاءَ وَلَوْ دَأَ وَ لَا تَزَوَّجْهَا جَمِيلَةً حَسَنَاءَ عَاقِرًا فَإِنِّي مُبَاهٍ بِكُمْ الْأُمَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - أَمَا عَلِمْتُ أَنَّ الْوِلْدَانَ تَحْتَ الْعَرْشِ يَسْتَغْفِرُونَ لِأَبَائِهِمْ يَخْضَعُونَ لِرَأْسِهِمْ وَ تَرْبِيهِمْ سَارَةً فِي جَبَلٍ مِنْ مِسْكٍ وَ عَثَرٍ وَ زَعْفَرَانٍ ۶

۱ - وسائل الشیعه، ج ۲۱، ص: ۳۵۵

۲ - وسائل الشیعه، ج ۲۰، ص: ۵۴

۳ - وسائل الشیعه، ج ۲۰، ص: ۵۳

۴ - وسائل الشیعه، ج ۲۰، ص: ۵۳

۵ - وسائل الشیعه، ج ۲۰، ص: ۵۴

۶ - وسائل الشیعه، ج ۲۰، ص: ۵۴

﴿ مُحَمَّدٌ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ طَلْحَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: إِنَّ أَوْلَادَ الْمُسْلِمِينَ مُؤَسَّوْمُونَ عِنْدَ اللَّهِ شَافِعٌ وَ مُشَفَّعٌ فَإِذَا بَلَغُوا اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً كُتِبَتْ لَهُمُ الْحَسَنَاتُ فَإِذَا بَلَغُوا الْحُلُمَ كُتِبَتْ عَلَيْهِمُ السَّيِّئَاتُ. ^٧

از این روایات با ملازمه ای می شود استحباب را بدست آورد اما روایات دیگری در همین ابواب وجود دارد که اطلاق از آنها برداشت نمی شود:

روایات مقیده:

﴿ وَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: إِنَّ فُلَانًا رَجُلٌ سَمَاءَهُ قَالَ إِنِّي كُنْتُ زَاهِدًا فِي الْوَلَدِ حَتَّى وَقَفْتُ بِعَرَفَةَ فَإِذَا إِلَى جَنْبِي غُلَامٌ شَابٌّ يَدْعُو وَيَبْكِي وَيَقُولُ يَا رَبِّ وَالِدِيَّ وَالِدِيَّ فَرَعَبَنِي فِي الْوَلَدِ حِينَ سَمِعْتُ ذَلِكَ. ^٨

﴿ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: لَمَّا لَقِيَ يُوسُفُ أَخَاهُ قَالَ كَيْفَ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَتَزَوَّجَ بَعْدِي فَقَالَ إِنَّ أَبِي أَمَرَنِي فَقَالَ إِنْ اسْتَطَعْتُ أَنْ يَكُونَ لَكَ ذُرِّيَّةٌ تُثْعِلُ الْأَرْضَ بِالتَّسْيِيحِ فَأَفْعَلُ. ^٩

﴿ وَ عَنْهُمْ عَنْ أَحْمَدَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ يَحْيَى عَنْ جَدِّهِ الْحَسَنِ بْنِ زَائِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرُوا الْوَلَدَ أَكْثَرَ بِكُمْ الْأُمَمُ غَدًا. ^{١٠}

مثلا در این روایات استحباب استیلاد را منوط به این می دانند که باعث افتخار رسول خدا صلی الله علیه و آله در قیامت باشند.

﴿ وَ فِي مَعَانِي الْأَخْبَارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى بْنِ الْمُتَوَكِّلِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ الْجُمَيْرِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ ابْنِ رِئَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ أَوْ غَيْرِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ [قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ] تَزَوَّجُوا فَإِنِّي مُكَاتِرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ غَدًا فِي الْقِيَامَةِ حَتَّى إِنَّ السَّقَطَ (يَقُفُّ مُحْبِطًا) عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ فَيَقَالُ لَهُ ادْخُلْ فَيَقُولُ لَا حَتَّى يَدْخُلَ أَبْوَابِي قَبْلِي. ^{١١}

^٧ - وسائل الشیعة، ج ٢١، ص: ٣٥٥

^٨ - وسائل الشیعة، ج ٢١، ص: ٣٥٥

^٩ - وسائل الشیعة، ج ٢١، ص: ٣٥٦

^{١٠} - وسائل الشیعة، ج ٢١، ص: ٣٥٧

^{١١} - وسائل الشیعة، ج ٢١، ص: ٣٥٨

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
 و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبيت تكثير نسل

- | | | |
|--------|-------------------|--------------------|
| استاد: | اما مصالح خاصه: | مطلوبيت تكثير نسل: |
| اولا: | و اما مصالح عامه: | جواهر: |
| ثانيا: | خلاصه: | على كل حال...: |

مطلوبيت تكثير نسل:

در اينكه اصل توالّد و تناسل مستحب و مطلوب است بحتي نيست چون اگر قرار بود توالّد و تناسل مطلوب نباشد اصل خلقت زن و مرد بي مورد مي شد لذا روشن است كه حكمت از خلقت زن و مرد در اين بوده كه توالّد و تناسل صورت بگيرد.
 انما الكلام در اين كه آيا اكثار و تكثير وُلْد في حد ذاته ايضاً مستحب و محبوب مولى هست؟
 فقهاء براى اين بحث [استحباب تكثير نسل] باب مخصوصى عنوان نكرده اند ولى در ضمن ابوابى مخصوصاً در ضمن باب نكاح به اين مساله پرداخته اند:
 جواهر:

❖ و أيضاً فلا ريب في حسن النكاح و رجحانه لمن لم تتق بعد ثبوت إباحته له من الشرع و إن لم تتناولوه عمومات النكاح لتكثير النسل، إذ الإنسان مدني بالطبع يحتاج في تعيشه الى الاجتماع، للتعاون و التشارك في تحصيل الغذاء و نحوه، و في كثرة الخلق تسهيل لذلك، و ما فيه من السببية لنعمة الوجود للأولاد التي هي نحو نعمة الله في الخلافة، و من ثم قرنت طاعة الأبوين بطاعة الله عز و جل و الشكر لهما بالشكر له قال الله تعالى «أَنِ اشْكُرْ لِي وَ لِرَبِّكَ» و وصف الله المؤمنين فقال «وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَ ذُرِّيَّتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ»

مضافاً إلى ما فيه من تكثير الأمة و المسلمين، قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: «ما يمنع المؤمن أن يتخذ أهلاً لعل الله يرزقه نسمة تثقل الأرض بلا إله إلا الله» و إلى ما فيه من إبقاء النوع، و لنا خلق الله الشهوة في الإنسان حسب ما خلق فيه الشهوة إلى الطعام و الشراب إبقاء للنفس، و من المعلوم أن إبقاء النوع يقتضي إرادة النكاح مطلقاً، و لا يختص بمن تآقت، و إلى ما فيه من الخلاص من الوحدة المنهي عنها، و الاستعانة بالزوجة على أمور الدين، و غير ذلك مما لا يخفى حسنه من الأمور المترتبة عليه، و الأغراض و المصالح الحاصلة به، فلا ريب حينئذ في حسنه باعتبار كونه سبباً في حصولها، و علة لوجودها، فيكون حينئذ مستحباً شرعاً، لكون الأغراض المترتبة عليه من الأغراض الشرعية، على أن حسن النكاح عقلاً يستلزم استحبابه شرعاً، ضرورة استلزام حكم العقل بحسن النكاح حكم الشرع بذلك، للمطابقة، و حكم الشارع يستلزم كونه مراداً و مطلوباً له، لأنه حكيم^١.

حاصله:

شكى نيست كه نكاح محبوب است و اين نكاح سبب وجود نعمت خداوند متعال يعنى توالّد فرزند مي شود.

على كل حال...:

در جلسه قبل رواياتى مطرح شد كه اين روايات اسناد معتبرى داشت كه در اين روايات عباراتى مانند "افى اباه الامم" يا "افى اكثر بكم الامم" وجود داشت كه مي توان اين عبارات را شاهد بر محبوبيت تكثير قرار داد.
 برخى مانند آقا سيد محمدرضا سيستانى در كتاب "وسائل المنع من الانجاب" بر صدد اين هستند كه اين روايات را مقيد بدانند.
 ايشان در مقدمه كتاب، تهيدى دارند كه چنين فرموده اند:

لقد تضافرت النصوص بطرق الفريقين عن النبي
 الأعظم (صل الله عليه وآله) في الحث على تكثير النسل وزيادة
 الإنجاب.

ايشان در ادامه رواياتى را بيان كرده اند. اما آنجاى كه محل بحث است اين است كه فرموده اند:

ولكن يمكن أن يقال أن الذي تقتضيه مناسبات الحكم

والموضوع

^١ - جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، ج ٢٩، ص: ١٨

وهو المستفاد من بعض الروايات أن الشارع المقدس لم
يندب إلى الإكثار من الأولاد إلا مقيداً بما يترقب من ذلك
من المصالح الخاصة والعامة.

حاصله:

از تناسب حکم و موضوع در این طائفة از روایات به دست می آید که شارع مقدس به نحو مطلق، تکثیر نسل را نخواسته است بلکه تکثیر نسل را خواسته
لیکن مقید به مصالح خاصه و عامه کرده است.

مصالح خاصه:

مصالح خاصه مانند اینکه ولد، صالح و برای والدین خود باقیات و صالحات باشد مثلاً در روایت چنین فرموده اند:

روایت ابن مسکان:

و عَنْ عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ ابْنِ مُسْكَانٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام مِنْ سَعَادَةِ الرَّجُلِ أَنْ
يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ يَسْتَعِينُ بِهِمْ.^۲

روایت آمیدی:

و الْآمِدِيُّ فِي الْغُرَرِ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: الْوَلَدُ الصَّالِحُ أَجْمَلُ الذِّكْرِينِ.^۳

معاویة بن عمار:

و بِالْإِسْنَادِ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مَا يُلْحَقُ الرَّجُلَ بَعْدَ مَوْتِهِ فَقَالَ سِنَّهُ يَعْمَلُ بِهَا بَعْدَ مَوْتِهِ- فَيَكُونُ لَهُ مِثْلُ
أَجْرِ مَنْ عَمِلَ بِهَا- مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ- وَ الصَّدَقَةُ الْجَارِيَةُ تَجْرِي مِنْ بَعْدِهِ- وَ الْوَلَدُ الطَّيِّبُ يَدْعُو لَوَالِدَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِمَا- وَ يَحُجُّ وَ يَتَصَدَّقُ وَ
يُعْتِقُ عَنْهُمَا وَ يُصَلِّي وَ يَصُومُ عَنْهُمَا- قُلْتُ أَشْرَكُهُمَا فِي حَجَّتِي قَالَ نَعَمْ.^۴

خلاصه در این روایات تکثیر ولد را به موارد مذکور تقیید می زند.

اما اگر قرار باشد تکثیر ولد باعث فقر و مشکلات مادی و اقتصادی شود ثابت نیست که در این مورد هم تکثیر ولد مندوب باشد لذا در روایات اشاره کرده اند
به این مطلب و فرموده اند:

روایت موسی بن بکر عن زرارہ:

و رَوَى صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى وَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنِ الصَّادِقِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عليه السلام قَالَ قَلَّةُ الْعِيَالِ أَحَدُ الْيَسَارِينِ^۵
ایشان در ادامه می فرماید: حتی در جهات تربیتی هم می توان مقیداتی برای این مطلقات بیان کرد.

و اما مصالح عامه:

گاهی کثرت نسل باعث می شود که برای مسلمین عزت بیاورد اما اگر کثرت نسلی شود که باعث ذلیل شدن مسلمین شود آیا باز هم محبوب است؟!

والحاصل إن الإكثار من الأولاد وإن كان أمراً مندوباً
إليه في الشرع الحنيف ولكن ذلك بالنظر إلى ما يُترقب منه
من المصالح الخاصة والعامة، ويتقيد الندب إليه بحدود
ذلك.

خلاصه:

مندوب بودن تکثیر نسل مقید است.

استاد:

اولاً:

ظاهر این است که روایات مطلقه، شامل این موارد هم می شود یعنی حتی اگر امتی باشند که تحت سیطره دشمن هستند باز هم محبوبیت تکثیر نسل، شامل
است و یا فقیر باشند و یا کم ادب و کم تربیت باشند باز هم شامل روایاتی که رسول خدا صلی الله علیه و آله در روز قیامت به کثرت آنها مباحثات کنند هست.

۲ - وسائل الشیعة، ج ۲۱، ص: ۳۵۶

۳ - مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل، ج ۱۵، ص: ۱۱۴

۴ - وسائل الشیعة، ج ۱۹، ص: ۱۷۲

۵ - من لا یحضره الفقیه، ج ۴، ص: ۴۱۶

ثانياً:

راه احراز چگونه است؟ یعنی از کجا و از چه راهی احراز کنیم که این فرزند، بی تربیت می شود و یا در آینده مایه خیر و دعا برای والدین نمی شود و یا اینکه از کجا به دست آوریم که در آینده مایه ذلت مسلمین، به خاطر کثرت جمعیت می شود؟
بله برای اولاد صالح منافی وجود دارد اما اینکه این منافع نباشد می شود باز هم غیر مندوب دانست؟
لنا لولا مزاحمت می شود تکثیر نسل را مندوب و محبوب دانست.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل

✕ مطلوبیت اکثار نسل:

✕ جواز و مشروعیت تحدید نسل:

✕ روایات عزل:

مطلوبیت اکثار نسل:

تا اینجا نتیجه این شد که با صرف نظر از عوارض و مزاحات و با توجه به روایات، اکثار نسل مطلوب است و البته در روایات منافی هم برای این عمل بیان شده است.

اما جواز و مشروعیت تحدید نسل:

برخی از علماء جمهور گفته اند: تحدید نسل تابع ضرورت است و الا اکثار نسل واجب است. [شیخ محمد علایا مفتی جمهور در لبنان در زمان سابق] اما در بین روایات شیعه می شود به تعدادی از روایات استناد کرد که در آنها تحدید نسل را جائز دانسته اند:

روایات عزل:

صحیحه محمد بن مسلم:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَجْبُورٍ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْعَزْلِ - فَقَالَ ذَلِكَ إِلَى الرَّجُلِ يَصْرِفُهُ حَيْثُ شَاءَ.^۱

موثقه عبد الرحمن: [بخاطر این فضال و این بکیر]

و عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بَكِيرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ ذَلِكَ إِلَى الرَّجُلِ.^۲

روایت عبد الرحمن الحذاء:

و عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَدَّاءِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: كَانَ عَلِيٌّ بْنُ الْحُسَيْنِ عليه السلام لَا يَرَى بِالْعَزْلِ بَأْسًا - يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ وَ إِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ - مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ فَكُلُّ شَيْءٍ أَخَذَ اللَّهُ مِنْهُ الْمِيثَاقَ - فَهُوَ خَارِجٌ وَ إِنْ كَانَ عَلَى صَخْرَةٍ صَمَاءً.^۳

در بعضی از نسخ در سند روایت گفته شده است ابن ابی عمیر نیست بلکه ابن ابی عمیره است.^۴

روایت دیگر از محمد ابن مسلم:

و يَأْتِيهِ [اسناد مرحوم شيخ طوسي از برقي] عَنِ الْبَرْقِيِّ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام الرَّجُلُ تَكُونُ تَحْتَهُ الْحُرَّةُ - أَوْ يَغْرُلُ عَنْهَا قَالَ ذَلِكَ إِلَيْهِ - إِنْ شَاءَ عَزَلَ وَ إِنْ شَاءَ لَمْ يَغْرُلْ.^۵

صحیحه ابی بصیر:

و سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ فِي بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ (وَ الْحَسَنِ) بْنِ مُوسَى الْخَشَّابِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَشْبَاطٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي بصيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: قُلْتُ لَهُ مَا تَقُولُ فِي الْعَزْلِ فَقَالَ كَانَ عَلِيٌّ عليه السلام لَا يَغْرُلُ - وَ أَمَّا أَنَا فَأَعَزِّلُ فَقُلْتُ هَذَا خِلَافٌ - فَقَالَ مَا ضَرَّ دَاوُدَ أَنْ خَالَفَهُ سُلَيْمَانُ - وَ اللَّهُ يَقُولُ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ.

البته در بعضی از روایات عزل را مکروه بیان کرده اند که شاید علت کراهت جهاتی دیگر غیر از تناسل باشد مثلاً بخاطر رعایت حال زن این کراهت بیان شده است.

۱ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۱۴۹

۲ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۱۴۹

۳ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۱۴۹

۴ - محمد بن ابی عمیر (أبی عمیره): عده فی الشامیین، من أصحاب رسول الله صلی الله علیه و آله، رجال الشیخ (۲۹).

۵ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۱۵۰

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقيّة الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين و لاحول و لا قوة الا بالله العليّ العظيم.

سقط جنين / مطلوبيت تكثير نسل / جواز و مشروعيت تحديد نسل

- | | |
|---------------------------|-------------------------|
| ✕ استدلال ابن حزم عامی: | ✕ مشروعيت تحديد نسل |
| ✕ اشكال در اين استدلال: | ✕ اما وسائل منع از حمل: |
| ✕ اشكال در عزل غير طبيعي: | ✕ اما الاول: العزل: |

مشروعيت تحديد نسل

از ما ذکر نا بدست آمد که اکثار نسل اگر چه مستحب و مطلوب است ولی واجب نیست که در نتیجه تحديد نسل حرام باشد بلکه می توان از ادله بدست آورد که تحديد نسل هم مشروع و جائز است

اما وسائل منع از حمل:

اول: وسائل طبيعي

الف) كناره گیری از مقاربت در ایامی که رحم زن آمادگی برای حامله شدن دارد که متخصصین گفته اند ایامی که رحم زن آمادگی دارد از زمانی که از حیض پاک می شود تقریباً به مدت هشت روز می باشد.

تذکر: بحث در جایی است که به ای نحو از مقاربت كناره گیری شود با صرف نظر از اینکه زن حقوقی دارد یا ندارد و اینکه چه روزهایی مقاربت منجر به ولد می شود یا نمی شود

ب) زنی پی در پی بچه شیر دهد که حامله شدن در این ایام و مدت شیر دهی بعید است.

ج) عزل یعنی از ریختن منی در رحم زن جلوگیری می کند یا به عبارتی "سحب عزل" می کند

دوم: وسائل شیمیایی:

الف) قرص

ب) تزریق

ج) ...

خلاصه از مسائل طبی که برای جلوگیری از حمل استفاده می شود.

سوم: وسائل موضعی:

الف) اینکه در رحم زن IUD قرار می دهند

ب) رگهایی از مرد را مسدود می کنند

ج) لوله های زن را مسدود می کنند

د) استفاده از کاندوم (روپوش در آلت مرد)

ه)

چهارم: وسائل شیمیایی که در موضع استفاده می شود

الف) استفاده از پروجسترون

ب)

خلاصه از آن مباحثی که می شود در این مطالب از آنها به اهم موارد اشاره کرد:

اول: عزل

حالت اول: ریختن منی در رحم زن (تقلیدی)

حالت دوم: استخدام مرد از وسائلی برای ممانعت از ریخته شدن منی در رحم زن (روشهای مستحدث)

دوم: قرصها

سوم: به کار بردن اشیائی در موضع زن

چهارم: مسدود کردن رگهای تناسلی

اما الاول: العزل:

حالت اول: طرفین برای عزل توافق داشته باشند.

ظاهر این است که این مورد جائز باشد. و این مطلب مورد توافق علماء فریقین است الا ظاهریه که ظاهراً اخباری های عامه هستند و این فرقه قائل به تحریم عزل شده اند.

استدلال ابن حزم عامی:

ابن حزم از علماء ظاهریه عامه استدلالی به حدیث عایشه دارد؛

عایشه می گوید: خدمت رسول الله ﷺ رفتم از پیامبر در مورد عزل سوال کردند حضرت در جواب چنین فرمودند:

«ذلک الوعد الخفی و قرأ "و اذا الموءودة سئلت"

حضرت فرمودند: عزل نوعی زنده به گور کردن فرزند است.

اگر تنها این روایت می بود خب ظهور در حرمت داشت و نوعی حکومت در این روایت دیده می شود مانند اینکه گفته می شود: "الطواف بالبيت صلاة" در اینجا هم گفته اند عزل، زنده به گور کردن فرزند است و استفاده حرمت می شد.

اشکال در این استدلال:

اولاً: این حدیث در مصادر خود عامه معارض دارد؛

حدیث ابی سعید عامی:

«قالت اليهود العزل موودة الصغرى فقال النبی کذبت اليهود ان الله عز و جل لو اراد ان یخلق شیئاً لم یستطع احد ان یصرفه

حدیث دیگر از بخاری:

«قال خرجنا مع رسول الله ﷺ فی غزوة بنی مصطلق فاشتهينا النساء فاشتدت علينا العزبة و احببنا العزل مسالناه عن ذلك فقال "ماعلیکم ان لا

تفعلوا، ما من نسمة کائنة الی يوم القيامة الا و هی کائنة"

حدیث جابر:

«کنا نعزل علی عهد رسول الله ﷺ فبلغ ذلك نبی الله ﷺ فلم ینها

ثانیاً: در بین روایات امامیه متعدد وجود دارد که این عمل مخصوصاً با توافق زوجین جائز و مشروع است

«مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عليهما السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ أَمَّا الْأُمَةُ فَلَا بَأْسَ وَ أَمَّا الْحُرَّةُ فَإِنِّي أَكْرَهُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهَا حِينَ يَتَزَوَّجُهَا.

«وَعَنْهُ عَنْ عَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ حَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام مِثْلَ ذَلِكَ وَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ إِلَّا أَنْ تَرْضَى أَوْ يَشْتَرِطَ ذَلِكَ عَلَيْهَا حِينَ يَتَزَوَّجُهَا.^۱

اشکال در عزل غیر طبیعی:

در عزل غیر طبیعی برخی اشکال کرده اند به این شکل که شرط است برای مقاربت مرد از جسد خودش استعانت بگیرد و استفاده از غیر جسد جائز نیست و استفاده از کاندوم (روپوش برای آلت مرد) را هم ملحق کردند به اینکه مرد از غیر جسد استعانت گرفته است لذا حرام دانسته اند.

^۱ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۱۵۱

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راههای تحدید نسل / راه اول: عزل

× راههای جلوگیری از حمل:	× جواب توهم:
× راه اول: عزل	× (ب) بدون رضایت زن
× حالت اول: عزل طبیعی	× وجه اول: اجماع
× الف) با رضایت طرفین:	× جواب از اجماع:
× حالت دوم: عزل غیر طبیعی:	× وجه ثانی: صحیحہ محمد بن مسلم
× در این مورد توهی را مطرح کرده اند:	× وجه استدلال:

راههای جلوگیری از حمل:

راه اول: عزل

حالت اول: عزل طبیعی

الف) با رضایت طرفین: که این مورد بحث شد که ظاهر جواز عزل با رضایت طرفین است. و ادله ای که این مطلب را تأیید می کند روایات صحیحہ و موثقہ ای است که قبلاً متعرض آنها شدیم مانند:

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ ذَلِكَ إِلَى الرَّجُلِ يَضْرِفُهُ حَيْثُ شَاءَ.^۱

و عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَصَّالٍ عَنِ ابْنِ بَكْرِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ ذَلِكَ إِلَى الرَّجُلِ.^۲

و عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَاصِمِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ فَصَّالٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَصْبَاطٍ عَنْ عَمِّهِ يَعْقُوبَ بْنِ سَالِمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: لَا بُأْسَ بِالْعَزْلِ عَنِ الْمَرْأَةِ الْخُرَّةِ إِنْ أَحَبَّ صَاحِبُهَا وَ إِنْ كَرِهَتْ لَيْسَ لَهَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ.^۳

حالت دوم: عزل غیر طبیعی:

مانند اینکه مرد از کاندوم (روپوش بر آلت مرد) استفاده کند

در این مورد توهی را مطرح کرده اند:

شرط است برای مقاربت مرد از جسد خودش استعانت بگیرد و استفاده از غیر جسد جائز نیست و استفاده از کاندوم (روپوش برای آلت مرد) را هم ملحق کردند به اینکه مرد از غیر جسد استعانت گرفته است لذا حرام دانسته اند.

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ هَمَّامٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا الْحَسَنِ مُوسَى عَنِ الرَّجُلِ يُقْبِلُ قُبْلَ امْرَأَتِهِ قَالَ لَا بُأْسَ.^۴

و عَنْ عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مُسْكِينٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ: كَانَ لَنَا جَارٌ شَيْخٌ لَهُ جَارِيَةٌ فَارَهَتْ- قَدْ أَغْطَى بِهَا ثَلَاثِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ- وَ كَانَ لَا يَتَلَعُّ مِنْهَا مَا يُرِيدُ وَ كَانَتْ تَقُولُ- اجْعَلْ يَدَكَ كَذَا بَيْنَ شَفْرَيَّ فَإِنِّي أَجِدُ لِيكَ لَذَّةً- وَ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ فَقَالَ لِرُزَّارَةَ- سَلْ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ هَذَا فَسَأَلَهُ فَقَالَ- لَا بُأْسَ أَنْ يَسْتَعِينَ بِكُلِّ شَيْءٍ مِنْ جَسَدِهِ عَلَيْهَا- وَ لَكِنْ لَا يَسْتَعِينُ بِغَيْرِ جَسَدِهِ عَلَيْهَا.^۵

۱ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۱۴۹
 ۲ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۱۴۹
 ۳ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۱۵۰
 ۴ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۱۱۰
 ۵ - محمد بن علی ابو سمینہ

رجال الکشی / ص ۵۴۶: قال حمدويه عن بعض مشيخته محمد بن علي رضي بالغلو

رجال النجاشي / ص ۳۳۳: ضعيف جدا فاسد الاعتقاد لا يعتمد في شيء و كان ورد ق و قد اشتهر بالكذب بالكوفة و نزل على أحمد بن محمد بن عيسى مدة ثم تشهر بالغلو فجفا و أخرجه أحمد بن محمد بن عيسى عن ق و له قصة

۶ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۱۱۱

عنه مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الصَّفَّارِ عَنْ (مُحَمَّدِ بْنِ حَكِيمٍ) عَنِ الْحَكَمِ بْنِ مُشْكِينٍ عَنْ عُثَيْدِ بْنِ زُرَّارَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام رَجُلٌ تَكُونُ عِنْدَهُ جَوَارٍ - فَلَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَطَّاهُنَّ يَغْمَلُ لَهُنَّ شَيْئاً يَلْدُهُنَّ بِهِ - قَالَ أَمَّا مَا كَانَ مِنْ جَسَدِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ.^۷

جواب توهم:

آنچه روایات می فرمایند این است که مرد شیئی را استخدام کند تا با آن نیاز جنسی زن را محیا کند اما مورد بحث این نیست بلکه حتی ممکن است چنین ادعا شود که آن جسم خارجی که محل بحث است مانع از تلاذذ جنسی هم بشود و از آن استفاده می کنند تا مثلاً نطفه منعقد نشود و روایت این مورد را شامل نمی شود. بله اگر از روپوشی استفاده کند که تلاذذ زن مستند به آن باشد نه جسم مرد مورد روایت می شود و منهی است

(ب) بدون رضایت زن

در این مورد به وجوهی استدلال شده است که عزل بدون رضایت زن جائز نیست

وجه اول: اجماع

از مرحوم شیخ طوسی نقل شده است که عزل بدون رضایت زن جائز نیست و اگر چنین عملی از جانب مرد انجام شود گناه کرده است. از عده ای از علماء اهل تسنن هم ادعای اجماع نقل شده است.

جواب از اجماع:

این اجماع ثابت نیست چون جمع زیادی از امامیه قائل به کراهت شده اند و مرحوم صاحب جواهر ادعا فرموده است که مشهور این است که این عمل مکروه است.

در مقابل اجماع اهل تسنن هم گفته شده که شافعیه قائل به کراهت شده اند.

وجه ثانی: صحیح محمد بن مسلم

عنه مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ أَمَّا الْأُمَةُ فَلَا بَأْسَ - وَأَمَّا الْحُرَّةُ فَلَيَّيْ أَكْرَهُ ذَلِكَ - إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهَا حِينَ يَتَرَوُجُهَا.^۸

عنه وَ عَنْهُ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عِيسَى عَنْ خَرِيزٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام مِثْلَ ذَلِكَ وَ قَالَ فِي حَدِيثِهِ إِلَّا أَنْ تَرْضَى أَوْ يَشْتَرِطَ ذَلِكَ عَلَيْهَا حِينَ يَتَرَوُجُهَا.^۹

وجه استدلال:

لفظ "اکره" در لغت به معنای "ابغض" آمده است یعنی از کاری بدش آید نه اینکه از کاری خوشش نمی آید و این دو معنا، فرق بین حرام و مکروه هستند مثلاً در قرآن می فرمایند:

وَاغْلُظُوا أَنْ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِغْمُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ.^{۱۰}

و منظور از "کره" در آیه قطعاً کراهت اصطلاحی نیست.

از طرفی در روایت مورد استدلال از لفظ "اکره" استفاده شده است. و در روایات راجع است که از این لفظ برای موارد حرمت استفاده شده است.

مثلاً در روایت فرموده اند:

عنه أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنْ سَنِيْفِ الثَّمَارِ قَالَ قُلْتُ لِأَبِي بَصِيرٍ أَحَبُّ أَنْ تَسْأَلَ - أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ اسْتَبَدَلَ قَوْصَرَتَيْنِ فِيهِمَا بُسْرٌ مَطْبُوحٌ بِقَوْصَرَةٍ فِيهَا تَمَرٌ مُشَقَّقٌ قَالَ فَسَأَلَهُ أَبُو بَصِيرٍ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ هَذَا مَكْرُوهٌ فَقَالَ أَبُو بَصِيرٍ وَ لَمْ يَكْرَهُ فَقَالَ كَانَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام يَكْرَهُ أَنْ يَسْتَبْدِلَ وَ سَقَا مِنْ تَمَرِ الْمَدِينَةِ بَوْشَقَيْنِ مِنْ تَمَرٍ خَيْرَ لَأَنْ تَمَرَ الْمَدِينَةِ أَدْوَمُهُمَا وَ لَمْ يَكُنْ عَلِيٌّ عليه السلام يَكْرَهُ الْحَلَالَ.^{۱۱}

^۷ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۱۱۱

^۸ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۱۵۱

^۹ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۱۵۱

^{۱۰} - الحجرات: ۷

^{۱۱} - وسائل الشیعة، ج ۱۸، ص: ۱۵۱

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقیة الله فی الارضین و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلی العظيم.

سقط جنین / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / زاهای تحدید نسل / راه اول: عزل

×	معنای لغوی:	×	ب) عزل بدون رضایت زن
×	روایات:	×	وجه اول: اجاع
×	وجوه استدلال به استفاده کراهت اصطلاحی از لفظ "یکره"	×	جواب از اجاع:
×	نتیجه در نهایت:	×	وجه ثانی: روایت صحیحہ "محمد بن مسلم"
		×	وجوه استدلال به استفاده حرمت از لفظ "یکره"

ب) عزل بدون رضایت زن

در این مورد به وجوهی استدلال شده است که عزل بدون رضایت زن جائز نیست

وجه اول: اجاع

از مرحوم شیخ طوسی نقل شده است که عزل بدون رضایت زن جائز نیست و اگر چنین عملی از جانب مرد انجام شود گناه کرده است.

از عده ای از علماء اهل تسنن هم ادعای اجاع نقل شده است.

جواب از اجاع:

این اجاع ثابت نیست چون جمع زیادی از امامیه قائل به کراهت شده اند و مرحوم صاحب جواهر ادعا فرموده است که مشهور این است که این عمل مکروه است.

در مقابل اجاع اهل تسنن هم گفته شده که شافعیه قائل به کراهت شده اند.

وجه ثانی: روایت صحیحہ "محمد بن مسلم"

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْغَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا **عَلَيْهَا حِينَ يَتَرَوُجَهَا** ۱. **وَأَمَّا الْحَزَّةُ فَإِنَّي أَكْرَهُ ذَلِكَ** - إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهَا حِينَ يَتَرَوُجَهَا ۱.

نکته ای که در این روایت قابل بحث است لفظ "یکره" می باشد. معنای این کلمه که بسیار در ادله شرعی استعمال شده است چیست؟

وجوه استدلال به استفاده حرمت از لفظ "یکره"

معنای لغوی:

معنای "اکره" در لغت به معنای "بغض" آورده شده است. ۲

اگر مولای عرفی از عبد خود بخواد با دیگری معاشرت نکند و مثلاً بگوید: "انی اکره مباشرتک مع فلان" آیا اگر عبد با آن فرد مباشرت کند مسئولیتی ندارد؟! یا خود این کلمه فی حد ذاته ظهور در نهی و حرمت دارد.

روایات:

در بسیاری از روایات لفظ "اکره" استعمال شده است و از آن اراده حرمت شده است. مثلاً

روایت اول:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدُوٍّ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي نَصْرِ عَنْ حَنَانِ بْنِ سَدِيرٍ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ **عَلَيْهِ السَّلَامُ** وَ مَعَنَا قَرَقَدُ الْحَجَّامِ فَقَالَ لَهُ جُعِلْتُ فِدَاكَ إِنِّي أَعْمَلُ عَمَلًا - وَ قَدْ سَأَلْتُ عَنْهُ غَيْرَ وَاجِدٍ وَ لَا أَثْنَيْنِ - **فَرَعَمُوا أَنَّهُ عَمَلٌ مَكْرُوهٌ** - وَ أَنَا أَجِبُ أَنْ أَسْأَلَكَ فَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا أَشْهَيْتُ عَنْهُ - وَ عَمِلْتُ غَيْرَهُ مِنَ الْأَعْمَالِ فَإِنِّي مُنْتَهِي فِي ذَلِكَ إِلَى قَوْلِكَ - قَالَ وَ مَا هُوَ قَالَ حَجَّامٌ - قَالَ كُلُّ مَنْ كَسَبَكَ يَا ابْنَ أَخِي وَ تَصَدَّقَ وَ حُجَّ مِنْهُ وَ تَرَوُجَ - فَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ **عَلَيْهِ السَّلَامُ** قَدْ اخْتَجَمَ وَ أَعْطَى الْأَجْزَ - وَ لَوْ كَانَ حَرَامًا مَا أَعْطَاهُ الْحَدِيثَ. ۳

راوی در سوال می گوید: از خیلی ها پرسیده ام آنها گفته اند مکروه است اما حضرت در انتهای جواب اینگونه می فرمایند که اشکالی دارد و اگر حرام می بود پیامبر بخاطر آن اجرت نمی دادند.

۱ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۱۵۱

۲ - زیادة:

هیچ معنایی برای "اکره" در لغت یافت نکردم

۳ - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص: ۱۰۵

معلوم می شود آن مکروهی که در سوال بیان کرده است به معنای حرام بوده است.

روایت دوم:

و يَسْتَأْذِنُ عَنِ الْأَعْمَاشِ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عليه السلام فِي حَدِيثِ شَرَائِعِ الدِّينِ قَالَ: وَ الْكَبَائِرُ مُحَرَّمَةٌ وَ هِيَ الشِّرْكُ بِاللَّهِ- وَ قَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ وَ عُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ- وَ الْفِرَارُ مِنَ الرَّحْفِ- وَ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ ظُلْمًا- وَ أَكْلُ الرِّبَا بَعْدَ الْبَيْتَةِ وَ قَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ وَ بَعْدَ ذَلِكَ الزِّنَا وَ اللَّوْاطُ وَ السَّرَقَةُ- وَ أَكْلُ الْمَيْتَةِ وَ الدَّمُ وَ لَحْمُ الْخَنزِيرِ- وَ مَا أَهْلُ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ- وَ أَكْلُ الشُّحْبِ وَ الْبَحْسُ فِي الْمِيزَانِ وَ الْمِكْيَالِ- وَ الْمَيْسِرُ وَ شَهَادَةُ الزُّورِ- وَ الْيَأْسُ مِنْ رُوحِ اللَّهِ وَ الْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ- وَ التَّنَوُّطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ- وَ تَرْكُ مُعَاوَنَةِ الْمُظْلُومِينَ وَ التُّكُونُ إِلَى الظَّالِمِينَ- وَ الِئْمِينَ الْعُمُوسُ وَ حَبْسُ الْحَقُوقِ مِنْ غَيْرِ عُسْرٍ وَ اسْتِغْمَالُ التَّكْبُرِ وَ التَّجَبُّرِ وَ الْكُذْبِ- وَ الْإِسْرَافُ وَ التَّبَذِيرُ وَ الْخِيَانَةُ- وَ الْإِسْتِخْفَافُ بِالْحَقِّ وَ الْمَحَارَبَةُ لِأَوْلِيَاءِ اللَّهِ- وَ الْمَلَاهِي الَّتِي تَصُدُّ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ مَكْرُوهَةٌ- كَالْغِنَاءِ وَ ضَرْبِ الْأَوْتَارِ- وَ الْإِضْرَارُ عَلَى صَغَائِرِ الذُّنُوبِ.^٤

همانطور که معلوم است مکروه در این عبارت نیز به معنای حرمت است و مراد مکروه اصطلاحی قطعاً اراده نشده است.

روایت سوم:

و عَنْهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْرَاهِيمَ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَسْأَلُهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي جُلُودِ الْأَرْزَابِ- فَكَتَبَ مَكْرُوهٌ.^٥
و از معلومات است که در فقه امامیه نماز در پوست خرگوش ممنوع است اما در اینجا فرموده اند: "مکروه" لذا فهمیده می شود از این کلمه اراده حرمت شده است.

روایت چهارم:

و بِالْإِسْنَادِ الْآتِي عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فِي وَصِيَّتِهِ لِأَصْحَابِهِ قَالَ: إِنَّا كُمْ أَنْ تَزِلُّوا أَلْسِنَتَكُمْ بِقَوْلِ الزُّورِ- وَ الْبُهْتَانِ وَ الْإِثْمِ وَ الْعُدْوَانِ- فَإِنَّكُمْ إِنْ كَفَنْتُمْ أَلْسِنَتَكُمْ عَمَّا يَكْرَهُهُ اللَّهُ- وَمَا نَهَى عَنْهُ كَانَ ذَلِكَ خَيْرًا لَكُمْ- مِنْ أَنْ تُذَلِّقُوا أَلْسِنَتَكُمْ بِهِ- فَإِنَّ ذَلِكَ لَللِّسَانِ فِيمَا يَكْرَهُهُ اللَّهُ- وَ مَا نَهَى عَنْهُ مَزْدَاةُ الْعَبِيدِ عِنْدَ اللَّهِ وَ مَقْتٌ مِنَ اللَّهِ- وَ صَمٌّ وَ عَمَى يُورِثُهُ اللَّهُ إِذَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْحَدِيثُ.^٦

در این عبارت فرموده است: آنچه کراهت دارد که از آن نهی کرده است.

خلاصه از این قبیل روایات بسیار است که عند الاطلاق و بدون قرینه باز هم از آنها استفاده حرمت می شود.

روایت پنجم:

و عَلِيُّ بْنُ إِسْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنِ الْحَلِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَحْتَكِرُ الطَّعَامَ وَ يَتَرَبَّصُ بِهِ هَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ فَقَالَ: إِنْ كَانَ الطَّعَامُ كَثِيرًا يَسَعُ النَّاسَ فَلَا بَأْسَ بِهِ وَ إِنْ كَانَ الطَّعَامُ قَلِيلًا لَا يَسَعُ النَّاسَ فَإِنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ يَحْتَكِرَ الطَّعَامَ وَ يَتَرَكِ النَّاسَ لَيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ.^٧

روایت ششم:

و مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ يَسْتَأْذِنُ عَنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: مَا كَانَ مِنْ طَعَامٍ سَمِيَتْ فِيهِ كَيْلًا- فَلَا يَصْلُحُ بَيْعُهُ مُجَازَفَةً- وَ هَذَا مِمَّا يَكْرَهُ مِنْ بَيْعِ الطَّعَامِ.^٨

روایت هفتم:

و يَسْتَأْذِنُ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ زُرْعَةَ عَنْ سَمَاعَةَ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ لُحُومِ السِّبَاعِ وَ جُلُودِهَا- فَقَالَ أَمَّا لُحُومُ السِّبَاعِ فَمِنْ الطَّيْرِ وَ الدَّوَابِّ- فَإِنَّا نَكْرَهُهُ وَ أَمَّا الْجُلُودُ فَارْكَبُوهَا عَلَيْهَا- وَ لَا تَلْبَسُوهَا مِنْهَا شَيْئًا تُصَلُّونَ فِيهِ.^٩

وجوه استدلال به استفاده کراهت اصطلاحی از لفظ "یکره"

روایت اول:

و فِي عَيُونِ الْأَخْبَارِ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْوَلِيدِ جَمِيعًا عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُسَمَّعِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمُبَشَّعِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ الرَّضَا عليه السلام يَوْمًا- وَ قَدْ اجْتَمَعَ عِنْدَهُ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِهِ- وَ قَدْ كَانُوا يَتَنَازَعُونَ فِي الْحَدِيثَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ- عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ- فَقَالَ عليه السلام.....

٤ - وسائل الشیعة، ج ۱۵، ص: ۳۳۱

٥ - وسائل الشیعة، ج ۴، ص: ۳۵۶

٦ - مرحوم صاحب وسائل در دیل این روایت می فرماید:

أقول: الكراهة مخولة على التحريم أو على الضرورة أو التيقن لما مضى و يأتي .

٧ - وسائل الشیعة، ج ۱۲، ص: ۱۸۳

٨ - الكافي (ط - الإسلامية)، ج ۵، ص: ۱۶۵

٩ - وسائل الشیعة، ج ۱۷، ص: ۳۴۱

١٠ - وسائل الشیعة، ج ۴، ص: ۳۵۳

كَذَلِكَ قَدْ نَحَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَشْيَاءَ نَحَى خَرَامٌ فَوَافَقَ فِي ذَلِكَ نَهْيُهُ نَهْيَ اللَّهِ - وَ أَمَرَ بِأَشْيَاءَ فَصَارَ ذَلِكَ الْأَمْرُ وَاجِباً لَازِماً - كَعُدْلِ فَرَائِضِ اللَّهِ - فَوَافَقَ فِي ذَلِكَ أَمْرُهُ أَمْرَ اللَّهِ -
وَ إِنَّ اللَّهَ نَحَى عَنْ أَشْيَاءَ لَيْسَ نَحْيُ خَرَامٍ - بَلْ إِعَافَةٍ وَ كَرَاهَةٍ - وَ أَمَرَ بِأَشْيَاءَ لَيْسَ بِأَمْرِ فَرِضٍ وَ لَا وَاجِبٍ - بَلْ أَمْرٍ فَضْلٍ وَ رُجْحَانٍ فِي الْبَيْنِ - ... وَ مَا كَانَ فِي السُّنَّةِ نَحْيٌ إِعَافَةٍ أَوْ كَرَاهَةٍ - ...^{۱۱}

روایت دوم:

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَخْبُوبٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى قَالَ: كَتَبْتُ إِلَيْهِ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ امْرَأَةً أَرْضَعَتْ عَنَّا قَالاً - بَلَيْنَ نَفْسِهَا حَتَّى فُطِمَتْ وَ كَبِرَتْ وَ ضَرَحَهَا الْفُحْلُ وَ وَضَعَتْ - يَجُوزُ أَنْ يُؤْكَلَ لَبَنُهَا وَ ثَبَاعٌ وَ تُذْبَحَ وَ يُؤْكَلَ لَحْمُهَا - فَكَتَبَ ﷺ **فَعَلٌ مَكْرُوهٌ** **وَ لَا بَأْسٌ بِهِ**.^{۱۲}

نتیجه در نهایت:

ظاهراً نتیجه این بحث به این می رسد که هر کسی باید دید چه چیزی را استظهار می کند. شاید هر مورد را مناسب با قرائن آن استظهار شود.

^{۱۱} - وسائل الشیعة، ج ۲۷، ص: ۱۱۳

^{۱۲} - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۴۰۶

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقيّة الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العليّ العظيم.

سقط جنين / مطلوبيت تكثير نسل / جواز و مشروعيت تحديد نسل / زاهای تحديد نسل / راه اول: عزل

- | | |
|--|----------------------|
| ✗ وجه ثاني: روايت صحيحه "محمد بن مسلم" | ✗ اول: حرمت! |
| ✗ روايت عيون اخبار الرضا (ع): | ✗ دوم: تنزيه [كراهت] |
| ✗ استفاده از مباحث در باب لفظ "لا احب" | ✗ سوم: اباحه |
| ✗ على كل حال: | ✗ نتیجه گیری: |
| ✗ احتمالات در معنای "اکره": | |

وجه ثاني: روايت صحيحه "محمد بن مسلم"

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ صَفْوَانَ عَنِ الْغَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَحَدِهِمَا (ع) أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْعُزْلِ فَقَالَ أَمَّا الْأُمَةُ فَلَا بُاسَ - وَأَمَّا الْخُرَّةُ فَإِنِّي أَكْرَهُ ذَلِكَ - إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهَا حِينَ يَتَزَوَّجُهَا^۱.

از لفظ کراهت در این روایت چه استفاده ای می شود؟ حرمت یا کراهت اصطلاحی یا اجالی؟
اگر معنای لغوی ملاک قرار داده شود یعنی به معنای "ابغض" گرفته شود و کلام بدون قرینه باشد می شود معنای حرمت قابل استفاده است مثلاً مولی بجای اینکه از "بعث" یا "صیغه امر" یا "ابغض" استفاده کند بگوید: "انی اکره فلان"
نکنه این است که بر فرض این بحث لغوی تمام باشد استعمالات و روایاتی وجود دارد که این ظهور را متزلزل می کند. مانند اینکه در مباحث الفاظ گفته می شود با اینکه معنایی مجاز است ولی اگر شایع شد ظهور آن لفظ از معنای حقیقی سقوط می کند. کلمه "اکره" ولو معنای لغوی آن "ابغض" باشد ولی در روایات در مقابل حرمت بیان شده است مانند؛

روایت عيون اخبار الرضا (ع):

و فِي عُيُونِ الْأَخْبَارِ عَنْ أَبِيهِ وَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْوَلِيدِ جَمِيعاً عَنْ سَعْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُسَمَّعِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْمِيثَمِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ الرَّضَاءَ (ع) يَوْمًا - وَ قَدْ اجْتَمَعَ عِنْدَهُ قَوْمٌ مِنْ أَصْحَابِهِ - وَ قَدْ كَانُوا يَتَنَازَعُونَ فِي الْحَدِيثَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (ص) فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ - فَقَالَ (ع)

كَذَلِكَ قَدْ نَحَى رَسُولُ اللَّهِ (ص) عَنْ أَشْيَاءَ - نَحَى حَرَامٌ فَوَاقٍ فِي ذَلِكَ نَحْيُهُ نَحَى اللَّهُ - وَ أَمَرَ بِأَشْيَاءَ فَصَارَ ذَلِكَ الْأَمْرُ وَاجِباً لَازِماً - كَعُدْلِ فَرَائِضِ اللَّهِ - فَوَاقٍ فِي ذَلِكَ أَمْرُهُ أَمَرَ اللَّهُ -

وَ إِنَّ اللَّهَ نَحَى عَنْ أَشْيَاءَ لَيْسَ نَحَى حَرَامٌ - بَلْ إِعَاقَةٌ وَ كَرَاهَةٌ - وَ أَمَرَ بِأَشْيَاءَ لَيْسَ بِأَمْرٍ فَرِضٍ وَ لَا وَاجِبٍ - بَلْ أَمْرٌ فَضْلٍ وَ رُجْحَانٍ فِي الدِّينِ - ... وَ مَا كَانَ فِي الشَّيْءِ نَحْيٌ إِعَاقَةً أَوْ كَرَاهَةً -^۲

با وجود این استعمالات این کلمه ظهور ثانوی پیدا می کند یعنی دیگر عند الاطلاق به معنای حرمت حمل نمی شود.
مخصوصاً در این بحثی که روایت "محمد بن مسلم" وارد شده است معارض هم وجود دارد می تواند شاهد بر این باشد که معنای لغوی "اکره" اراده نشده است.
مضافاً....

بر فرض که ظهور کلمه "اکره" بر همان معنای لغوی آن ثابت باشد باز هم در باب روایات نمی تواند حجت باشد؛
چون بسیاری از روایات وارد شده است که لفظ "اکره" استعمال شده است اما جهاتی دیگر مورد لحاظ بوده است مثلاً؛
گاهی واقعا شیئی جائز و حلال است منتهی عامه قائل به حرمت آن شده اند و تنقیه یا مدارات با عامه اقتضاء می کند که با کلام آنها مقابله صریحی نشود لذا با تعبیر "اکره" استفاده می کنند.

گاهی شیئی واقعا حرام است اما عامه قائل به حلیت آن شده اند باز هم تعبیر "اکره" استفاده می شود چون یک لفظ مجملی است که صریحاً مخالفت اعلان نشده است.

گاهی حضرات معصومین خواستند از تعبیر "حرام" استفاده نکنند. چون در روایت آمده است که فرموده اند:

^۱ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۱۵۱

^۲ - وسائل الشیعة، ج ۲۷، ص: ۱۱۳

الْحُسَيْنُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ فَضَالَةَ عَنْ أَبَانٍ عَنْ زُرَّازَةَ عَنْ أَحَدِهِمَا عليه السلام أَنَّهُ قَالَ إِنَّ أَكْلَ الْغُرَابِ لَيْسَ بِحَرَامٍ إِنَّمَا الْحَرَامُ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَ لَكِنَّ الْأَنْفُسَ تَنْتَهَرُ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ ذَلِكَ تَقَرُّزاً.^۳

لذا چون لفظ "حرام" لفظ سنگینی است حضرت نخواستند از آن استفاده کنند و بجای آن از لفظ "اکره" استفاده کرده اند. چون عامه زود در این مسائل شخص را متهم می کردند و می گفتند: فلانی حلالی را حرام بیان کرده است و در کتاب حرمتی برای آن بیان نشده است. البته اینکه حضرت از "اکره" استفاده کردند نوعی مدارات با عامه حساب می شود.

استفاده از مباحث در باب لفظ "لا احب"

در توضیح و معنای حقیقی "لا احب" نیز همین مباحث مطرح است^۴ روایتی در باب حج وجود دارد که از لفظ "لا احب" استفاده کرده اند که همین مباحث تقیه و مدارات با عامه مطرح است
علی کل حال:

والوصول إلى المعنى المراد بهذا التعبير فيما ورد في الروايات الشريفة رهن بتجميع القرائن وملاحظة الجوّ الفقهي لصدور الرواية وسائر المناسبات .

احتمالات در معنای "اکره":

اول: حرمت!

این احتمال با سائر روایات باب تناسب ندارد.

نکته: بحث از معارضه نیست یعنی بیان این نیست که این معنا با معنایی که از سائر روایات استفاده می شود معارضه دارد چون بحث از معارضه زمانی است که این روایت به معنای حرمت پذیرفته شود و هذا اول الکلام چون روایات مختلفی وجود دارد که عزل را به اختیار مرد تفویض کرده اند مانند:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنِ ابْنِ بَكْرِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ ذَلِكَ إِلَى الرَّجُلِ.^۵

مضافاً بر اینکه در این روایت کراهت را معصوم به خود نسبت داده اند. چون گاهی لفظ "اکره" به خداوند متعال نسبت داده می شود و گاهی معصوم آنرا به خود نسبت می دهند.

از طرفی اینکه عزل حرام باشد حکمی است که بین عامه مشهور شده است و مستند روایتی است که از "عمر بن خطاب" نقل شده است گرچه با حرف او شافعیه مخالفت کرده اند و قائل به کراهت در مساله شده اند

دوم: تنزیه [کراهت]

این همان معنایی است که مشهور امامیه در باب عزل فهمیده اند و ادعا کرده اند جمع عرفی در مقام نیز همین اقتضاء را دارد.

سوم: اباحه

به این بیان که حضرت وقتی لفظ "اکره" را استفاده کرده اند در تقیه بوده اند ومنظور ایشان اباحه بوده است.

این احتمال گرچه مخالف با اصالة الجهة [یعنی اصل این است که کلام برای حکم واقعی بیان شده باشد] است و یا شاید به این بیان حتی چنین اشکال شود که احتمال کراهت اقرب به حمل بر تقیه است ولی می توان در جواب چنین گفت که در سائر روایاتی که در باب وجود دارد هیچ اشاره ای به کراهت نشده است حتی در بعضی از روایات فرموده اند: شوهر می تواند عزل کند ولو زوجه کراهت داشته باشد [بجوز لازوج ان یعزل عنها وان کراهة] و این بیانات مبعده جمع عرفی می شود.

نتیجه گیری:

وجه دومی که برای اثبات حرمت بیان کرده اند که روایت "محمد بن مسلم" بود برای اثبات مدعا [حرمت] کافی نیست.

۳ - تهذیب الأحکام، ج ۹، ص: ۱۸

۴ - سید محمد رضا سیستانی در کتاب حج جلد ۲۰

۵ - ص ۱۹

۶ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۱۴۹

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقیة الله فی الارضین و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلی العظيم.

سقط جنین / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / زاهای تحدید نسل / راه اول: عزل

- | | |
|--|------------------------|
| ✕ عزل با عدم رضایت زوجه [ولی زوج راضی است] | ✕ مقدمه دوم: |
| ✕ اما وجه سوم: | ✕ مناقشه در مقدمه اول: |
| ✕ مقدمه اول: | ✕ مناقشه در مقدمه دوم: |

عزل با عدم رضایت زوجه [ولی زوج راضی است]

ادله ای برای عدم جواز عزل بدون رضایت زوجه مطرح شده است که دو وجه، اجاع و روایت محمد بن مسلم بررسی شد و برای حکم به حرمت کافی نبودند.

اما وجه سوم:

مقدمه اول:

عزل موجب محرومیت زوجه از التذاذ می شود.

مقدمه دوم:

حق و حقوق زن و مرد مثل هم است یعنی همانطور که زن حق ندارد مرد را محروم کند مرد نیز چنین حقی ندارد. و دلیل این مطلب آیه کریمه است که می فرماید:

و الْمَطْلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَ يُعَوِّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَ لِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَ اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ^۱

مناقشه در مقدمه اول:

این مقدمه اخص از مدعی است. بله در عزل طبیعی ممکن است این مقدمه حاصل باشد ولی در عزل های با عازل این مقدمه صحیح نیست.

مگر اینکه در تماس جلدین محل اشکال باشد که در این صورت باید در عازل اشکال شود نه اینکه عزل مشکل دار شود.

آنچه محل استدلال مقدمه است سحج عضو است اشکال نیز به این بیان است که عزل متوقف بر سحج عضو نیست بلکه گاهی با کاندوم (روپوش) حاصل می شود.

و حتی گاهی اصلاً قبل از عزل تلذذ زن کامل می شود در این فرض مقدمه تمام نیست

مگر اینکه:

مگر اینکه خود ریختن منی در رحم تلذذی ایجاد کند که وقتی خارج ریخته می شود زن از این لذت محروم می شود که در این فرض مقدمه تمام است.

سوال: آیا استکمال تلذذ موضوعیتی دارد؟ یعنی آیا چون استکمال نشده است حرمتی متوجه فرد می شود؟

جواب: اگر جای زن و مرد را در فرض عوض کنیم یعنی بگویم زن مانع از عزل شود و این عزل برای مرد لذت داشته باشد و مرد خواهان عزل باشد آیا بر زن جایز است ممانعت کند؟!

مضافاً ... :

بعضی از زوجها بعد از عزل همچنان جاع را ادامه می دهند تا لذت جنسی زن کامل شود و باز در این فرض نیز مقدمه تمام نیست.

مناقشه در مقدمه دوم:

آیا ادله چنین می فرمایند که هر نوع حتی که برای مرد است برای زن هم وجود دارد؟

باید در مفاد آیه مطرح شده باید بیشتر بررسی شود.

اینکه کسی ادعا کند تمام حقوق زن مساوی و مماثل با حق مرد است از شریعت ثابت نیست و در بسیاری از مسائل اصلاً مماثل قرار داده نشده اند.

بله متکافئ بودن مرد و زن معقول است و ظاهراً باید مماثلتی که در آیه آمده است را نیز باید به همین بیان متکافئ توجیه کرد.

و الا اگر قرار باشد مماثل واقعی مد نظر باشد باید در جاهلی نفقه مرد بر زن واجب باشد! باید مرد بدون اذن زن از خانه خارج نشود! و لذا این مقدار که منظور آیه مماثلت کامل باشد صحیح نیست لذا باید توجیه شود.

سلمنا....:

بر فرض که آیه بر مماثلت دلالت داشته باشد باید اطلاق دارد و باید مقیدات آن در روایات نیز در نظر گرفته شود یعنی این آیه با روایت تقیید می شود.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقیة الله فی الارضین و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلی العظيم.

سقط جنین / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راهای تحدید نسل / راه اول: عزل

- ✗ عزل با عدم رضایت زوجه [ولی زوج راضی است]
- ✗ وجه سوم:
- ✗ اشکال در کبری:
- ✗ وجه چهارم:
- ✗ جواب از وجه چهارم:

عزل با عدم رضایت زوجه [ولی زوج راضی است]

وجه سوم:

مقدمه اول: [صغری]

عزل موجب محرومیت زوجه از التذاذ می شود.

مقدمه دوم: [کبری]

حق و حقوق زن و مرد مثل هم است یعنی همانطور که زن حق ندارد مرد را محروم کند مرد نیز چنین حقی ندارد.

... وَ لَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ...^۱

اشکال در کبری:

مماثلت بین حقوق زن و مرد به این اطلاق در شریعت ثابت نیست و شاهد بر این مطلب آیات و روایات کثیره است. لذا باید معنای مماثلت را طوری توضیح داد که با مسلمات شریعت منافات پیدا نکند.

از طرفی در ادامه همین آیه می فرماید:

... لِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ...

در نهایت اگر برای آیه اطلاق هم ثابت شود باید آن اطلاق را با روایات تقیید زد.

در روایات حقوق مختلفی را برای مرد بیان کرده اند که برای زن آنها ثابت نیست:

مثلاً:

تمکین مرد را در مقابل زن مقید به گذشت چهار ماه کرده اند در حالی که تمکین زن هیچ قیدی ندارد و اگر مرد هر موقع خواسته باشد باید زن تمکین کند.

خلاصه آیه در مقام این است که سنت جاهلیت را نفی کند که در آن زمان زن بکلی از هر حقی محروم بود.

وجه چهارم:

وقتی با زن مباشرت ایجاد می شود نوعی گرفتگی عضلات پیدا می کند که زمانی از آن راحت می شود که به اوج برسد و زن باید لذت خود را استکمال کند و

الا مبتلی به ناراحتی های جسمی و بدنی می شود. لذا عزل کردن مرد جائز نیست چون ضرر بر زن است.

برای این استدلال راهپایی بیان شده است:

اول:

لا ضرر و لا ضرار فی الاسلام. ۲

در اینکه "لا" در این روایت چگونه "لا"ی است نظراتی وجود دارد؛

آیه الله سیستانی:

۱ - البقرة : ۲۲۸

۲ - الکافی (ط - الإسلامية)، ج ۵، ص: ۲۹۴

عَلِيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ بُنْدَارٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُشْكَانَ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: إِنَّ سَمْرَةَ بْنَ جُنْدَبٍ كَانَ لَهُ عَذْقٌ وَكَانَ طَرِيقُهُ إِلَيْهِ فِي جَوْفِ مَنْزِلِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فَكَانَ يَجِيءُ وَ يَدْخُلُ إِلَى عَذْقِهِ بِغَيْرِ إِذْنٍ مِنَ الْأَنْصَارِيِّ فَقَالَ لَهُ الْأَنْصَارِيُّ يَا سَمْرَةُ لَا تَزَالُ تَفْاجِئُنَا عَلَى خَالٍ لَا نُحِبُّ أَنْ تَفْاجِئَنَا عَلَيْهَا فَإِذَا دَخَلْتَ فَاسْتَأْذِنْ فَقَالَ لَا أَسْتَأْذِنُ فِي طَرِيقٍ وَ هُوَ طَرِيقِي إِلَى عَذْقِي قَالَ فَشَكَا الْأَنْصَارِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ إِنَّ فَلَاناً قَدْ شَكَكَكَ وَ زَعَمَ أَنَّكَ تَمُرُّ عَلَيْهِ وَ عَلَى أَهْلِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَاسْتَأْذِنْ عَلَيْهِ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَدْخُلَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَسْتَأْذِنُ فِي طَرِيقِي إِلَى عَذْقِي فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَلِّ عَنْهُ وَ لَكَ مَكَانُهُ عَذْقٌ فِي مَكَانٍ كَذَا وَ كَذَا فَقَالَ لَا قَالَ فَلَكَ اثْنَانِ قَالَ لَا أُرِيدُ فَلَمْ يَزَلْ يَزِيدُهُ حَتَّى بَلَغَ عَشْرَةَ أَغْصَانٍ فَقَالَ لَا قَالَ فَلَكَ عَشْرَةٌ فِي مَكَانٍ كَذَا وَ كَذَا فَأَتَى فَقَالَ خَلِّ عَنْهُ وَ لَكَ مَكَانُهُ عَذْقٌ فِي الْجَنَّةِ قَالَ لَا أُرِيدُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّكَ رَجُلٌ مُضَارٌّ وَ لَا ضَرَّارَ وَ لَا ضَرَّارَ عَلَى مُؤْمِنٍ قَالَ ثُمَّ أَمَرَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُلِعَتْ ثُمَّ زُمِيَ بِهَا إِلَيْهِ وَ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اظْلُقْ فَاغْرِسْهَا حَيْثُ شِئْتَ.

ایشان "لا" را در این روایت لای نافیه گرفته اند. که اگر به اسم مصدر اضافه شود یا به خود مصدر اضافه شود معنا تغییر می کند که فرموده اند اگر به خود مصدر اضافه شود معنای تحریمی دارد. اینکه گفته شده "لاضرر" استفاده می شود که حکم ضرری در اسلام جعل نشده است اما آنجا که گفته شده است "لاضرار" معنا این است که ضرر زدن حرام است چون متعلق نفی در این عبارت مصدر قرار گرفته است.

دوم:

عَوَالِي اللَّائِي، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَحِلُّ مَالُهُ إِلَّا عَنْ طَيِّبٍ نَفْسِهِ.^۳
خلاصه در کبری مساله اشکالی نیست و ظاهراً حرمت اضرار ثابت است.

جواب از وجه چهارم:

اولاً: این اشکال صغروی است. چون عزل همیشه موجب اضرار نیست بلکه زمانی ممکن است ضرر وارد کند که مثلاً تکرار شود اما اگر زوج در همان ایامی که قابلیت زن برای حمل است عزل کند و در غیر آن ایام عزل نکند آیا باز هم موجب ضرر می شود؟

ثانیاً: این وجه اعم از مدعی می شود! چون اگر قرار باشد چنین ضرر هایی حرام باشد موارد دیگری را هم شامل می شود مثلاً اگر مردی با همسرش ملاعبه کند و این ملاعبه منتهی به جماع نشود گرفتگی صورت گرفته است و زن به اوج نرسیده است و اگر قرار باشد حکم به حرمت اینگونه ضرر ها شود باید جماع بر مرد در فرض فوق واجب شود.

ثالثاً: برفرض که عزل همچنین ضرری را به دنبال داشته باشد می شود با دارو از این ضرر جلوگیری کرد یعنی مثلاً زن دارویی مصرف کند به عند الجماع گرفتگی حاصل نشود. که در نتیجه عزل مرد حرام نشود.

^۳ - مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل، ج ۳، ص: ۳۳۱

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / زاهای تحدید نسل / راه اول: عزل

- | | |
|--------------------------------|--------------------------------|
| ✕ عزل زوج بدون رضایت زوجه: | ✕ احتال سوم: [لای نافیه] |
| ✕ وجه چهارم در بیان ادله حرمت: | ✕ حرمت اضرار در آیات کره: |
| ✕ قاعده "لاضرر ولاضرار" | ✕ حرمت ظلم در روایات: |
| ✕ احتال اول: [لای نمی] | ✕ استفاده از روایات باب ایناء: |
| ✕ احتال دوم: [نمی سلطانی] | ✕ نتیجه گیری: |
| ✕ اشکال: | |

عزل زوج بدون رضایت زوجه:

وجه چهارم در بیان ادله حرمت:

استدلالی که در وجه چهارم شده بود بر این اساس بود که عزل مرد موجب ضرر به زن می شود و ضرر زدن حرام است.

برای حرمت اضرار ادله ای اقامه می شود:

قاعده "لاضرر ولاضرار"

احتمالاتی در معنا و مفهوم "لا" بیان شده است

احتال اول: [لای نمی]

کما اینکه مسلک عده ای از علماء همین است که "لا" در "لاضرر ولاضرار" را نمی می دانند مانند مرحوم شیخ الشریعه و امثال ایشان حال اینکه فرق بین ضرر و ضرار را چه می دانند خیلی در اصل مساله تفاوتی ایجاد نمی کنند که ظاهراً ضرار را تأکید بر ضرر می گیرند. بالاخره نمی استفاده می کنند که نتیجه نمی از اضرار است و ضرر زدن به غیر در این بیان حرام می شود.

مگر اینکه این نمی با مزاحمتی مواجه شود که مثلاً اگر به دیگری ضرر بزند حرام است و اگر به دیگری ضرر نزند به خود شخص ضرر وارد می شود! در این نزاعات چگونه بین مسائل جمع می شود مباحث دیگری است که در جای خود بحث شده است. ولی در نهایت اصل حرمت اضرار با این روش اثبات می شود.

احتال دوم: [نمی سلطانی]

مرحوم امام ظاهراً نمی در قاعده مذکور را نمی سلطانی یا همان نمی ولایتی گرفته اند.

اشکال:

نمی از اضرار مناسبت دارد که حکم کلی و قانون کلی باشد نه اینکه مختص به احکام ولایتی باشد. چون اضرار به غیر ظلم است و برای حرمت ظلم نیازی به حکم ولایتی و سلطنتی نیست بلکه حرمت ظلم از قوانین کلی است.

نمی سلطانی برای زمانی است که سلطان و ولی امر نمی یا امری داشته باشد و برای اینکه اضرار را نمی سلطانی بدانیم وجه روشنی ندارد.

احتال سوم: [لای نافیه]

آیه الله سیستمی این نظریه را اتخاذ کرده اند و "لاضرار" را به صورتی بیان می کنند که از آن استفاده تحریم می شود. یعنی گفته اند ضرر اسم مصدر است و ضرار مصدر است و نفی وقتی بر سر مصدر وارد شود از آن استفاده حرام می شود.

تذکر:

در تمام این احتمالات "لا" نفی جنس است آنچه در بالا بیان شد منظور معنایی است که از این جمله همراه مناسبات استفاده می شود. مانند اینکه در آیه قرآن می فرماید: "فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ" با اینکه "لا" برای نفی جنس است اما از آن استفاده حرمت می شود. کما اینکه در مورد روایت هم مناسباتی وجود دارد که حرمت را می شود استفاده کرد.

حرمت اضرار در آیات کریمه:

﴿أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ وَلَا تَضَارُّوهُمْ لَنَحْبِطَنَّ عَنْ يَمِينِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حَمِلْنَ فَلَنَضَعَنَّ عَنْ أَفْئِدَتِنَا عَنْهُمْ وَنَحْبِطَنَّ عَنْ يَمِينِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ لَنَعْلَجَنَّ لَهُمْ خَرْابَهُمْ أَنْ لَا يُؤْخِرُوا أَيْسَرَهُمْ مِنْ أَمْرٍ وَلَا تَظْلِمُوا بَعْضُكُمْ بَعْضًا إِنَّ الظَّالِمِينَ فِي عَذَابٍ مُتَسَاوٍ ۚ﴾^۲

حرمت ظلم در روایات:

﴿مُحَمَّدٌ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ صَالِحٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ طَرِيفٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (ع) قَالَ: الظُّلْمُ ثَلَاثَةٌ ظُلْمُ يَغْفِرُهُ اللَّهُ وَظُلْمٌ لَا يَغْفِرُهُ اللَّهُ وَظُلْمٌ لَا يَدْعُهُ اللَّهُ فَأَمَّا الظُّلْمُ الَّذِي لَا يَغْفِرُهُ فَالْبَيْتَرُكُ وَأَمَّا الظُّلْمُ الَّذِي يَغْفِرُهُ فَظُلْمُ الرَّجُلِ نَفْسَهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ وَأَمَّا الظُّلْمُ الَّذِي لَا يَدْعُهُ فَالْمَدَائِنَةُ بَيْنَ الْعِبَادِ ۚ﴾^۳

استفاده از روایات باب ایذاء:

﴿مُحَمَّدٌ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (ع) يَقُولُ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لِيَأْذَنَ بِحَرْبٍ مِثِّي مَنْ آذَى عَبْدِي الْمُؤْمِنَ وَلِيَأْمَنَ غَضَبِي مَنْ أَكْرَمَ عَبْدِي الْمُؤْمِنَ الْحَدِيثَ ۚ﴾^۴

﴿وَعَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ عَنِ ابْنِ سِتَّانٍ عَنْ مُنْذِرِ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (ع) إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ نَادَى مُنَادٍ أَيْنَ الصُّدُودُ لِأُولِيائِي فَيَقُومُ قَوْمٌ لَيْسَ عَلَى وُجُوهِهِمْ لَحْمٌ فَيَقَالُ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ آذَوْا الْمُؤْمِنِينَ وَنَضَبُوا لَهُمْ وَعَانَدُوهُمْ وَعَتَقُوهُمْ فِي دِينِهِمْ ثُمَّ يُؤْمَرُ بِهِمْ إِلَى جَهَنَّمَ ۚ﴾^۵

اگرچه نسبت بین این روایات و اضرار عموم من وجه است یعنی گاهی ممکن است اضرار باشد ولی چون صاحب مال اطلاع ندارد اصلاً ایذاء محقق نشود و یا بالعکس گاهی ایذاء می شود ولی اضراری نبوده است مانند اینکه از روی حسادت شخص اذیت می شود.

نتیجه گیری:

در کبری نمی شود تشکیک کرد و با استفاده از آیات و روایات متعدد می شود حرمت اضرار را استفاده کرد. که اگر اضرار محرز باشد قطعاً حرام است.

^۲ - طلاق ۶

^۳ - وسائل الشیعة، ج ۱۶، ص: ۵۲

^۴ - وسائل الشیعة، ج ۱۲، ص: ۲۶۴

^۵ - وسائل الشیعة، ج ۱۲، ص: ۲۶۴

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقیة الله فی الارضین و اللعن على اعدائهم اجمعین
و لاحول و لا قوة الا بالله العلی العظيم.

سقط جنین / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / زاهای تحدید نسل / راه اول: عزل

عزل زوج بدون رضایت زوجه:	✕	روایت دیگر:	✕
وجه چهارم در بیان ادله حرمت:	✕	حرمت اضرار از مستقلات عقلی است؟!	✕
حرمت ظلم در روایات:	✕	استاد:	✕
روایت دیگر:	✕	روایت دیگر:	✕

عزل زوج بدون رضایت زوجه:

وجه چهارم در بیان ادله حرمت:

استدلالی که در وجه چهارم شده بود بر این اساس بود که عزل مرد موجب ضرر به زن می شود و ضرر زدن حرام است.
برای حرمت اضرار ادله ای اقامه می شود:

قاعده "لاضرر ولاضرار"

حرمت اضرار در آیات کریمه:

استفاده از روایات باب ایذاء:

حرمت ظلم در روایات:

عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ سَمِعْتُهُ يَقُولُ مَنْ سَافَرَ قَصَرَ وَ أَفْطَرَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلًا سَفَرَهُ إِلَى صَبِيٍّ أَوْ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ أَوْ رَسُولًا لِمَنْ يَعْصِي اللَّهَ أَوْ فِي طَلَبِ شُغْلٍ أَوْ سِعَايَةٍ ضَرَرَ عَلَى قَوْمٍ مُسْلِمِينَ.^۱

روایت دیگر:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْكَاهِلِيِّ قَالَ: قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِنَّا نَدْخُلُ عَلَى أَخٍ لَنَا فِي بَيْتِ أَهْلٍ أَوْ مَعَهُمْ خَادِمٌ لَهُمْ فَتَقَعُّ عَلَى بَسَاطِهِمْ وَ نَشْرَبُ مِنْ مَائِهِمْ وَ يَخْدُمُنَا خَادِمُهُمْ وَ زَيْمًا طَعَمْنَا فِيهِ الطَّعَامَ مِنْ عِنْدِ صَاحِبِنَا وَ فِيهِ مِنْ طَعَامِهِمْ فَمَا تَرَى فِي ذَلِكَ فَقَالَ إِنْ كَانَ فِي دُخُولِكُمْ عَلَيْهِمْ مَنَفَعَةٌ لَهُمْ فَلَا بَأْسَ وَ إِنْ كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ فَلَا وَ قَالَ عليه السلام بَلَى الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ فَاذْنَبْ لَمْ يَخْفَى عَلَيْكَ وَ قَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ وَ إِنْ تَخَالَطَوْهُمْ فَإِذَا أَنْتُمْ فِي الدِّينِ وَ اللَّهُ يَعْلَمُ الْمُنْصِلَ.^۲

ممكن است در مورد این روایت گفته شود این روایت در خصوص ایتام است و از محل بحث خارج است.

روایت دیگر:

مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ لِيَأْذَنْ بِحَرْبٍ مِثِّي مَنْ آذَى عَبْدِي الْمُؤْمِنَ وَ لِيَأْذَنْ عَصِيٍّ مِنْ أَكْرَمِ عَبْدِي الْمُؤْمِنَ وَ لَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ خَلْقِي فِي الْأَرْضِ فِيمَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَ الْمَغْرِبِ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَاجِدٌ مَعَ إِمَامٍ عَادِلٍ لَا شَتْنَتْهُ بَعَادَتُهُمَا عَنْ جَمِيعِ مَا خَلَقْتُ فِي أَرْضِي وَ لَقَامَتْ سَبْعُ سَمَاوَاتٍ وَ أَرْضِينَ يَحْمَا وَ لَجَعَلْتُ لَهُمَا مِنْ إِيْمَانِهِمَا أُنْسًا لَا يَحْتَاجَانِ إِلَى أُنْسٍ سِوَاهُمَا.^۳

همان طور که قبلاً گفته شد بین ضرر و ایذاء عموم من وجه است و با صرف نظر از این مساله این دلیل هم خوب است.

حرمت اضرار از مستقلات عقلی است؟!

بعضی خواسته اند اضرار را از راه مستقلات عقلی حرام بدانند

استاد:

اگر ملازمه ای بین ضرر و ظلم باشد شاید این استدلال صحیح باشد و از طرفی به نکته دیگری هم متوقف است که گفته شود ظلم آنجایی است که فرد حتی داشته باشد و آن حق از او سلب شود لذا این مساله و ملازمه بین ظلم و اضرار تمام نیست یعنی اینطور نیست که هر جایی که اضرار می شود حتماً ظلم هم باشد چون گاهی اضرار هست ولی حتی در کار نبوده است که از او سلب شده باشد.

۱ - الکافی (ط - الإسلامية)، ج ۴، ص: ۱۲۹

۲ - الکافی (ط - الإسلامية)؛ ج ۵؛ ص ۱۲۹

۳ - الکافی (ط - الإسلامية)، ج ۲، ص: ۳۵۰

روايت ديكر:

عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَمَّادٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ رَفَعَهُ قَالَ: صَعِدَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ع بِالْكُوفَةِ الْمُنْبَرِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَ أَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ أَمَّا النَّاسُ إِنَّ الدُّنُوبَ ثَلَاثَةٌ ثُمَّ أَمْسَكَ فَقَالَ لَهُ حَبِثَ الْعُرِيُّ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قُلْتَ الدُّنُوبُ ثَلَاثَةٌ ثُمَّ أَمْسَكَتَ فَقَالَ مَا ذَكَرْتُهَا إِلَّا وَ أَنَا أُرِيدُ أَنْ أَقْبِرَهَا وَ لَكِنْ عَرَضَ لِي مُحَرَّرٌ حَالٌ يَنْبِي وَ بَيْنَ الْكَلَامِ ٤ نَعَمْ الدُّنُوبُ ثَلَاثَةٌ فَذَنْبٌ مَغْفُورٌ وَ ذَنْبٌ غَيْرُ مَغْفُورٍ وَ ذَنْبٌ تَرْجُو لِصَاحِبِهِ وَ نَخَافُ عَلَيْهِ قَالَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَبَيَّنْهَا لَنَا قَالَ نَعَمْ أَمَّا الذَّنْبُ الْمَغْفُورُ فَعَبْدٌ عَاقَبَهُ اللَّهُ عَلَى ذَنْبِهِ فِي الدُّنْيَا فَاللَّهُ أَحْلَمُ وَ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُعَاقِبَ عَبْدَهُ مَرَّتَيْنِ وَ أَمَّا الذَّنْبُ الَّذِي لَا يُغْفَرُ فَمَظَالِمُ الْعِبَادِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى إِذَا بَرَزَ لِخَلْقِهِ ٥ أَقْسَمَ قَسْماً عَلَى نَفْسِهِ فَقَالَ وَ عَزَّتِي وَ جَلَالِي لَا يَجُوزُنِي ظُلْمُ ظَالِمٍ وَ لَوْ كَفَّ بِكَفٍّ وَ لَوْ مَسَحَتْ بِكَفٍّ وَ لَوْ نَطَحَتْ مَا بَيْنَ الْقُرْنَاءِ إِلَى الْجَمَاءِ ٦ فَيَقْتَصُّ لِلْعِبَادِ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ حَتَّى لَا تَبْقَى لِأَحَدٍ عَلَى أَحَدٍ مَظْلَمَةٌ ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ لِلْحِسَابِ وَ أَمَّا الذَّنْبُ الثَّالِثُ فَذَنْبٌ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ وَ رَزَقَهُ التَّوْبَةَ مِنْهُ فَأَصْبَحَ خَائِفاً مِنْ ذَنْبِهِ رَاجِئاً لِتَرْبِهِ فَتَحَنَّنَ لَهُ كَمَا هُوَ لِنَفْسِهِ تَرْجُو لَهُ الرَّحْمَةَ وَ نَخَافُ عَلَيْهِ الْعَذَابَ. ٧

٤ (١) البهر بالضم: انقطاع النفس من الاعياء. و ما يعتري الإنسان عند السعي الشديد و العدو من التهييج و تتابع النفس.

٥ (٢) البروز: الظهور بعد الخفاء و لعله كناية عن ظهور أحكامه و ثوابه و عقابه و حسابه.

٦ (٣) نطحه كمنعه و ضربه أصابه بقرنه و الجماء: الشاة التي لا قرن لها.

٧ - الكافي ط - الإسلامية (ج ٢، ص ٤٤٣ :

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد وآله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوئيت تكثير نسل / جواز و مشروعيت تحديد نسل / زاهای تحديد نسل / راه اول: عزل

عزل زوج بدون رضایت زوجه:

اما وجه پنجم: [بر حرمت عزل]

البته این وجه به عازل های غیر طبیعی مربوط است.

مقدمه اول:

استخدام عازل غیر طبیعی مساوی با این است که جسم غریبی در مهبل مرء قرار گرفته باشد

مقدمه دوم:

زوج اجازه این را ندارد که از اینگونه وسائل استفاده کند مخصوصاً که زن راضی نباشد.

درست است که ادله ای دال بر جواز استقطاع مرد وجود دارد ولی هیچین اطلاقی برای آن ادله ثابت نیست که این استمتاع را با هر وسیله ای حاصل کند حتی آن روایاتی که ناظر به جواز عزل هستند این مورد را شامل نمی شود چون عزل مفهوم لغوی دارد که یعنی عقب رفتن یا کناره گیری کردن و ... اما اینکه از وسیله ای اینچینی استفاده کند مفهوم عزل شامل نیست.

نتیجه:

استخدام عازل غیر طبیعی برای عزل کردن با عدم رضای زوجه جائز نیست.

سوال: آیا نمی شود از اصالة البرائة استفاده کرد چون در اینجا شک در حکم جواز و عدم جواز وجود دارد؟

جواب: فرض کنید قرار است بر کسی صدمه و ایذاء برسد بعد شک می شود که این عمل جائز است یا جائز نیست آیا می شود اصالة البرائة جاری کرد؟ آیا می شود تصرف در بدن دیگری آن هم تصرفات اینچینی را برائت جاری کرد؟! ظاهر این است که در چنین مواردی حکم به جواز نمی کنند.

سوال: آیا نمی شود ایطور گفت که درست است تصرف در بدن دیگری است اما مصداق ایذاء نیست ولو اینکه رضایت هم ندارد؟

جواب: بر فرض که ایذاء نباشد همین مقدار که رضایت ندارد کما اینکه فرض مساله عدم رضایت زوجه است آیا می شود در جایی در مال دیگری تصرف شود بعد که شک شد در حکم آن اصالة البرائة جاری کرد؟ ظاهر این است که چنین تصرفی ولو شک شود حکم به جواز آن نمی شود. بلکه اگر تصرف ناچیزی باشد مانند اینکه به دیوار خانه کمی تکیه کند یا به دیوار دست بزند این موارد شاید محل بحث باشد اما تصرف اینچینی که در بدن زن می شود حکم به جواز ولو با استفاده از اصل مشکل است.

بله در اینجا می شود از دو حکم بحث کرد؛

اول: آیا زوج اجازه چنین تصرفی را در فرض عدم رضایت زوجه دارد؟

دوم: آیا زوجه اجازه امتناع را دارد؟ به چه دلیلی می شود گفت که زوجه حق امتناع ندارد؟ همان سوال فوق را در اینجا می شود جاری کرد! یعنی گفته شود که زوجه در حکم جواز امتناع شک می کند چون اطلاقات جواز استمتاع شامل مقام نمی شود و اصالة البرائة جاری می کند!!

(الوجه الخامس): إن استخدام العازل الذكري (capot) عند الجماع

يعني إدخال جسم غريب في مهبل المرأة، ولم يثبت للزوج حق في ذلك

من دون رضاها ولا سيما فيما إذا كانت المادة التي يُدهن بها العازل لتسهيل انزلاقه تؤدي إلى حدوث حُرقة أو حَكَّة للزوجة بسبب تحسّسها من تلك المادة، وعلى ذلك فلها الامتناع من التمكين للزوج إذا أراد المقاربة مع لبس العازل، ولا يجوز له إجبارها على القبول باستخدامه.

وهذا الوجه صحيح، ولا مجال للمناقشة فيه استناداً إلى إطلاق النصوص الآتية الدالة على جواز العزل من دون إذن الزوجة فإنه لا إطلاق فيها من هذه الجهة لأنها ناظرة إلى العزل بطريقته البدائية المعروفة.

وبتقريب آخر أنه قد تحقق في محله من علم الأصول أنه كلما كان شمول المطلق أو العام لفرد من أفراد متوقفاً على عناية زائدة لم يحكم بثبوتها استناداً إليه، ومن هنا لا يصح الاستدلال بإطلاق الآية الكريمة الدالة على جواز الأكل من بيوت جمع من الأرحام وغيرهم فيما إذا كان الأكل متوقفاً على التصرف في مال صاحب البيت بأزيد مما تقتضيه طبيعة الأكل مثل كسر قفل أو غيره على جواز هذا التصرف.

وعلى هذا الأساس لا يصح في المقام التمسك بإطلاق ما دلّ على جواز العزل للرجال إذا كان العزل يتوقف على إدخال جسم خارجي - وهو العازل الذكري - في مهبل المرأة، فإن ثبوت هذا الحق له أمر زائد على ثبوت حق العزل في حد ذاته.

وهكذا لا يصح التمسك له بإطلاق ما دلّ على ثبوت حق الاستمتاع للزوج أو وجوب تمكين الزوجة له في الاستمتاع المتعارفة فإن شيئاً من الإطلاقين لا يقتضي سلطنته على إدخال العازل الذكري في مهبلها من دون أن توافق على ذلك.

نعم إذا كان قد اشترط عليها ذلك - كما لو عقد عليها منقطعاً واشترط في العقد استخدام العازل الذكري عند المقاربة - لزمها الشرط فلا يجوز لها التخلف عن التمكين له إذا أراد استخدامه.

ويستثنى من ذلك ما إذا لم تأمن على نفسها من الضرر بسبب العازل

الذي يريد الزوج استعماله عند المقاربة - ولو من جهة احتمال تلوثه ببعض الجراثيم - فإن لها الامتناع عن التمكين له ما لم يستبدله بغيره.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد وآله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوئيت تكثير نسل / جواز و مشروعيت تحديد نسل / زاهای تحديد نسل / راه اول: عزل

- | | |
|----------------------------|---------------------------------------|
| ✕ عزل زوج بدون رضایت زوجه: | ✕ اما حالت سوم: [عدم رضای زوج به عزل] |
| ✕ استاد: | ✕ بررسی روایات و جواب تمکین: |
| ✕ اختلاف در معنای "عزل": | ✕ روایت اول: [صحیحه] |
| ✕ در نهایت: | |

عزل زوج بدون رضایت زوجه:

خلاصه بحث در "وسائل المنع من الانجاب" به اینجا رسید که عزل طبیعی در فرض عدم رضایت زوجه مانعی ندارد اما عزل غیر طبیعی لازم است رضایت زوجه تحصیل شود:

فَتَلَخَّصَ مِمَّا ذُكِرَ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يَعْزَلَ عَنْ زَوْجَتِهِ مِنْ دُونِ رِضَائِهَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِسَحْبِ الْعَضْوِ التَّنَاسُلِيِّ مِنَ الْمَهْبِلِ، وَأَمَّا الْعِزْلُ بِاسْتِخْدَامِ الْعَازِلِ الذَّكَرِيِّ فَلَا بَدَّ مِنْ رِضَائِهَا بِشَأْنِهِ أَوْ كَوْنِهِ مُقْتَضِي شَرْطٍ مُعَامَلِيٍّ بَيْنَهُمَا .

در فرضی بحث می شود که ادعا شده بود جایی که زن راضی نباشد و مرد بخواهد از عازل (مثلاً کاندوم) استفاده کند دلیلی بر جواز آن وجود ندارد. و ادله جواز استمتاع مرد چنین اطلاقی ندارد که شامل این مورد نیز بشود.

استاد:

اگر عزل غیر طبیعی به حدی ناچیز باشد که لحاظ نشود آیا باز هم از ادله و اطلاق آنها غی شود استفاده کرد؟ مثلاً اگر زن لباس لطیفی پوشیده باشد که باعث تلذذ مرد شود آیا استمتاع مرد حرام می شود؟ اگر همین لباس به تن زن غی بود در مرد تأثیری نداشت اما برای مرد فرق می کند که زوجه لباس لطیف پوشیده باشد یا لباس ضخیم پوشیده باشد. آیا استمتاع مرد از زوجه که لباس لطیف پوشیده باشد جائز نیست؟

لذا ادعای فوق در این مورد خیلی جا ندارد و لا اقل این مورد تخصیص می خورد.

تا اینجا حالت اول یعنی رضایت زوجین و حالت دوم یعنی عدم رضایت زوجه گذشت و این بود حاصل مطالبی که مطرح شد.

اختلاف در معنای "عزل":

در معنای لغوی و اصطلاحی عزل اختلاف شده است؛

معنای لغوی آن یعنی "کناره گیری کردن"

و معنای اصطلاحی آن یعنی "جلوگیری از افراغ نطفه"

محل اختلاف آنجایی است که مثلاً اگر زن در موضع خود چیزی قرار دهد که مانع از حمل شود آیا شامل معنای عزل می شود یا غی؟

اگر معنای لغوی در نظر گرفته شود معنای عزل شامل این مورد غی می شود ولی اگر معنای اصطلاحی در نظر گرفته شود بله این مورد را هم می توان به معنای عزل گرفت.

راه تحقیق در این مساله به این شکل است که بررسی شود در زمان معصومین علیهم السلام از این لفظ چه استفاده ای می شده است آیا معنای لغوی آن مدنظر بوده و در سوالات استفاده می شده یا معنای افراغ نطفه منظور بوده است؟

در نهایت:

اما در نهایت بعد از اینکه معنای عزل مشخص شد روایات نسبت به عزل ابتدائی و جواز آن وارد شده است مگر اینکه موجب ضرر به زن شود که این مساله دیگری است و بحث آن در جای دیگر می رسد چون ضرر به زن از عناوین ثانوی می شود و اگر ضرر بر زن احراز شود ادله لاضرر و ... مقدم بر این ادله جواز می شود.

حتی در فرضی که زن راضی نباشد نیز روایات فرموده اند: "وان کرهت" یعنی اختیاز عزل را به دست زوج گذاشته اند و عناوینی مانند نقص استمتاع و کراهت زن و ... مانع از جواز عزل نمی شود.

اما حالت سوم: [عدم رضای زوج به عزل]

در این حالت ظاهر و نص تمام فقهاء بر این است که جائز نیست.

و دلیلی که اقامه کرده اند این است که بر زن واجب است که برای مرد تمکین کند.

بررسی روایات وجوب تمکین:

روایت اول: [صحیحه]

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ عَنْ عَدُوٍّ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ^۲ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ^۳ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - مَا حَقَّ الزَّوْجُ عَلَى الْمَرْأَةِ فَقَالَ لَهَا أَنْ تُطِيعَهُ وَ لَا تَعْصِيَهُ وَ لَا تَصْدُقَ مِنْ بَيْنِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَ لَا تَمْتَنِعَهُ نَفْسَهَا وَ إِنْ كَانَتْ عَلَى ظَهْرٍ فَتَبَّ وَ لَا تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ وَ إِنْ خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَعَنَتْهَا مَلَائِكَةُ السَّمَاءِ وَ مَلَائِكَةُ الْأَرْضِ وَ مَلَائِكَةُ الْعُصْبِ وَ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ حَتَّى تَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهَا قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - مَنْ أَعْظَمُ النَّاسِ حَقًّا عَلَى الرَّجُلِ قَالَ وَالِدُهُ (قَالَتْ فَمَنْ) أَعْظَمُ النَّاسِ حَقًّا عَلَى الْمَرْأَةِ قَالَ زَوْجُهَا قَالَتْ فَمَا لِي عَلَيْهِ مِنَ الْحَقِّ مِثْلُ مَا لَهُ عَلَيَّ قَالَ لَا وَ لَا مِنْ كُلِّ مِائَةٍ وَاحِدَةٌ الْحَدِيثُ^۳.

ظاهراً مسلم است که زن نمی تواند مرد را به عزل اجبار کند و ممانعت از تمکین بر او جائز نیست.

^۲ - رجال النجاشي/باب الميم/۴۲۲

مالك بن عطية الحمصي أبو الحسين البجلي الكوفي ثقة

^۳ - وسائل الشيعة، ج ۲۰، ص: ۱۵۷

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / زاهای تحدید نسل / راه اول: عزل

- | | |
|-------------------------------------|---|
| اما حالت سوم: [عدم رضای زوج به عزل] | ✖ |
| بررسی روایات و جواب تمکین: | ✖ |
| توضیح: | ✖ |
| روایات در حقوق مرد: | ✖ |
| اما حالت سوم: [عدم رضای زوج به عزل] | ✖ |
| بررسی روایات و جواب تمکین: | ✖ |
| توضیح: | ✖ |
| روایات در حقوق مرد: | ✖ |

اما حالت سوم: [عدم رضای زوج به عزل]

در این حالت ظاهر و نص تمام فقهاء بر این است که جائز نیست.
و دلیلی که اقامه کرده اند این است که بر زن واجب است که برای مرد تمکین کند.

بررسی روایات و جواب تمکین:

روایت اول: [صحیح]

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةٍ^۱ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مَا حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى الْمَرْأَةِ فَقَالَ لَهَا أَنْ تُطِيعَهُ وَ لَا تُعْصِيَهُ وَ لَا تَصْدُقَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَ لَا تَصُومَ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِ وَ لَا تَمْتَعَهُ نَفْسَهَا وَ إِنْ كَانَتْ عَلَى ظَهْرٍ قَتَبَ وَ لَا تُخْرِجَ مِنْ بَيْتِهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ وَ إِنْ خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَعَنَتْهَا مَلَائِكَةُ السَّمَاءِ وَ مَلَائِكَةُ الْأَرْضِ وَ مَلَائِكَةُ الْعُصْبِ وَ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ حَتَّى تَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهَا قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مَنْ أَعْظَمُ النَّاسِ حَقًّا عَلَى الرَّجُلِ قَالَ وَالِدُهُ (قَالَتْ فَمَنْ) أَعْظَمُ النَّاسِ حَقًّا عَلَى الْمَرْأَةِ قَالَ زَوْجُهَا قَالَتْ فَمَا لِي عَلَيْهِ مِنَ الْحَقِّ مِثْلُ مَا لَهُ عَلَيَّ قَالَ لَا وَ لَا مِنْ كُلِّ مِائَةٍ وَاحِدَةً الْحَدِيثُ^۲.
ظاهراً مسلم است که زن نمی تواند مرد را به عزل اجبار کند و ممانعت از تمکین بر او جائز نیست.

توضیح:

در این روایت اطاعت از زوج را مطلق بیان کرده است [انْ تُطِيعَهُ وَ لَا تُعْصِيَهُ] با اینکه مشهور بین فقهاء این است که اطاعت زن به طور مطلق نیست مثلاً اگر مردی بر زن خود امر خاصی کند که در ارتباط با تمکین نباشد و یا در ارتباط با خروج از خانه نباشد و ... در این مورد اطاعت زن واجب نیست.

روایات در حقوق مرد:

در بین روایات مواردی در حقوق زن و مرد بیان شده است؛

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَبِي ثَوْبٍ عَنْ أَبِي الْمُغْرَاءِ عَنْ أَبِي بصيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله لِلنِّسَاءِ لَا تَطُولُنَّ صَلَاتَكُمْ لِمَتَمَتْنِ أَرْوَاجَكُمْ^۳.

و عَنْهُمْ عَنْ أَحْمَدَ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي جَمِيلَةَ عَنْ ضَرِيْسِ الْكُنَاسِيِّ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: إِنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله لِبَعْضِ الْحَاجَةِ فَقَالَ لَهَا لَعَلَّكَ مِنَ الْمُسَوِّفَاتِ قَالَتْ وَ مَا الْمُسَوِّفَاتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ - قَالَ الْمَرْأَةُ الَّتِي يَدْعُوهَا زَوْجُهَا لِبَعْضِ الْحَاجَةِ فَلَا تَزَالُ تُسَوِّفُهُ حَتَّى يَنْعَسَ زَوْجُهَا فَيَتِمَّ قِتْلُكَ الَّتِي لَا تَزَالُ الْمَلَائِكَةُ تَلْعَنُهَا حَتَّى يَسْتَبْقِطَ زَوْجُهَا^۴.

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ قَالَ: قَالَ الصَّادِقُ عليه السلام لَا يَنْبَغِي لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُعْطَلَ نَفْسَهَا وَ لَوْ أَنَّ تَعْلَقَ فِي عُقْبِهَا قِلَادَةٌ وَ لَا يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تَدَعَ يَدَهَا مِنَ الْخِصَابِ وَ لَوْ أَنَّ تَمَسَّحَهَا بِالْحِجَاءِ مَسْحًا وَ إِنْ كَانَتْ مُسَيَّئَةً^۵.

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: إِنَّ قَوْمًا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ - إِنَّا رَأَيْنَا أَنَا سَاءَ يَسْجُدُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله لَوْ أَمَرْتُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا^۶.

۱ - رجال النجاشي/باب الميم/۴۲۲

مالک بن عطية الأحمسي أبو الحسين البجلي الكوفي ثقة

۲ - وسائل الشيعة، ج ۲۰، ص: ۱۵۷

۳ - وسائل الشيعة، ج ۲۰، ص: ۱۶۴

۴ - وسائل الشيعة، ج ۲۰، ص: ۱۶۵

۵ - وسائل الشيعة، ج ۲، ص: ۹۷

۶ - وسائل الشيعة، ج ۲۰، ص: ۱۶۲

روایات در حقوق زن:

و عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَوْصَانِي جَبْرِئِيلُ بِالْمَرْأَةِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي طَلَاقُهَا إِلَّا مِنْ فَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ.^۷

و قَالَ: قَالَ الصَّادِقُ عليه السلام رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْسَنَ فِيمَا بَيْنَهُ وَ بَيْنَ زَوْجَتِهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ قَدْ مَلَكَهُ نَاصِيَتَهَا وَ جَعَلَهُ الْقِيمَ عَلَيْهَا.^۸

و قَالَ وَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مَلْعُونٌ مَلْعُونٌ مَنْ صَبَّحَ مَنْ يَعْوَلُ.^۹

و قَالَ وَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ وَ أَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي.^{۱۰}

و قَالَ وَ قَالَ عِيَالُ الرَّجُلِ أَسْرَاؤُهُ وَ أَحَبُّ الْعِبَادِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ أَحْسَنُهُمْ صُنْعًا إِلَى أَسْرَائِهِ.^{۱۱}

و مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله إِنَّمَا مَثَلُ الْمَرْأَةِ مَثَلُ الصِّلَعِ الْمُعْوَجِّ إِنْ تَرَكْتَهُ اسْتَفْعَتْ بِهِ وَ إِنْ أَقَمْتَهُ كَسَرْتَهُ.^{۱۲}

و عَنْهُمْ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ أَبَانٍ الْأَحْمَرِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَاسِطِيِّ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِنَّ إِبْرَاهِيمَ شَكَا إِلَى اللَّهِ مَا يَلْقَى مِنْ سُوءِ خُلُقِ سَارَةَ فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ أَنَّمَا مَثَلُ الْمَرْأَةِ مَثَلُ الصِّلَعِ الْمُعْوَجِّ إِنْ أَقَمْتَهُ كَسَرْتَهُ وَ إِنْ تَرَكْتَهُ اسْتَفْعَتْ بِهِ اصْبِرْ عَلَيْهَا.^{۱۳}

و مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام نَحْوَهُ وَ زَادَ قُلْتُ مَنْ قَالَ هَذَا فَغَضِبَ ثُمَّ قَالَ هَذَا وَ اللَّهُ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله.^{۱۴}

و فِي الْخُصَالِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ السِّنْدِيِّ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: اتَّقُوا اللَّهَ فِي الضَّعِيفِينَ يَغْنِي بِذَلِكَ الْيَتِيمَ وَ النِّسَاءَ.^{۱۵}

منتهی روایات در این به نحوی است که ترحم مرد را جلب می کند.

خلاصه:

متحصل از روایاتی که گذشت این می شود که زن اجازه عزل بدون رضایت شوهر را ندارد.

علت دیگری که آورده اند:

مقدمه اول: زوج حق استیلا دارد.

مقدمه دوم: عزل منافات با حق استیلا دارد.

نتیجه: عزل زوجه جائز نیست.

اما مقدمه اول:

وَأَمَّا تَعْلِيلُ الْمَنْعِ - وَلَوْ فِي بَعْضِ مَوَارِدِهِ - بِمَنَافَاةِ الْعِزْلِ لِحَقِّ
الاسْتِيلَادِ الثَّابِتِ لِلزَّوْجِ فَغَيْرِ سَدِيدٍ، لَعَدَمِ الدَّلِيلِ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ السُّنَّةِ عَلَى
ثَبُوتِ هَذَا الْحَقِّ لَهُ .

حاصله:

گفته اند دلیلی از شرع برای اثبات این مقدمه وجود ندارد. یعنی دلیلی برای حق استیلا مرد که غیر از استمتاع باشد وجود ندارد.

شرط ارتکازی ضمن عقد:

۷ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۱۷۰

۸ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۱۷۰

۹ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۱۷۱

۱۰ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۱۷۱

۱۱ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۱۷۱

۱۲ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۱۷۳

۱۳ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۱۷۳

۱۴ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۱۷۳

۱۵ - وسائل الشیعة، ج ۲۰، ص: ۱۷۴

نعم قد يُقال أن مقتضى الشرط الارتكازي في عقد الزواج هو أن لا تمنع المرأة نفسها من الإنجاب بشكل كلي، فلا يحقّ لها التخلّف عن الوفاء بهذا الشرط سواء بالعزل أم بغيره.

حاصله:

زن حق جلوگیری از استیلا را ندارد چون شرط ارتکازی در ضمن عقد مبنی بر اینکه مرد ازدواج می کند برای اینکه دارای فرزند شود.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقیة الله فی الارضین و اللعن على اعدائهم اجمعین
و لاحول و لا قوة الا بالله العلیّ العظيم.

سقط جنین / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راههای تحدید نسل / راه اول: عزل

اما حالت سوم: [عدم رضای زوج به عزل]	✗	شرط ارتکازی در خیار غن:	✗	جواب:	✗
اما ثانیاً:	✗	اشکال:	✗	خیار در باب نکاح:	✗
اشکال:	✗	جواب:	✗	خلاصه:	✗
و اما ثالثاً [شرط ارتکازی ضمن عقد]:	✗	اشکال:	✗	اشکال:	✗

اما حالت سوم: [عدم رضای زوج به عزل]

از ما قبل بدست آمد که

اولاً بر زن جائز نیست که مرد را به عزل اجبار کند. و بر زن واجب است برای مرد تمکین کند به تمام راههایی که شرع آنها را برای مرد جائز دانسته است من جمله افراف نطفه
اما ثانیاً:

عده این استدلال کرده است که اجبار زن بر عزل با حق استیلا مرد منافات دارد!

مقدمه اول: زوج حق استیلا دارد.

مقدمه دوم: عزل منافات با حق استیلا دارد.

نتیجه: عزل زوجه جائز نیست.

اشکال:

گفته شد که چنین حقی از کتاب و سنت برای مرد ثابت نیست بلکه برای مرد حق استمتاع ثابت است اما چیزی به عنوان حق استیلا وجود ندارد.
و اما ثالثاً [شرط ارتکازی ضمن عقد]:

نعم قد یقال أن مقتضى الشرط الارتكازي في عقد الزواج هو أن لا تمنع المرأة نفسها من الإنجاب بشكل كلي، فلا يحق لها التخلّف عن الوفاء بهذا الشرط سواء بالعزل أم بغيره.

حاصله:

زن حق جلوگیری از استیلا را ندارد چون شرط ارتکازی در ضمن عقد مبنی بر اینکه مرد ازدواج می کند برای اینکه دارای فرزند شود.
گاهی شرط صریح است و گاهی شرط ارتکازی است که اگر از او سوال شود تأیید می کند و این مورد از شروط را شریعت امضاء کرده است.
شرط ارتکازی در خیار غن:

مرحوم خوئی در باب خیار غن می فرماید: اساس و راه اثبات خیار غن همین شرط ارتکازی است. یعنی در هنگام بیع گویا بین مشتری و باع چنین شرطی منعقد است که مثلاً مشتری گفته باشد: به شرطی این ثمن را پرداخت می کنم که ارزش ثمن لا اقل نزدیک به قیمت سوقیه آن باشد.

اشکال:

آیا این شرط تعلیق بیع نمی شود؟ چون اگر شرط تعلیق بیع باشد چنین شرطی موجب بطلان بیع می شود نه اینکه خیار را ثابت کند؟

جواب:

مشتری بیع را به التزام معلق می کند یعنی گویا چنین می گوید: ای باع ملتزم باش که این ثمن به قیمت واقعی باشد. و او هم ملتزم می شود و اشکالی از ناحیه وارد نمی شود چون تعلیقی که التزامش در همان زمان بیع باشد ضرری ندارد بلکه آن تعلیقی محل است که به آینده معلق شود. مانند اینکه مشتری می گوید: اگر این مال ملک باع است آن را خریداری می کنم که این گونه شرط و تعلیقی صحیح است.

اشکال:

خب این تعلیق بر فرض که صحیح باشد اما در فرضی که کشف خلاف می شود باید بیع را باطل کند چرا قائل به خیار می شوید؟

جواب:

مشتری التزامش را به بیع، معلق به مساوی بودن ثمن و مثن می کند نه اینکه اصل بیع را معلق کرده باشد که اگر اصل بیع را معلق کرده باشد بله بیع باطل می شود اما اصل بیع را ثابت قرار داده است و التزامش را به بیع معلق کرده است و با از بین رفتن التزام اصل بیع همچنان باقی است.

خيار در باب نکاح:

فقهاء گفته اند که نکاح خيار بردار نیست مگر در جاهایی که عیوب خاصه ای وجود داشته باشد. مثلاً در باب تدلیس که بعداً خلاف کشف می شود و جمعی قائل به خيار شده اند و حتی گاهی این شروط ارتكازی است که اگر در این مورد هم کشف خلاف شود خيار را ثابت دانسته اند. مانند اینکه در مجلس خواستگاری مباحثی مطرح شده باشد ولو این شرائط حین عقد بیان نشده است ولی از باب شرط ارتكازی معتبر می باشند. اما در بیشتر شرائط دیگر حق خيار ثابت نیست بله بر طرفی که شرط را قبول کرده است واجب است که به شرط خود عمل کند و اگر عمل نکند مرتکب حرام شده است ولی این شرائط صدمه ای به اصل عقد وارد نمی کند. بله می تواند طرف مقابل طلاق بدهد و این طلاق غیر از خيار و فسخ است. در طلاق باید حق و حقوق طرفین مانند مهر و ... پرداخت شود اما در خيار و فسخ ممکن است حکم به وجوب پرداخت حقوق طرفین نشود.

خلاصه:

اولاً: "المومنون عند شورطهم" شامل شرائط حین عقد می شود اعم از این که آن شروط صریح باشند یا ارتكازی باشند.

ثانیاً: یکی از شرائط ارتكازی حین العقد این است که زوجه مرد را وادار به عزل نکند.

نتیجه: بر زوجه حرام است که زوج را اکراه کند و او را وادار به عزل نماید.

اشکال:

این شرط ارتكازی ثابت نیست.

چون جایی شرط ارتكازی ثابت است که احتمال خلاف از طرفین وجود داشته باشد اما در مقام رغبت زن برای اینکه مادر شود از مرد بیشتر است و احتمال منع مرد از جانب زن احتمالی نیست که موجد شرط ارتكازی شود.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقیة الله فی الارضین و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلی العظيم.

سقط جنين / مطلوئیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راهای تحدید نسل / راه اول: عزل

- | | | | |
|----------------------------|---|---|---|
| متحصل از ماقبل: | ✕ | استاد: | ✕ |
| اما ادامه ...! | ✕ | طرح این مساله در تقریرات آية الله زنجانی: | ✕ |
| اشکال: | ✕ | تقریب روایت در مقام: | ✕ |
| ایشان در ادامه می فرمایند: | ✕ | | |

متحصل از ماقبل:

اما حالت سوم: [عدم رضای زوج به عزل]

اولا بر زن جائز نیست که مرد را به عزل اجبار کند. و بر زن واجب است برای مرد تمکین کند به تمام راههایی که شرع آنها را برای مرد جائز دانسته است من جمله افراغ نطفه
اما ثانيا:

عده این استدلال کرده است که اجبار زن بر عزل با حق استیلا مرد منافات دارد!

و اما ثالثا [شرط ارتکازی ضمن عقد]:

زن حق جلوگیری از استیلا را ندارد چون شرط ارتکازی در ضمن عقد مبنی بر اینکه مرد ازدواج می کند برای اینکه دارای فرزند شود.
گاهی شرط صریح است و گاهی شرط ارتکازی است که اگر از او سوال شود تأیید می کند و این مورد از شروط را شریعت امضاء کرده است.
اشکال:

آیا این شرط تعلیق بیع نمی شود؟ چون اگر شرط تعلیق بیع باشد چنین شرطی به حکم اجاع موجب بطلان بیع می شود نه اینکه خیار را ثابت کند؟
جواب:

مشتری بیع را به التزام معلق می کند یعنی گویا چنین می گوید: ای بایع ملتزم باش که این ثمن به قیمت واقعی باشد. و او هم ملتزم می شود و اشکالی از ناحیه وارد نمی شود چون تعلیقی که التزامش در همان زمان بیع باشد ضرری ندارد بلکه آن تعلیقی محل است که به آینده معلق شود. مانند اینکه مشتری می گوید: اگر این مال ملک بایع است آن را خریداری می کنم که این گونه شرط و تعلیقی صحیح است.
خلاصه:

اولا: "المؤمنون عند شروطهم" شامل شرائط حین عقد می شود اعم از این که آن شروط صریح باشند یا ارتکازی باشند.

ثانيا: یکی از شرائط ارتکازی حین العقد این است که مرد ازدواج می کند به شرط اینکه از این عقد برای او فرزند حاصل شود.

نتیجه: بر زوجه حرام است که زوج را آکراه کند و او را وادار به عزل نماید.

اما ادامه ...!

اشکال:

ولكن هذا غير واضح لأن مرجع الشرط - في المقام ونظائره - إلى
تعلیق العقد على التزام الطرف الآخر بشيء بحيث يكون المنشأ هو الحصّة
المقيّدة بالتزام الطرف الآخر.

حاصله:

این شرط ارتکازی ثابت نیست. چون شرط التزام به این بر می گردد که مثلاً گفته می شود: آن ازدواجی را منعقد می کنم که مقید به التزام زوجه به عدم امتناع باشد. که این بیان روشن نیست.

ایشان در ادامه می فرمایند:

چون جایی شرط ارتکازی ثابت است که احتمال خلاف از طرفین وجود داشته باشد اما در مقام، رغبت زن برای اینکه مادر شود از مرد بیشتر است و احتمال منع مرد از جانب زن احتمالی نیست که موجد شرط ارتکازی شود.

استاد:

این اشکالات جای تامل و بحث دارد...

طرح این مساله در تقریرات آية الله زنجانی:

ایشان در خصوص موردی که مرد طالب استمتاع است و زن طالب عزل مرد است روایتی را عنوان کرده اند:

..... وَ أَقْبَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مَنِيِّ الرَّجُلِ يُفْرَغُ مِنْ عَرْسِهِ فَيَعْزِلُ عَنْهَا الْمَاءَ، وَ لَمْ يُدْ ذَلِكَ نِصْفَ خُمُسِ الْهَائَةِ: عَشْرَةَ دَنَائِرٍ، وَ إِذَا أَفْرَغَ فِيهَا عَشْرِينَ دِينَاراً.....^١

تقریب روایت در مقام:

اگر فرد سومی بین زن و شوهر کاری می کند که باعث می شود مثلاً مرد مجبور به کناره گیری از زن شود در این صورت این منی که خارج رحم قرار می گیرد باید بابت آن ۱۰ دینار دیه پرداخت کند.

تقریب به این بیان است که اگر فرد سومی این عمل را انجام دهد بر او دیه واجب می شود و همین حکم را برای زن در صورت امتناع از استیلا جاری شود. یعنی اگر زن کناره گیری کند یا مرد را مجبور به عزل کند به استناد این روایت بر آن زن دیه واجب می شود. حال که دیه لازم شد پس معلوم می شود که این کار خلاف و حرام است و حتی ضایع شده است و آن حق، حق استیلا مرد است.

^١ - الكافي (ط - دارالحديث)، ج ١٤، ص: ٤٦١

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد وآله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راهای تحدید نسل / راه اول: عزل

اما حالت سوم: [عدم رضای زوج به عزل]

متحصل از قبل:

صحبت به آنجا رسید که در روایاتی آورده بودند که اگر فرد سومی مانع افراغ منی شود ضامن مقداری از دیه یک فرد می شود. از این مفاد روایت به دست می آید که اگر برای افراغ منی دیه در شرع ثابت شده است پس معلوم می شود اجبار بر آن کار حرامی است لذا نمی تواند زن بر مرد اجبار کند تا مرد عزل نماید.
متن روایت:

..... وَ أَقْبَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي مَنِيِّ الرَّجُلِ يُفْرَغُ مِنْ عِزْسِهِ فَيَغْزِلُ عَنْهَا الْمَاءَ، وَ لَمْ يُرَدْ ذَلِكَ يَنْصَفُ خُمُسَ الْجَائِثَةِ: عَشْرَةَ دَنَانِيرَ، وَ إِذَا أَفْرَغَ فِيهَا عَشْرِينَ دِينَارًا.....^١

اما ادامه بحث...

گاهی در بین متقدمین از مانند این روایت حرمت عزل را به طور مطلق استفاده کرده اند. اما این نوع استدلال ضعیف است چون درجایی که طرفین بر عزل توافق دارند ولو حق آن ها باشد از آن صرف نظر می کنند چرا باید حکم به حرمت شود؟! و ظاهر این است که این روایت منصرف از مواردی باشد که صاحبان حق راضی به عزل باشند. لذا استفاده حرمت به نحو مطلق صحیح نیست. و مورد این روایت هم جایی است که زوج مکره شده است و راضی به عزل نیست.
استفاده از روایت در مانحن فیه:

قدر متیقن از روایت این است که مفزع غیر از زوجه باشد حال سؤال این است که آیا می شود از عنوان مفزع در روایت افزار زوجه را هم استفاده کرد؟ چون عمده این است که عدم عزل حتی برای زوج است و هرکسی که زوج را از این حق منع کند شامل حکم روایت می شود. و فرقی بین اینکه مفزع فرد خارجی باشد یا حتی زوجه باشد قرار داده نشود.

پیکیری بحث از کتاب "وسائل منع الانجاب":

آیه الله سید محمد رضا سیستانی در این کتاب آورده اند:

هذا، ثم إنه لو تسببت المرأة في عزل الزوج عنها أثناء الجماع من دون رضاها بذلك فهل تثبت عليها الدية أم لا؟
الظاهر هو التفصيل في ذلك بين:

- أ - ما إذا نَحَتَه عن نفسها أو تَنَحَّت عنه عند الإنزال، فتثبت عليها الدية.

- ب - وما إذا أَلْزَمَتْه بالتَنَحِّي فتَنَحَّى مُكْرَهًا أي بإرادته ولكن لا بطيب نفسه أو أجبرته على استخدام العازل الذكري بعدم التمكين له للجماع من دون لبسه، فلا تثبت عليها الدية.

باید در اثبات دیه برای زن تفصیل داد:

الف) جایی که زن در اثناء جماع خود را کنار می کشد و یا مرد را به زور کنار می زند تا مرد خارج از رحم انزال شود که در این صورت دیه بر زن ثابت می شود.
ب) جایی که مرد را مجبور می کند تا کناره گیری کند ولو اینکه رضایت به کنایه گیری ندارد یا مرد را مجبور می کند از عازل استفاده کند که در این صورت دیه بر زن ثابت نمی شود.

بیان مستمسک العروه:

این بحث در مستمسک العروه نیز مطرح شده است؛

١ - الكافي (ط - دارالحديث)، ج ١٤، ص: ٤٦١

ويبدو من السيد الحكيم قدس سره المناقشة في الاستدلال به بدعوى
أن قياس الأم بالأجنبي قياس مع الفارق إذ ليست جنايتها كجنايته^(٢).

حاصله:

با استناد به روایت غی شود ديه را بر زن ثابت کرد چون بين زوجه و اجنبی فرق است و قياس بين آنها مع الفارق هست
ردیه مرحوم خوئی بر مستمسک:

ورده السيد الأستاذ أعلى الله مقامه بأن المرأة حيث لا حق لها في
الماء فهي كالأجنبي فيشمها حكمه^(٣)، وهو متين.

حاصله:

زن حق در منی ندارد و از این جهت با اجنبی فرق ندارد لذا حکمی که برای اجنبی گفته شده است برای او هم ثابت است.
با این استدلال وجوب ديه بر زوجه ثابت می شود و از این اثبات وجوب ديه، کشف می شود با عدم رضای زوج اجبار کردن او به عزل جائز نیست.
توضیح مطلب:

وتوضيحه: إن جعل الدية على الأجنبي إذا تسبب في عزل الزوج عن
زوجته ليس من جهة وقوع الجناية منه على النطفة بما هي مبدأ نشوء
الآدمي بل من جهة جنايته على صاحب النطفة بمنعه من وضعها في رحم
زوجته، ومن هنا تعطى الدية له وحده ولا تشاركه فيها زوجته، وعلى ذلك
فلا تفاوت بين الزوجة والأجنبي بالنسبة إلى التسبب في العزل وثبوت الدية
بموجبه.

حاصله:

این ديه که در این روایت جعل شده است به چه اعتباری است؟
چون در مراحل جنین که مبدأ نشو انسان است به این اعتبار ديه ثابت شده است. مثلاً علقه ولو انسان نیست ولی مرحله ای از وجود انسان است که اگر
تکامل پیدا کند باذن الله انسان کامل می شود لذا ديه را ثابت دانسته اند. کسی که مانع شود قتل نفس کرده است بیه برای قتل نفس کامل هزار دینار ديه مقرر شده
است و برای این قتل نفس چون کامل نبوده است به تناسب ديه اعتبار شده است. اگر مثلاً علقه که در رحم قرار گرفته است سقط شود ديه بين مرد و زن
ظاهراً تقسیم می شود اما اگر در مرحله عزل سقط صورت گیرد این ديه به چه کسی تعلق می گیرد؟ آیا باز هم بين زن و مرد تقسیم می شود یا تمام آن به مرد تعلق
می گیرد؟ ظاهراً از کلام ایشان چنین استفاده می شود که این ديه به مرد داده می شود و زن در آن سهمی ندارد.
لذا در عبارت گفته اند:

این ديه نه از باب این است که منی مبدأ نشو آدمی بوده است بلکه به خاطر این است که بر صاحب نطفه جنایت کرده است. و از همین مطلب نتیجه گرفته
می شود که فرقی بين زوجه و اجنبی در وجوب و تعلق ديه نیست.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقیة الله فی الارضین و اللعن على اعدائهم اجمعین
و لاحول و لا قوة الا بالله العلی العظيم.

سقط جنین / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راهای تحدید نسل / راه اول: عزل

- | | |
|---------------------------------------|---|
| ✕ اما حالت سوم: [عدم رضای زوج به عزل] | ✕ سند دوم از کافی: |
| ✕ اما سند روایت: | ✕ سند سوم خصال مرحوم صدوق: |
| ✕ تهذیب مرحوم شیخ: | ✕ ظریف بن ناصح: |
| ✕ سند اول از فقیه مرحوم صدوق: | ✕ مرحوم شیخ در تهذیب اینگونه آورده اند: |

اما حالت سوم: [عدم رضای زوج به عزل]

یکی از وجوهی که برای اثبات مطلب مورد استناد قرار گرفته است روایت ظریف بن ناصح است؛ موضوع روایت در این باره بود که اگر فردی باعث عزل مرد شود برای او دیه در نظر گرفته شده است و بین دیه و حرمت تلازم وجود دارد پس هر کسی که مرد را مجبور به عزل کند کار حرامی مرتکب شده است ولو از ناحیه زوجه باشد. دو نکته در روایت باید پذیرفته شود اول اینکه گرچه روایت در مورد زوجه حرفی ندارد ولی تنقیح مناط شود دوم اینکه تلازم بین دیه و حرمت برقرار باشد. اما سند روایت:

تهذیب مرحوم شیخ:

مرحوم شیخ طوسی به بسیاری از اسناد این روایت اشاره کرده است.

سند اول از فقیه مرحوم صدوق:

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّفَّارِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ ظَرِيفِ بْنِ نَاصِحٍ

سند دوم از کافی:

و رَوَى أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مَعْرُوفٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضَالٍ عَنْ ظَرِيفِ بْنِ نَاصِحٍ

و عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ عَنْ ظَرِيفِ بْنِ نَاصِحٍ

و سَهْلُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ ظَرِيفٍ عَنْ أَبِيهِ ظَرِيفِ بْنِ نَاصِحٍ

سند سوم خصال مرحوم صدوق:

و رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَّانَ الرَّازِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ الْكِنْدِيِّ عَنْ ظَرِيفِ بْنِ نَاصِحٍ قَالَ حَدَّثَنِي رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَيُّوبَ قَالَ حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرٍو الْمُتَطِّبُ قَالَ عَرَضْتُ هَذِهِ الرِّوَايَةَ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام وَ رَوَى عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ وَ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ يُونُسَ جَمِيعًا عَنِ الرِّضَا عليه السلام قَالَا ...^۱

ظریف بن ناصح:

ایشان را مرحوم نجاشی مطرح کرده است و در مورد ایشان گفته است: "کان ثقة صدوقاً" و اشکالی در مورد ایشان نیست و بعد نجاشی اشاره می کند که ایشان کتاب دیات را نوشته است و همین روایت هم از کتاب دیات ایشان نقل شده است.

اما کلام در این است که گاهی ایشان روایت از افرادی نقل می کند مانند اینکه در سند سوم که از خصال نقل شده است می گوید: "حدثني رجل يقال له عبد الله بن يعقوب" و باز ابن یعقوب از "ابو عمرو" نقل می کند که او می گوید این روایت را بر ابی عبدالله علیه السلام عرضه کرده ام. که این افراد باید بررسی شود.

خلاصه ممکن است به روایات ظریف اشکال واحدی وارد شود مرحوم شیخ ایشان را از اصحاب امام باقر علیه السلام خوانده است که به این بیان اشکالاتی ممکن است وارد شود و از طرفی چون ظریف در روایات متعدد از علی بن فضال نقل روایت می کند می شود او را از اصحاب امام رضا علیه السلام قرار داد. حال معلوم نیست که او از اصحاب امام باقر است یا از اصحاب امام رضا علیهما السلام.

ولی این روایت از طریق دیگری هم نقل شده است که ظریف واسطه نقل قرار نگرفته است.

مرحوم شیخ در تهذیب اینگونه آورده اند:

^۱ - تهذیب الأحکام (تحقیق خراسان)، ج ۱۰، ص: ۲۹۵

وَرَوَى عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ فَضَالٍ وَ مُحَمَّدٍ بْنِ عِيسَى عَنْ يُونُسَ جَمِيعاً عَنِ الرِّضَاءِ عليه السلام قَالَ أَعْرَضْنَا عَلَيْهِ الْكِتَابَ فَقَالَ هُوَ نَعَمْ حَقٌّ وَ قَدْ كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عليه السلام يَأْمُرُ عُمَّالَهُ بِذَلِكَ

که این روایت سند معتبری دارد.

علی کل حال این روایت برای استناد خوب است و به لحاظ سند اشکالی به آن وارد نیست.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقیة الله فی الارضین و اللعن على اعدائهم اجمعین
و لاحول و لا قوة الا بالله العلی العظيم.

سقط جنین / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راهای تحدید نسل / راه اول: عزل

✕ حکم العزل مع عدم رضا الزوج:	✕ موثقه اسحاق بن عمار:
✕ اما استثنائات:	✕ صحیحه عمار بن مروان:
✕ اول:	✕ قد یقال:
✕ تعارض حرجین:	✕ صحیحه محمد بن قیس:
✕ دوم:	✕ جواب:

حکم العزل مع عدم رضا الزوج:

گفته شد مقتضای کلمات برخی از علماء و روایات در این است که زن حتی ندارد که امتناع کند یا مرد را مجبور به عزل کند چون با وجوب تمکینی که بر زوجه واجب شده است منافات دارد.

اما استثنائات:

اول: مضرر بر زن باشد یا بر او حرج غیر قابل تحمل باشد.

تذکر: البته این استثنا در صورتی است که راه منحصر در عزل باشد و الا اگر راههای دیگری مانند دارو استفاده کردن و یا ... باشد عزل همچنان بر زن جائز نیست.

تعارض حرجین:

اگر عزل بر مرد حرجی باشد و بر زن عدم عزل حرجی باشد و این دو حرج با هم تعارض کنند وظیفه و حکم چیست؟

دوم: زن در ضمن عقد نکاح یا عقد دیگری شرط کند که بتواند در اثناء مقاربت اجبار بر عزل کند. و برای اثبات این مطلب به عموماً شرط [المومنون عند شروطهم] استناد کرده اند.

موثقه اسحاق بن عمار:

و یُستَادَوْ عَنِ الصَّغَارِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْحَشَّابِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ كَلُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقُولُ مَنْ شَرَطَ لِامْرَأَتِهِ شَرْطًا فَلَيْفَ لَهَا بِهِ فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا.

سوال:

آیا این شروط با "الناس مسلطون علی اموالهم" منافات ندارد؟

جواب:

خیر چون "الناس مسلطون علی اموالهم" عنوان اولی هستند اما عناوینی مانند شرط و نذر و ضرر و ... که عنوان ثانوی دارند مقدم می شوند.

سوال:

آیا این شرط مخالف با سنت نیست؟

جواب:

و در اینجا شبهه تحلیل حرام و تحریم حلال در اینجا جاری نیست و این عبارات معنای دیگری دارد که خود مبحثی مفصل است چون اگر قرار باشد معنای تحلیل حرام با این وسعت منظور باشد دائره شروط بسیار ضیق می شود و بیشتر شرطها از بین می رود.

صحیحه عمار بن مروان:

و مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ عَمَّارٍ بْنِ مَرْوَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قُلْتُ رَجُلٌ جَاءَ إِلَى امْرَأَةٍ فَسَأَلَهَا أَنْ تَزَوِّجَهُ نَفْسَهَا فَقَالَتْ أَزَوِّجُكَ نَفْسِي عَلَى أَنْ تَلْتَمِسَ مِنِّي مَا شِئْتُ مِنْ نَظَرٍ وَ التَّمَايُسِ وَ تَنَالَ مِنِّي مَا يَتَأَلَّى الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ لَا تُدْخَلَ فَرْجُكَ فِي فَرْجِي وَ تَتَلَدَّ بِمَا شِئْتُ فَإِنِّي أَخَافُ الْفَضِيحَةَ قَالَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا مَا اشْتَرَطَ.^۱

دلالت روایت:

در این روایت زنی خود را به ازدواج مردی در می آورد با این شرط که عمل مقاربت صورت نگیرد و حضرت فرموده اند اشکالی ندارد و مرد باید به شرط عمل کند.

در نتیجه دلیلی برای تقیید ادله شروط وجود ندارد و این شرط صحیح است.

قد يقال.....:

ممکن است کسی بخواهد به صحیح محمد بن قیس استناد کند و در صحت این شرط اشکال کند؛

صحیح محمد بن قیس:

رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّهُ قَضَى فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَأَصْدَقْتُهُ هِيَ وَ اشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ أَنْ يَبْدِيَهَا الْجَمَاعَ وَالطَّلَاقَ قَالَ خَالَفَتِ السُّنَّةَ وَ
وَلَيْتَ حَقًّا لَيْسَتْ بِأَهْلٍ فَقَضَى أَنَّ عَلَيْهِ الصَّدَاقَ وَ يَبْدِيَ الْجَمَاعَ وَ الطَّلَاقَ وَ ذَلِكَ السُّنَّةُ. ^۲

دلالت روایت:

در این روایت گفته شده زنی با مردی ازدواج می کند و صداق را هم می دهد و در ضمن شرط می کند که طلاق و مقاربت به اختیار زن باشد. حضرت فرموده اند این مخالفت با سنت است و شرط باطل است گرچه اصل ازدواج صحیح است.

جواب:

در جواب کسانی که به این روایت برای عدم صحت شرط استدلال کرده اند می توان گفت: فرق است بین شرط فعل و شرط نتیجه! در این روایت شرط نتیجه قرار داده شده است یعنی زن خواسته است برای خود جعل حتی کند که در این صورت خلاف سنت است اما اگر به نحو شرط فعل باشد کما اینکه در روایت قبل بیان شد اشکالی وارد نیست.

^۲ - وسائل الشیعة، ج ۲۱، ص: ۲۸۹

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راهای تحدید نسل / راه اول: عزل

استثنائات از حرمت عزل:	× تحریم حلال:	× شرط نتیجه:
× مطلب اول:	× تحلیل حرام:	× شرط فعل:
× تطبیق بر مقام:	× نتیجه گیری:	
× توجیه آیه الله سیستانی:	× مطلب دوم:	

استثنائات از حرمت عزل:

اول: مضرر بر زن باشد یا بر او حرج غیر قابل تحمل باشد.

دوم: زن در ضمن عقد نکاح یا عقد دیگری شرط کند که بتواند در اثناء مقاربت اجبار بر عزل کند. و برای اثبات این مطلب به عموماً شرط [المومنون عند شروطهم] استناد کرده اند.

موثقه اسحاق بن عمار:

و بِإِسْنَادِهِ عَنِ الصَّفَّارِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخَشَّابِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ كَلُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عليه السلام أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام كَانَ يُشَوِّلُ مَنْ شَرَطَ لِامْرَأَتِهِ شَرْطًا فَلَيْفَ لَهَا بِهِ فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا.

مطلب اول:

نکته ای که در این روایت مورد بحث قرار گرفته است عبارت "شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا" است که در باب صلح نیز از این عبارت استفاده شده است.^۱ شبهه ای وارد شده است که معنای این تحریم حلال و تحلیل حرام چیست؟ اگر قرار باشد معنای عام آن منظور بوده باشد بسیاری از شروط و مصالحه ها از بین می رود. بله فروض روشنی وجود دارد که در آنها اختلافی نیست و شرط در آنها نافذ نیست مثلاً خانه ای را بفروشد به شرط اینکه شرب خمر حلال باشد.

تطبیق بر مقام:

امتناع زوجه اگر حرام باشد و بخواهد این حرام را ضمن شرط حلال کند همین اشکال وارد می شود. در اینکه یا تحلیل حرام می شود و یا تحریم حلال می شود شک نیست حال بنا بر تعبیرات مختلف این دو تعبیر قابل تطبیق است. مثلاً اگر گفته شود تمکین بر زن واجب است شرط او تحریم حلال می شود و اگر گفته شود عدم تمکین بر زن حرام است با این شرط تحلیل حرام کرده است. خلاصه باید این عبارت توضیح داده شود و برای آن توجیهی بیان شود؛

توجیه آیه الله سیستانی:

تحریم حلال:

منظور اموری است که مثلاً در زمان جاهلیت حرام بوده است و شارع خواسته است آن را از بین ببرد و آن حرام را حلال اعلان کرده است حال اگر کسی در ضمن شرط آن چیز را دوباره حرام قرار دهد جائز نیست.

تحلیل حرام:

این عبارت هم مانند مورد قبل توضیح داده اند

بنابراین آنچه مولى عنایت خاصی بر حلیت یا حرمت آن داشته است اگر کسی بخواهد در ضمن شرط مخالف قرار دهد جائز نیست. با این توضیح آنچه را مولى بدون عنایت خاصی مباح قرار داده است شرط قرار داده شود اشکالی ندارد

نتیجه گیری:

بنابراین توضیحاتی که داده شد اگر زن در ضمن عقدی شرط کند تا مرد را مجبور به عزل نماید اشکالی ندارد و آن تحلیل حرام یا تحریم حلالی که منهی عنه بوده را مرتکب نشده است.

مطلب دوم:

عده ای به روایتی تمسک کرده اند تا این شرط را باطل قرار دهند؛

^۱ - وسائل الشیعة، ج ۱۸، ص: ۴۴۳

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَيْتُهُ عَلَى الْمُدْعَى وَ أَلَيْتُهُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَ الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا

رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام أَنَّهُ قَضَى فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَأَصْدَقْتُهُ هِيَ وَاشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ أَنْ يَبْدِيَهَا الْجَمَاعَ وَالطَّلَاقَ قَالَ خَالَفَتِ السُّنَّةَ وَوَلَيْتُ حَقًّا لَيْسَتْ بِأَهْلِهَا فَقَضَى أَنْ عَلَيْهِ الصَّدَاقُ وَبَيْدِهِ الْجَمَاعَ وَالطَّلَاقُ وَ ذَلِكَ السُّنَّةُ.^۲

در این روایت حضرت فرموده اند این شرط زن صحیح نیست و چنین حتی را ندارد و این شرط را خلاف سنت قرار داده اند.

جواب:

آنچه در این روایت نمی شده است شرطی است که به نحو شرط نتیجه قرار داده شود و اگر شرط عزل به نحو شرط نتیجه قرار داده شود خلاف سنت می شود اما مقام بحث ما آنجایی است که شرط به نحو شرط فعل باشد.

شرط نتیجه:

مانند اینکه فردی خانه خود را به دیگری می فروشد و در ضمن این بیع شرط می کند که فرش طرف مقابل ملک او شود. یعنی آن شرط بدون هیچ عقد و سبب مستقلی با صرف همین شرط در ملک او قرار گیرد. به عبارتی شرط مملک می شود.

شرط فعل:

مانند اینکه خانه را بیع می کند و شرط می کند که مالک اولی فرش خود را به مالک دوم هبه کند یا تملیک کند نه اینکه با همان شرط ملکیت محقق شود بلکه منظور این است که بعد از تحقق موضوع شرط بر مالک اول واجب می شود تا فرش را ملک مالک دوم قرار دهد یعنی اگر مالک اول تملیک را حاصل نکند مالک دوم مالک نمی شود.

^۲ - وسائل الشیعة، ج ۲۱، ص: ۲۸۹

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد وآله الطاهرين سيما بقيّة الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوئيت تكثير نسل / جواز و مشروعيت تحديد نسل / راهای تحديد نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل

- | | |
|--------------------------|------------------------------|
| ✖ استثنائات از حرمت عزل: | ✖ از منهاج آية الله سيستاني: |
| ✖ موثقه اسحاق بن عمار: | ✖ أَهْلُ حَرَامًا... : |
| ✖ مطلب اول: | ✖ اما "حَرَمٌ حَلَالٌ": |

استثنائات از حرمت عزل:

دوم: زن در ضمن عقد نکاح یا عقد دیگری شرط کند که بتواند در اثناء مقاربت اجبار بر عزل کند. و برای اثبات این مطلب به عمومات شرط [المؤمنون عند شروطهم] استناد کرده اند.

موثقه اسحاق بن عمار:

و يَسْتَأْذِنُهُ عَنِ الصَّغَارِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْحَشَّابِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ كَلُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقُولُ مَنْ شَرَطَ لِأَمْرَاتِهِ شَرْطًا فَلَيْفَ لَهَا بِهِ فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا حَرَمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا.

مطلب اول:

نکته ای که در این روایت مورد بحث قرار گرفته است عبارت "شَرْطًا حَرَمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا" است که در باب صلح نیز از این عبارت استفاده شده است.^۱ در روایات دو عنوان وجود دارد اول اینکه شرط نباشد محلل حرام و محرم حلال باشد و دوم اینکه مخالف با کتاب و سنت نباشد اما آية الله سيستاني هر دو مورد را در یک بحث و یکجا بررسی کرده اند.

از منهاج آية الله سيستاني:

❖ و يشترط في وجوب الوفاء بالشرط أمور:

منها: أن لا يكون مخالفاً للكتاب و السنة

بأن لا يكون محللاً لحرام أو محرماً لحلال، و المراد بالأول ما يشمل ارتكاب محرم كأن يشرب الخمر، أو ترك واجب كأن يفطر في شهر رمضان، أو الإخلال بشرط وجودي أو عدي في متعلقات الأحكام أو موضوعاتها كأن يأتي بالصلاة في أجزاء السباع أو ينكح نكاح الشغار أو يطلق زوجته طلاقاً بدعياً، و منه اشتراط وقوع أمر على نحو شرط النتيجة في مورد عدم جواز كاشتراط أن يكون زوجته مطلقة أو أن لا يرث منه ورثته أو بعضهم و أمثال ذلك، و المراد بالثاني تحريم ما حل عنه عقدة الخطر في الكتاب و السنة مما كان محظوراً في الشرائع السابقة أو العادات المنحرفة فيكون الشرط مقتضياً لإحياء ذلك الحكم المنسوخ كاشتراط عدم أكل البحيرة أو السائبة و نحوها، و بعبارة جامعة يعتبر في الشرط أن لا يكون هدماً لما بناه الإسلام تشريعاً و لا بناءً لما هدمه الإسلام كذلك.^۲

حاصله:

أَهْلُ حَرَامًا... :

اولا: شرط مخالف با حکم تکلیفی کند؛

مثلا بايع در ضمن عقد بيع شرط می کند که مشتری شرب خمر کند یا شرط می کند واجبی را ترک کند مثلاً بیع می کند به شرط اینکه مشتری روزه روز رمضان را افطار کند.

ثانيا: شرط مخالف با حکم وضعی کند؛

مثلاً عقد را انجام می دهد به شرط اینکه طرف مقابل نمازش را در اجزاء سباع بخواند ولو ممکن است بعداً نماز را اعاده کند باز هم همین که چنین شرطی را برای عقد خود قرار می دهد مخالف سنت و تحلیل حرام است. یا مثلاً شرط نکاح شغار^۳ می کند یا شرط طلاق زوجه او را می کند و...

۱ - وسائل الشیعة، ج ۱۸، ص: ۴۴۳

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّبِيُّ عَلَى الْمُدْعَى وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ وَ الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا ضُلْحًا أَهْلَ حَرَامًا أَوْ حَرَمَ حَلَالًا

۲ - منهاج الصالحين (للسيستاني)، ج ۲، ص: ۵۸

۳ - ویکی فقه:

حقیقت نکاح شغار این است که نکاح یا بضع زنی را مهر دیگری قرار دهند و به عبارت دیگر «و هو ان يجعل بضع امرأة مهر الاخرى» یعنی دو زن را برای دو مرد تزویج نمایند که بضع هر یک از آن دو مهر دیگری باشد.

بدین نحو که یکی از دو نفر به دیگری گوید: "دخترم" یا "خواهرم" را به تو تزویج کردم به شرط آنکه تو نیز دختر یا خواهرت را به من تزویج کنی و صدایق در میان نباشد.

ثالثاً: شرط نتیجه در موردی که شارع اجازه نداده است؛

مثلاً بایع می گوید: مال را فروختم به شرط اینکه زوجه مشتری طلاق باشد. و این صحیح نیست چون شارع در طلاق اموری را معتبر دانسته است مانند اینکه اجرای صیغه طلاق شود شهودی عادل شهادت دهند و ... و اینکه به صرف این شرط طلاق حاصل شود خلاف سنت است و محلل حرام است. یا مثلاً بیع می کند به شرط اینکه ورثه مشتری از مال مشتری ارث نبرند.

اما "حَرَمَ حَلَالٌ":

اشکال در این فقره بیشتر و پر رنگ تر می شود چون بیشتر شروطی که در ضمن عقد قرار می دهند از این قبیل است مثلاً در ضمن عقد شرط می کند تا یک سال مشتری در خانه تصرف نکند. یعنی تصرفی که برای مشتری در خانه حلال بوده است را با این شرط حرام می کند.

ایشان فرموده اند:

منظور از این عبارت آن حلال هایی است که در شرایع سابقه حرام بوده است و شارع مقدس آن را حلال کرده است و حال بایع مثلاً می خواهد همان حلال را در ضمن شرط برای مشتری دوباره حرام کند.

به عبارت حلال در اینجا مطلق مباحات نیست بلکه منظور "ما حل عنه عقدة الحظر في الكتاب و السنة" است.

حال اگر فردی بخواهد با شرط ضمن عقد همین حلال ها را حرام قرار دهد؛ مثلاً آنچه در آیه کریمه بیان شده است را شرط قرار دهد جائز نیست.

﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيَّةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَثُرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ. ٤﴾

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوئيت تكثير نسل / جواز و مشروعيت تحديد نسل / راهای تحديد نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل

- | | |
|----------------------------|-------------------------------|
| استثنائات از حرمت عزل: | ✕ استاد: |
| استثناء دوم: [شرط ضمن عقد] | ✕ اما نظريه آية الله سيستاني: |
| حدود تنفيذ شرط: | ✕ به عبارت ديگر: |
| سوال: | |

استثنائات از حرمت عزل:

استثناء دوم: [شرط ضمن عقد]

موثقه اسحاق بن عمار:

و يَسْتَأْذِنُهُ عَنِ الصَّغَارِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُوسَى الْخَشَّابِ عَنْ غِيَاثِ بْنِ كَلُوبٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ عَنْ جُفَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ عليه السلام أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام كَانَ يَقُولُ مَنْ شَرَطَ لِامْرَأَتِهِ شَرْطًا فَلْيُفِ لَهَا بِهِ فَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا.^۱

فقه الحديث:

منظور از عبارت " إِلَّا شَرْطًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا " چیست ؟

حدود تنفيذ شرط:

نظريه آية الله سيستاني در جلسه قبل در مورد معنای "حرم حلالا" گفته شد.

خلاصه نظر ایشان در این است که منظور از حلال در عبارت فوق مطلق مباحات نیست بلکه منظور آن حلالهایی است که در شرايع سابقه مثلا حرام بوده است و شارع مقدس با آن مقابله کرده است و حکم به حلیت آن فرموده است و اگر کسی بخواهد این حلال ها را شرط کند و بر دیگری حرام کند نوعی احیاء سنت جاهلیت یا کفر است و روایت آن را جائز ندانسته است.

سوال:

وجه استظهار آية الله سيستاني چیست ؟ چرا حلال را در روایت اینگونه معنا کرده اند؟!

استاد:

در باب شروط عباراتی وجود دارد که بعض از آنها واضح و روشن است مانند اینکه گفته اند شرط مخالف با کتاب و سنت نباشد که این معنا واضح و روشن است.

ولی تطبیقات دیگری در باب شرط وجود دارد که محل اختلاف نظر شده است مانند اینکه منظور از تحریم حلال چیست ؟

چرا باید تحریم حلال در باب شرط جائز نباشد در حالی که دیده می شود در باب نذر مثلا فردی بر خود امر مباح و حلالی را حرام می کند مثلا خود را از خوردن و آشامیدن در طول روز محروم می کند و این عمل در باب نذر جائز شمرده شده است اما در باب شرط به حسب ظاهر اولی عبارت گفته اند جائز نیست. از طرفی شباهتی هم بین نذر و شرط وجود دارد مانند اینکه همانطور که در شرط اگر حرامی مانند شرب خمر را شرط کند جائز نیست در نذر نیز اینچنین است.

به عبارتی نذر و شرط در "احل حراما" مشترک هستند اما در "حرم حلالا" متفاوت می شوند! چرا؟ چه فرقی بین آنها وجود دارد که چنین تفاوتی بیان شده است ؟

در جواب از این اشکال جواب های مختلفی بیان شده است.

اما نظريه آية الله سيستاني:

ایشان تمام راههایی را که دیگران بیان کرده اند را بررسی کرده اند و همه را معارض به اشکال می دانند لذا فرق دیگری را بیان کرده اند. یعنی بین حلال و مباح در این توضیح این عبارت، فرق گذاشته اند.

به عبارت دیگر:

می توان در دفاع از نظريه آية الله سيستاني چنین گفت:

ایشان از طرفی این روایت و عبارت را می بینند و حکم به جواز شرط مطلقاً مشکل می شود از طرفی می بینند بسیاری از مباحثات در ضمن شرط حرام می شود و حکم به صحت آن عقد و شرط آن می شود لذا نمی شود حکم به حرمت شروط ضمن عقد کرد. راهی را که ایشان پذیرفته اند این است که "قدر متیقن" از شروطی را که ممکن است منظور باشد را جدا کرده اند و شرط بر حرمت آنها را جائز ندانسته اند. قدر متیقن از حلالهایی که ممکن است شرط آنها جائز نباشد آن حلال هایی است که شارع بر آنها عنایت خاص داشته باشد و یکی از اقسام آن حلال ها همان هایی هستند که در شرایع سابقه و یا در جاهلیت مردم خود را از آن محروم می کردند.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد وآله الطاهرين سيما بقيّة الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العليّ العظيم.

سقط جنين / مطلوئيت تكثير نسل / جواز و مشروعيت تحديد نسل / راهای تحديد نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل

× ديه عزل:	× كتاب وسائل المنع من الانجاب:
× مرحوم سيد:	× كلام مرحوم حكيم:
× دية عزل الرجل:	× مرحوم خوي اشكال می کنند:
× اما دية عزل المرأة:	× توضيح ذلك:
× بيان مستمسك:	× استاد:

ديه عزل:

در غير موارد استثناء اگر زن عزل کند و زوج راضی نباشد آیا بر زن ديه لازم می شود؟

مرحوم سيد:

❖ مسأله ٦:

يجوز العزل بمعنى إخراج الآلة عند الإنزال و إفراغ المني خارج الفرج في الأمة و إن كانت منكوحه بعقد الدوام و الحرة المتمتع بها و مع إذنها و إن كانت دائمة و مع اشتراط ذلك عليها في العقد و في الدبر و في حال الاضطراب من ضرر أو نحوه و في جوازه في الحرة المنكوحه بعقد الدوام في غير ما ذكر قولان الأقوى ما هو المشهور من الجواز مع الكراهة بل يمكن أن يقال بعدها أو أخفيتها في العجوزة و العقيمة و السليطة و البذية و التي لا ترضع ولدها و الأقوى عدم وجوب دية النطفة عليه و إن قلنا بالحرمة

و قيل بوجودها عليه للزوجة و هي عشرة دنائير للخبر الوارد فيمن أفزع رجلا عن عرسه فعزل عنها الماء من وجوب نصف خمس المائة عشرة دنائير عليه لكنه في غير ما نحن فيه و لا وجه للقياس عليه مع أنه مع الفارق و أما عزل المرأة بمعنى منعها من الإنزال في فرجها فالظاهر حرمة بدون رضا الزوج فإنه مناف للتمكين الواجب عليها بل يمكن وجوب دية النطفة عليها هذا و لا فرق في جواز العزل بين الجماع الواجب و غيره حتى فيما يجب في كل أربعة أشهر.^١

حاصله:

مرحوم سيد در اين مساله فرموده اند:

اصل عزل جائز است

در اواسط اين مساله ايشان بحث ديه را به ميان می آورند؛

ديه عزل الرجل:

آيا اگر زوج عزل کند ديه بر او واجب می شود؟ در جواب فرموده اند حتی اگر عزل حرام باشد باز هم حکم به وجوب ديه نمی شود. بعضی گفته اند: در فرض گذشته ديه بر مرد واجب می شود و مقدار آن را ده دينار شمرده اند و به روايت امير المومنين عليه السلام استدلال کرده اند.

روایت امير المومنين عليه السلام:

«..... وَ أَقْبَىٰ لِلْمَرْأَةِ فِي مَنِيِّ الرَّجُلِ (يُفْزَعُ عَنْ) عَرْسِهِ- فَيَعْزَلُ عَنْهَا الْمَاءَ وَ لَمْ يَرُدْ ذَلِكَ - يَصِفْ ثُمْسَ الْمَائَةِ، عَشْرَةَ دَنَائِيرَ ٢»

مرحوم سيد مورد اين روايت را در مانحن فيه نمی داند و می فرمايد مانحن فيه آجايی است که زوج عزل کند اما مورد اين روايت جايی است که شخص ثالثی مانع افراغ منی مرد شود.

همچنين مرحوم سيد می فرمايد: قياس مرد با اجنبی در مقام مع الفارق است.

اما دية عزل المرأة:

اگر زن عزل کند به اين معنا که يا مانع شود از افراغ منی مرد و يا در لحظه افراغ مرد را کنار بزند و اين در صورتی باشد که زوج راضی نباشد. همانطور که در مباحث قبل گذشت بخاطر منافات با تمکيني که بر زن واجب است اصل عزل مرأة حرام است اما سوال در وجوب ديه است يعنی آیا علاوه بر

حرمت ديه هم بر زن واجب می شود؟

مرحوم سيد در مساله فوق فرموده اند:

^١ - العروة الوثقى (للسيد اليزدي)، ج ٢، ص: ٨٠٩

^٢ - وسائل الشيعه، ج ٢٩، ص: ٣١٢

امكان وجوب ديه در فرق مذکور هست.

بيان مستمسك:

❖ كما استظهره في الجواهر ضرورة كونها حينئذ كالمفزع أو أعظم في التفويت إذا كانت قد نحت نفسها عنه عند إنزاله. وإشكاله ظاهر، للفارق المتقدم.^٢

حاصله:

ایشان فرموده اند:

ظاهر كلام مرحوم صاحب جواهر نیز همین وجوب ديه بر زوجه است چون عمل زوجه در مقام مانند عمل مفزع در حديث است يعنى همانطور كه اجنبى مانع از عزل رجل در روايت شده است در مقام زن باعث عزل مرد شده است و همانطور كه بر مرد در روايت ديه واجب شده است بر زن در مقام نیز ديه واجب می شود حتى می توان ممانعت زوجه را از ممانعت اجنبى قوى تر دانست و حكم در مورد او اقوى می باشد.

مرحوم صاحب مستمسك به این كلام اشكال می كند:

ایشان می فرمایند: بین اجنبی و مرأه فرق است. و روايت برای اجنبى ديه را واجب دانسته است و نمی شود این حكم را برای زن هم ثابت دانست.

كتاب وسائل المنع من الانجاب؛^٤

كلام مرحوم حكيم:

ويبدو من السيد الحكيم قدس سره المناقشة في الاستدلال به بدعوى
أن قياس الأم بالأجنبي قياس مع الفارق إذ ليست جنائتها كجنائته^(٢).

حاصله:

درست است كه زن در اینجا جنائتى كرده است اما این جنایت او باعث نمی شود كه فرق بین او و بین اجنبى نباشد؟!

ورده السيد الأستاذ على الله مقامه بأن المرأة حيث لا حق لها في
الماء فهي كالأجنبي فيشملها حكمه^(٣)، وهو متين.

مرحوم خوئی اشكال می كند:

بین زن و اجنبی از این جهت كه هیچكدام حتى در منی رجل ندارند فرق نیست.

وتوضيحه: إن جعل الدية على الأجنبي إذا تسبب في عزل الزوج عن
زوجته ليس من جهة وقوع الجنائية منه على النطفة بما هي مبدأ نشوء
الآدمي بل من جهة جنائته على صاحب النطفة بمنعه من وضعها في رحم
زوجته، ومن هنا تعطى الدية له وحده ولا تشاركه فيها زوجته، وعلى ذلك
فلا تفاوت بين الزوجة والأجنبي بالنسبة إلى التسبب في العزل وثبوت الدية
بموجبه.

توضيح ذلك:

سيد محمد رضا سيستانی كلام مرحوم خوئی را توضيح می دهند:

ديه بر نطفه دو حالت دارد:

اول: ديه بر نطفه بخاطر اينكه مبدء انسان است.

دوم: ديه بر نطفه بخاطر اينكه حق مرد است صرفاً آن را در رحم زن قرار دهد.

اما حالت اول:

اگر ديه بخاطر اينكه مبدء انسان است قرار بگيرد خب هم زن و هم مرد در آن دخيل هستند چون در نشو و نو طفل هم مرد و هم زن مشاركت دارند و اگر قرار باشد ديه ای تعلق بگيرد برای هر دو نفر بايد باشد. در این فرض كلام مرحوم حكيم صحيح می شود چون ديگر بر زن ديه ای واجب نمی شود و در نتيجه با اجنبى متفاوت می شود.

^٢ - مستمسك العروة الوثقى، ج ١٤، ص: ٧٢

^٤ - ص ٣١

و اما حالت دوم:

اگر ديه بخاطر حقی باشد که مختص مرد است در این صورت حتی اگر زن هم مانع از این حق مرد شود ديه بر او واجب می شود. در این فرض حتی ممکن است زن ولود نباشد یا یائسه باشد و یا ... اما با این وجود حق مرد برای افرار منی محفوظ است. لذا در این مقام ديه مختص مرد است و بین زن و مرد تقسیم نمی شود.

استاد:

اینکه در ضمن توضیح ادعا کرده اند که اگر اجنبی چنین عملی انجام داد و ديه بر او واجب شد آیا ديه بین زن و مرد تقسیم نمی شود و فقط برای مرد است؟ باید بررسی شود.

و اینکه آیا این روایت زنی که اصلاً قابلیت زاییدن ندارد را هم شامل می شود؟ شاید از لفظ "عرسه" استفاده شود که منظور زن جوانی است که قابلیت استیلا داشته باشد. اما با این وجود باید روایت بررسی شود؟

نکته دیگر اینکه از کلمه "افقی" در روایت چه استفاده ای می شود؟ آیا در مقام بیان قاعده کلی بوده اند یا در مقام بیام حکم و فتوی در مورد اجنبی بوده اند؟ که مورد خارجی خاص مدنظر بوده است.

استفاده حکم برای مقام متوقف بر این است که از اجنبی تعدی شود و حکمی که برای اجنبی بیان شده است را برای زوجه قرار داده شود.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقیة الله فی الارضین و اللعن على اعدائهم اجمعین
و لاحول و لا قوة الا بالله العلی العظيم.

سقط جنین / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راهای تحدید نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حیوب و اقراص

- | | |
|-----------------------------------|--|
| ✕ خلاصه و نتیجه گیری از قبل: | ✕ ناحیه اول: [ممانعت قرص ها و داروها از حمل] |
| ✕ راه ثانی: [حیوب و اقراص] | ✕ استدلال مخالفین: |
| ✕ مقدمه: | ✕ سند روایت: |
| ✕ در کتاب وسائل المنع من الانجاب: | ✕ ترجمه روایت: |

خلاصه و نتیجه گیری از قبل:

روایت امیر المومنین علیه السلام:

..... وَ أَقْبَىٰ لِلْعَمَلِ فِي مَنِيِّ الرَّجُلِ (يُقْرَعُ عَنْ) عَزِيْهِ- فَيَغْرُلُ عَنْهَا الْمَاءُ وَ لَمْ يَرِدْ ذَلِكَ - يَنْصَفُ ثُمُسَ الْمِائَةِ، عَشْرَةَ دَنَانِيرٍ^۱

مرحوم خوبی خواستند از این روایت برای وجوب ديه بر زوجه استفاده کنند و به روشی خاص این روایت را تقریب کردند اما اضاف این است که از طرفی حکم تعبلی است و از طرف دیگر احتمال خصوصیت وجود دارد [یعنی اینکه روایت فقط در مورد اجنبی است]. لذا این دو امر باعث می شود که حکم ديه در روایت در مورد زن جاری نشود. مگر اینکه کسی ادعا کند اطمینان به عدم خصوصیت دارد.

اما بعد.... !

راه ثانی: [حیوب و اقراص]

راه دومی که برای جلوگیری از حمل مورد بحث قرار می گیرد این است که از داروها و قرص های ضد بارداری استفاده شود.

مقدمه:

معروف است که حمل در نتیجه اجتماع دو عنصر که اسپرم مرد و تخمک زن است حاصل می شود. یعنی اسپرم تخمک را می شکافد و در داخل آن قرار می گیرد و این دو با هم مقدمه تشکیل جنین را طی می کنند.

همچنین گفته اند که زن دو تخمدان دارد که در اوقات خاصی تخمک ها را ایجاد و آزاد می کنند که اگر دوران عادت ماهانه زن منظم باشد بین ۲۴ تا ۴۸ ساعت تخمک ها منتظر اسپرم هستند اگر تلقیح در این اوقات حاصل شد جنین درست می شود و الا اگر اسپرم مفقود باشد یا تخمک ها آمادگی نداشته باشند جنین حاصل نخواهد شد.

محل بحث آنجایی است که زن مثلاً قرصی می خورد که باعث می شود یا تخمک اصلاً تولید نشود و یا اگر تولید شود ضعیفی داشته باشد که مانع از انعقاد نطفه شود.

خلاصه این قرص ها از همان اول ممانعت را شروع می کند نه اینکه مثلاً تلقیحی شده باشد و اسپرم و تخمک وارد مراحل تشکیل شده باشند ولو ابتدائی و بعد این قرص ها ممانعت کنند.^۲

در کتاب وسائل المنع من الانجاب:

در کتاب وسائل المنع من الانجاب بحث را در سه ناحیه پیگیری می کند:

ناحیه اول: [ممانعت قرص ها و داروها از حمل]

(الناحية الأولى): فعاليتها في منع الحمل

والظاهر أنه لا إشكال في استعمالها من هذه الناحية، إذ لا دليل

على منع المرأة من استخدام ما يؤدي إلى تعطلها عن إنتاج البويضة لمدة

محدودة .

^۱ - وسائل الشیعة، ج ۲۹، ص: ۳۱۲

^۲ - زیادة:

این کلام در مورد قرص های پیشگیری صحیح است اما برای قرص ها و داروهای [مطلق داروها یا حتی غذا هایی که قاعده آور باشند] که مسقط جنین هستند و یا مفسد تخمک باور شده می شوند صدق نمی کند.

حاصله:

ایشان گفته اند:

ظاهر این است که زن اجازه چنین عملی را داشته باشد چون دلیلی بر منع، وجود ندارد.

استدلال مخالفین:

به بعضی از روایات برای عدم جواز استفاده حبوب برای زن استدلال شده است؛

﴿ مُحَمَّدٌ بْنُ يَغُوثٍ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ رِفَاعَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَيِّ عَبْدٍ لِلَّهِ ﷺ أَشْتَرِي الْجَارِيَةَ قُرَيْبًا اخْتَبَسَ طَمُثُهَا مِنْ فَسَادِ دَمٍ أَوْ رَجِمَ فَنُسِّيَ دَوَاءً لِدَلِكِ فَتَطْمَتْ مِنْ يَوْمِهَا أَوْ يَجُوزُ لِي ذَلِكَ وَ أَنَا لَا أَذْرِي مِنْ حَبْلِ هُوَ أَوْ غَيْرِهِ فَقَالَ ﷺ لِي لَا تَفْعَلْ ذَلِكَ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّهُ إِنَّمَا ارْتَفَعَ طَمُثُهَا مِنْهَا شَهْرًا وَ لَوْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ حَبْلِ إِنَّمَا كَانَ نُطْفَةً كَنُطْفَةِ الرَّجُلِ الَّذِي يَعْرِلُ^٣ فَقَالَ لِي إِنَّ النُّطْفَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي الرَّجْمِ تَصِيرُ إِلَى عَلَقَةٍ ثُمَّ إِلَى مُضْغَةٍ ثُمَّ إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ وَ إِنَّ النُّطْفَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي غَيْرِ الرَّجْمِ لَمْ يَخْلُقْ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا تَشْقِيهَا دَوَاءً إِذَا ارْتَفَعَ طَمُثُهَا شَهْرًا وَ جَازَ وَقْتُهَا الَّذِي كَانَتْ تَطْمَتْ فِيهِ^٤. ٥

سند روایت:

عِدَّةٌ مِنْ أَصْحَابِنَا:

معروف است که مرحوم کلینی در سه یا چهار مورد این تعبیر را استفاده کرده اند

عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى

عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد

عدة من اصحابنا احمد بن محمد بن خالد برقي

این "عدة" که گفته شده است عده ای معروف هستند که در کتب رجالی ذکر شده اند که یا همه ثقة هستند و یا مسلماً در بین آنها ثقة وجود دارد لذا اسنادی که در آنها از این عبارت استفاده شده است کسی اشکال نکرده است.

این عده از آن افرادی هستند که مشایخ اجازه مرحوم کلینی حساب می شوند که روایات خود را مرحوم کلینی از آنها نقل کرده است.

نکته: این روایت از رباعیات معروف مرحوم کلینی است. (عدة از احمد از حسن از رفاعه) یعنی کلینی با چهار واسطه روایت را از امام صادق علیه السلام نقل می کند.

ترجمه روایت:

رفاعة به امام صادق علیه السلام عرض می کند:

جاریه ای را می خیرم که عادت ماهیانه او یا بخاطر فساد خون و یا بخاطر بادی که در رحم او وجود دارد به تاخیر می افتد. به این جاریه دارو نوشاند می شود و در همان روز عادت می شود.

سوال این است که آیا دارو دادن به این جاریه جائز است در حالی که فهمیده نمی شود اینکه عادت او به تاخیر افتاده است آیا بخاطر این است که حامله شده است یا بخاطر غیر آن است.

به عبارتی راوی می گوید: شک است در اینکه حبس دم بخاطر حمل است یا غیر آن.

حضرت فرمودند:

به این جاریه دارو ننوشانید.

تذکر: ظاهراً راوی دارو را نوشاند است و بعد از نوشاندن داور سوال می کند.

راوی در ادامه عرض می کند:

٣ (٧) - في هامش المخطوط ما لفظه - " قوله - الذي يعزل " يظهر منه أن السائل ظن أن الرخصة الواردة في العزل تستلزم جواز سقي البواء هنا لاسقاط النطفة فاجاب (عليه السلام) بالمنع معللاً بأنها قد صارت مبدأ لنشوء آدمي " (منه قده).

٤ - وسائل الشريعة، ج ٢، ص: ٣٣٨

٥ - مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، ج ١٣، ص: ٢٥٥

الحديث الثاني: صحيح.

قوله عليه السلام: " لا تفعل ذلك " لاحتمال كونه من الحمل.

قوله: " لو كان " الظاهر أن مراد السائل أنه لو كان لها حمل أيضاً لما لم يجز أكثر من شهر لم يخلق بعد منه إنسان حتى يكون سقي البواء موجبا لقتل إنسان بل هو تضييع نطفة كالعزل، فأجاب عليه السلام بالفرق بينهما بأن النطفة عند العزل لم تستقر في الرحم، و أما إذا استقرت فتصير مبدأ لنشوء آدمي فيحرم تضييعه، و يمكن أن يكون مراده أن الحمل لو كان فإنما هو من نطفة ضعيفة معزولة قد استقر قليل منها في الرحم بأن يكون قد علم أن مولاهما السابق كان يعزل عنها، و الجواب حينئذ أن القليل و الكثير إذا استقرت في الرحم تصير مبدأ للنشوء فيحترم لذلك و لا يخفى بعده فتأمل.

وقتی به جاریه دارو دادم یک ماه از تاخیر عادت او می گذشت. اگر آن تاخیر در عادت بخاطر حاملگی می بود بعد از اینکه جاری دارو را استفاده کرد باید این خون به صورت نطفه [منی] خارج می شد. حال که به صورت خون خارج شده است معلوم می شود که جاریه حامله نبوده است. حضرت فرمودند:

وقتی نطفه در رحم واقع می شود بعد تبدیل به علقه [خون بسته] می شود و ممکن است این خونی که از جاریه خارج شده است همان علقه باشد بله اگر نطفه در غیر رحم واقع می شد ممکن بود به صورت نطفه خارج شود.^۶

^۶ - زیادة:

حتی اگر نطفه در خارج رحم قرار گیرد باز هم حاملگی زن ممکن است. متداول است که حاملگی های خارج رحم تا مدتی دوام پیدا می کنند و اگر پزشک بتواند آن را به داخل رحم بکشاند (کورتاژ کند) جنین ره ادامه رشد خود ادامه می دهد و الا به صورت خون و متعلقات حتی خارج می شود.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد وآله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوئیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راهای تحدید نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حبوب و اقراص

- | | | | |
|---|-----------------------|---|---|
| × | سید محمد رضا سیستانی: | × | راه ثانی: [حبوب و اقراص] |
| × | احتمال اول: | × | ناحیه اول: [مانعت قرص ها و داروها از حمل] |
| × | احتمال دوم: | × | استدلال مخالفین: |
| × | احتمال سوم: | × | ترجمه روایت: |

راه ثانی: [حبوب و اقراص]

راه دومی که برای جلوگیری از حمل مورد بحث قرار می گیرد این است که از داروها و قرص های ضد بارداری استفاده شود.

ناحیه اول: [مانعت قرص ها و داروها از حمل]

ظاهر این است که زن اجازه چنین عملی را داشته باشد چون دلیلی بر منع، وجود ندارد.

استدلال مخالفین:

به بعضی از روایات برای عدم جواز استفاده حبوب برای زن استدلال شده است؛

مَحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَجْبُوبٍ عَنْ رِفَاعَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَشْتَرِي الْجَارِيَةَ فَرَبَّمَا احْتَبَسَ طَمَئُهَا مِنْ فَسَادِ دَمٍ أَوْ رَجِمَ فَنُسِنِي دَوَاءً لِدَلِكِ فَتَطْمَتْ مِنْ يَوْمِهَا أَوْ فَيَجُوزُ لِي ذَلِكَ وَ أَنَا لَا أَدْرِي مِنْ حَبَلٍ هُوَ أَوْ غَيْرِهِ فَقَالَ عليه السلام لِي لَا تَفْعَلْ ذَلِكَ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّهُ إِنَّمَا ارْتَفَعَ طَمَئُهَا مِنْهَا شَهْرًا وَ لَوْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ حَبَلٍ إِنَّمَا كَانَ نُطْفَةً كَنُطْفَةِ الرَّجُلِ الَّذِي يَغْرُلُ فَقَالَ لِي إِنَّ النُّطْفَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي الرَّحِمِ تَصِيرُ إِلَى عِلْقَةٍ ثُمَّ إِلَى مُضْغَةٍ ثُمَّ إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ وَ إِنَّ النُّطْفَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي غَيْرِ الرَّحِمِ لَمْ يَخْلُقْ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا تَسْقِهَا دَوَاءً إِذَا ارْتَفَعَ طَمَئُهَا شَهْرًا وَ جَازَ وَ قَتْلُهَا الَّذِي كَانَتْ تَطْمَتْ فِيهِ.^{٢١}

ترجمه روایت:

رفاعة به امام صادق علیه السلام عرض می کند:

جاریه ای را می خرم که عادت ماهیانه او یا بخاطر فساد خون و یا بخاطر بادی که در رحم او وجود دارد به تاخیر می افتد. به این جاریه دارو نوشاند می شود و در همان روز عادت می شود.

سوال این است که آیا دارو دادن به این جاریه جائز است در حالی که فهمیده نمی شود اینکه عادت او به تاخیر افتاده است آیا بخاطر این است که حامله شده است یا بخاطر غیر آن است.

به عبارتی راوی می گوید: شک است در اینکه حبس دم بخاطر حمل است یا غیر آن.

حضرت فرمودند:

به این جاریه دارو ننوشانید.

تذکر: ظاهراً راوی دارو را نوشاند است و بعد از نوشاندن داور سوال می کند.

راوی در ادامه عرض می کند:

وقتی به جاریه دارو دادم یک ماه از تاخیر عادت او می گذشت. اگر آن تاخیر در عادت بخاطر حاملگی می بود بعد از اینکه جاری دارو را استفاده کرد باید این خون به صورت نطفه [منی] خارج می شد. حال که به صورت خون خارج شده است معلوم می شود که جاریه حامله نبوده است. لذا همان طور که عزل برای مرد جائز است علی القیاس باید نوشاندن این دارو هم جائز باشد!

١ - وسائل الشیعة، ج ٢، ص: ٣٣٨

٢ - مرآة العقول فی شرح أخبار آل الرسول، ج ١٣، ص: ٢٥٥

الحديث الثانی: صحیح.

قوله علیه السلام: "لا تفعل ذلك" لاحتمال كونه من الحمل.

قوله: "لو كان" الظاهر أن مراد السائل أنه لو كان حبل أيضاً لما لم يجر أكثر من شهر لم يخلق بعد منه إنسان حتى يكون سقي الدواء موجبا لقتل إنسان بل هو تضييع نطفة كالعزل، فأجاب عليه السلام بالفرق بينهما بأن النطفة عند العزل لم تستقر في الرحم، و أما إذا استقرت فتصير مبدأ لنشوء آدمي فيحرم تضييعه، و يمكن أن يكون مراده أن الحمل لو كان فإنما هو من نطفة ضعيفة معزولة قد استقر قليل منها في الرحم بأن يكون قد علم أن مولاهما السابق كان يعزل عنها، و الجواب حينئذ أن القليل و الكثير إذا استقرت في الرحم تصير مبدأ للنشوء فيحترم لذلك و لا يخفى بعده فتأمل.

حضرت فرمودند:

وقتی نطفه در رحم واقع می شود بعد تبدیل به علقه [خون بسته] می شود و ممکن است این خونی که از جریه خارج شده است همان علقه باشد بلکه اگر نطفه در غیر رحم واقع می شد ممکن بود به صورت نطفه خارج شود.

سید محمد رضا سیستانی:

ایشان فرموده اند احتمالات در این روایت به سه مورد تقسیم می شود:

احتمال اول:

(الأول): ما هو مبنى الاستدلال من كون الإمام عليه السلام بصدد التفرقة بين نطفة الرجل التي تدخل الرحم وتلك التي تقع خارجه بالعزل.

۳

حاصله:

بیان امام در مقام این است که بین نطفه ای که در خارج رحم عزل می شود و نطفه ای که در رحم قرار داده می شود فرق بگذارند که در نتیجه روایاتی که دال بر جواز عزل هستند شامل آن موردی که نطفه در رحم قرار داده شده است نمی شوند.

احتمال دوم:

(الثاني): أن يكون مقصوده عليه السلام التفرقة بين النطفة التي تكون حملاً وتلك التي تقع خارج الرحم، على أساس أن السائل إنما قاس الحمل إذا كان نطفة بالنطفة الواقعة خارج الرحم بالعزل، فيجوز أن يكون مراد الإمام عليه السلام بقوله: «إن النطفة إذا وقعت في الرحم» هو: (إن النطفة إذا صارت حملاً) حيث أنها كانت مورد قياس السائل لا مطلق النطفة الداخلة في الرحم، وحينئذ فلا يستفاد من الصحیحة حرمة التسبب في إخراج نطفة الرجل إذا دخلت الرحم بصورة مطلقة بل في خصوص ما إذا صارت حملاً.

۴

حاصله:

فرق بین نطفه ای که حمل از آن حاصل می شود و غیر آن. در این صورت آن نطفه ای که حتی در رحم ریخته شود و حتی قابلیت حمل شدن را هم داشته باشد شامل نمی حضرت در این روایت نمی شود. گویا حضرت نشان دادن دارویی را نمی کرده اند که مانع از حمل شود نه اینکه مانع از نطفه ای شود قابلیت حمل را داشته است. اگر روایت این احتمال را افاده دهد از محل استدلال خارج می شود. یعنی مانع از حکم به جواز استفاده از اقراص و حبوب نمی شود.

احتمال سوم:

(الثالث): أن يكون مراد الإمام عليه السلام تخطئة السائل فيما ذكره من إطلاق (النطفة) على الحمل في أولى مراحل تكوّنه في بطن أمه، ثم قياسه إياه بالنطفة الخارجة بالعزل، ووجه الخطأ في ذلك هو أن نطفة الرجل بوقوعها في الرحم وتحقق الحمل لا تبقى نطفة بل تصير علقه، ومن هنا يقال: (علقت المرأة) إذا حملت، واسم الحمل (علقه)، فأولى مراحل تكوّن الإنسان وإن كانت هي نطفة أبيه ولكن أولى مراحل تكونه في رحم أمه هو بصيرورة النطفة علقه بتلقيح البويضة بها وعلوقها في رحم الأم.

حاصله:

احتمال این هست که مراد حضرت از نهمی که در این روایت آورده اند بخاطر این بوده که سائل کلمه نطفه را بر حمل اطلاق کرده است. یعنی سائل از کلمه نطفه استفاده می کند و حال آن که مراد او حمل بوده است و حضرت می خواهند فرق بین حمل و نطفه را به او گوشزد کنند و اینکه می فرمایند دارو نوشاندن در صورتی که حامله است جائز نیست.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقیة الله فی الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلی العظيم.

سقط جنین / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راهای تحدید نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / دیه عزل / راه دوم: حیوب و اقراص

- | | |
|---|----------------------------------|
| × راه ثانی: [حبوب و اقراص] | × بازخوانی محل بحث: |
| × ناحیه اول: [مانعت قرص ها و داروها از حمل] | × چرا روایت محل بحث را نمی گیرد؟ |
| × استدلال مخالفین: | × روایت دوم: موثقه اسحاق بن عمار |
| × روایت اول: صهیة رفاعة: | × سند روایت: |
| × اما بعد ...: | × ترجمه روایت: |

آنچه گذشت:

راه ثانی: [حبوب و اقراص]

راه دومی که برای جلوگیری از حمل مورد بحث قرار می گیرد این است که از داروها و قرص های ضد بارداری استفاده شود.

ناحیه اول: [مانعت قرص ها و داروها از حمل]

ظاهر این است که زن اجازه چنین عملی را داشته باشد چون دلیلی بر منع، وجود ندارد.

استدلال مخالفین:

به بعضی از روایات برای عدم جواز استفاده حبوب برای زن استدلال شده است؛

روایت اول: صهیة رفاعة:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ رِفَاعَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَشْتَرِي الْجَارِيَةَ قَرِيبًا اخْتَبَسَ طَمَثُهَا مِنْ فَسَادِ دَمٍ أَوْ رَجِمَ فِي رَحِمِ فَتُسْقَى دَوَاءً لِذَلِكَ فَتَطْمَثُ مِنْ يَوْمِهَا أَوْ يَجُوزُ لِي ذَلِكَ وَ أَنَا لَا أَذْرِي مِنْ حَبْلٍ هُوَ أَوْ غَيْرِهِ فَقَالَ عليه السلام لِي لَا تَفْعَلْ ذَلِكَ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّهُ إِنَّمَا ارْتَفَعَ طَمَثُهَا مِنْهَا شَهْرًا وَ لَوْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ حَبْلٍ إِنَّمَا كَانَ نُطْفَةً كَنُطْفَةِ الرَّجُلِ الَّذِي يَغْرُلُ فَقَالَ لِي إِنَّ النُّطْفَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي الرَّحِمِ تَصِيرُ إِلَى عِلْقَةٍ ثُمَّ إِلَى مُضْغَةٍ ثُمَّ إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ وَ إِنَّ النُّطْفَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي غَيْرِ الرَّحِمِ لَمْ يُخْلَقْ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا تَسْقِيهَا دَوَاءً إِذَا ارْتَفَعَ طَمَثُهَا شَهْرًا وَ جَازَ وَثْنُهَا الَّذِي كَانَتْ تَطْمَثُ فِيهِ.^۱

اما بعد ...:

آیا از روایت رفاعة می شود مدعا را اثبات کرد؟

مدعا این بود که زن دارویی استفاده کند که این دارو مانع از حمل شود مثلاً تخمک ها را تضعیف کند یا باعث شود تخمک حتی بعد از اینکه عملیات لانه گرینی در آن صورت گرفت و اسپرم در شکاف تخمک جای گرفت به دیواره رحم نچسبد یعنی این دارو نوعی لغزندگی در رحم درست کند که تخمک به دیواره نچسبد. آیا این عمل زن جائز است؟

بعضی خواستند با استناد به روایت رفاعة حرمت شرب دواء را ثابت کنند. سوال این است که آیا می شود از روایت رفاعة حرمت را استفاده کرد؟
ظاهر این است که روایت رفاعة نسبت به این جهت واضح نیست و اجمال دارد بلکه این روایت قدر متیقن دارد و آن این است که بعد از اینکه نطفه در رحم قرار گرفت و علقه شد یعنی به دیواره رحم چسبید و قابلیت استیلاد در آن بوجود آمد، شرب دواء برای اسقاط آن جائز نیست.
حتی اگر روایت شامل مورد مشکوک هم بشود باز هم از محل بحث خارج است یعنی آنجایی که مثلاً شک دارد که آیا نطفه، علقه شده است یا نشده است فرض کنید در این صورت هم شرب دواء برای او جائز نباشد.

بازخوانی محل بحث:

فرض محل بحث آنجایی است که قبل از افراغ نطفه در رحم زن دارو را شرب کند. یعنی زن دارویی را استفاده می کند که در مجامعت های بعدی حامله نشود.

چرا روایت محل بحث را نمی گیرد؟

نهایت چیزی که از روایت می شود استفاده کرد این است که حضرت قیاس سائل را رد کردند. قیاس او این بود که کما اینکه عزل جائز بود این شرب دواء هم باید جائز باشد و حضرت در جواب او می فرمایند چون احتمال این وجود دارد که نطفه علقه شده باشد جواز نیست و قیاس را باطل می کنند.

روایت دوم: موثقه اسحاق بن عمار

۱ - وسائل الشیعة، ج ۲، ص: ۳۳۸

﴿ مُحَمَّدٌ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَحُسَيْنِ الرَّوَاسِيِّ جَمِيعاً عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحُسَيْنِ (عليه السلام) الْمَرْأَةُ تَخَافُ الْحَبْلَ فَتَشْرَبُ الدَّوَاءَ فَتُلْقِي مَا فِي بَطْنِهَا قَالَ لَا فَقُلْتُ إِنَّمَا هُوَ نُطْفَةٌ فَقَالَ إِنَّ أَوَّلَ مَا يُخْلَقُ نُطْفَةٌ. ۲

سند روایت: ۳

تحقیق شود.

ترجمه روایت:

اسحاق بن عمار از امام کاظم علیه السلام سوال می کند:

زنی از حامله شدن می ترسد پس شرب دواء می کند تا آنچه در شکم دارد را بیاندازد حضرت فرمودند: جائز نیست راوی می گوید: اینکه نطفه است چرا جائز نباشد حضرت فرمودند اولین مرتبه خلقت انسان نطفه است.

۲ - وسائل الشیعة، ج ۲۹، ص: ۲۵

۳ - زیادة:

سند روایت صحیح است اما اینکه در کتاب "وسائل المنع من الانجاب" آن را موثق گفته اند معلوم نیست. اسناد شیخ به حسین بن سعید معروف است و تماماً موثق هستند تحقیق در مورد خود اسحاق بن عمار نیز به این می رسد که شباهتی که در مورد ایشان وارد شده که ایشان را فطی می داند وارد نیست.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد وآله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راههای تحدید نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حبوب و اقراص

- | | |
|---|-----------------------------|
| ✕ راه ثاني: [حبوب و اقراص] | ✕ قرينه بر شرب قبل از علقه: |
| ✕ ناحیه اول: [مانعت قرص ها و داروها از حمل] | ✕ رد استدلال مخالفین: |
| ✕ استدلال مخالفین: | ✕ استاد: |
| ✕ روایت دوم: موثقه اسحاق بن عمار | ✕ قرينه بر شرب بعد از علقه: |
| ✕ سند روایت: | ✕ استاد: |
| ✕ ترجمه روایت: | |

راه ثاني: [حبوب و اقراص]

راه دومی که برای جلوگیری از حمل مورد بحث قرار می گیرد این است که از داروها و قرص های ضد بارداری استفاده شود.

ناحية اول: [مانعت قرص ها و داروها از حمل]

ظاهر این است که زن اجازه چنین عملی را داشته باشد چون دلیلی بر منع، وجود ندارد.

استدلال مخالفین:

به بعضی از روایات برای عدم جواز استفاده حبوب برای زن استدلال شده است؛

روایت دوم: موثقه اسحاق بن عمار

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ يَأْتِيهِ عَنْ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَ حُسَيْنِ الرَّوَاسِيِّ جَمِيعاً عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام الْمَرْأَةُ تَخَافُ الْحَبْلَ فَتَشْرِبُ الدَّوَاءَ فَتُلْقِي مَا فِي بَطْنِهَا قَالَ لَا قُلْتُ إِنَّمَا هُوَ نُطْفَةٌ فَقَالَ إِنَّ أَوَّلَ مَا يَخْلُقُ نُطْفَةٌ.^۱

سند روایت: ۲

اسحاق بن عمار:

روایت صحیحه است ولی اینکه موثقه گفته شده است شاید بخاطر "اسحاق بن عمار" باشد چون مرحوم شیخ در فهرست ایشان را فطحی گفته است.^۳ ولی در کلام نجاشی و .. اسمی از فطحی بودن ایشان برده نشده است علاوه بر اینکه ایشان را توثیق کرده اند. اگر تعارضی را بین کلمات مرحوم شیخ و دیگران فرض کنیم کلام مرحوم نجاشی بر کلام شیخ ترجیح داده می شود. و نتیجه این می شود که روایت صحیحه باشد و اینکه موثقه گفته اند درست نیست.

اما اگر به این تعارض نرسیدیم یا به این شکل که کلام نجاشی را بر شیخ مقدم ندانیم و یا اینکه گفته شود تعارض شکل نمی گیرد چون مرحوم نجاشی ساکت است و بیان مخالفت نکرده است ممکن است موثقه بودن این روایت تقویت شود چون فهرست مرحوم نجاشی بعد از فهرست مرحوم شیخ تالیف شده است و از قرائنی می توان گفت حتی فهرست مرحوم نجاشی ناظر به فهرست مرحوم شیخ بوده است لذا از سکوت نجاشی شاید نوعی رضایت و تأیید کلام شیخ استفاده شود.

محمد بن ابی حمزه:

۱ - وسائل الشیعة، ج ۲۹، ص: ۲۵

۲ - زیادة:

سند روایت صحیح است اما اینکه در کتاب "وسائل المنع من الانجاب" آن را موثقه گفته اند معلوم نیست. اسناد شیخ به حسین بن سعید معروف است و تماماً موثق هستند تحقیق در مورد خود اسحاق بن عمار نیز به این می رسد که شباهی که در مورد ایشان وارد شده که ایشان را فطحی می داند وارد نیست.

۳ - فهرست الطوسی ص: ۳۹

إسحاق بن عمار الساباطي

له أصل. و كان فطحياً إلا أنه ثقة و أصله معتمد عليه. أخبرنا به الشيخ أبو عبد الله و الحسين بن عبيد الله عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه (عن محمد بن الحسن بن الوليد) عن محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن ابن أبي عمير عن إسحاق بن عمار.

شخصیت دیگری که در سند این روایت مورد بحث ممکن است قرار گیرد "محمد بن ابی حمزه" است. ایشان ابن ابی حمزه ثمالی هستند که در معظم کتب رجالی توثیق رسمی ندارند ولی در کتاب مرحوم کشی از قول حمدویه که استاد مرحوم کشی است نقل می کند و در مورد محمد بن ابی حمزه می گوید: فرزندان ابی حمزه ثمالی "ثقات فاضلون" هستند.^۴

ترجمه روایت:

اسحاق بن عمار از امام کاظم علیه السلام سوال می کند:
زنی از حاملگی می ترسد پس شرب دواء می کند پس آنچه در شکم دارد می افتد حضرت فرمودند: جائز نیست راوی می گوید: اینکه نطفه است چرا جائز نباشد حضرت فرمودند اولین مرتبه خلقت انسان نطفه است.
این روایت به لحاظ استفاده در مقام از روایت اول صریح تر است چون اطلاق دارد علاوه بر اینکه این روایت عزل را شامل نمی شود بلکه از ظاهر روایت بدست می آید که نطفه در رحم قرار گرفته است.

قرینه بر شرب قبل از علقه:

از سوال دوم راوی می شود فهمید که شرب دواء قبل از علقه بوده است چون سوال او چنین است که می گوید: آنچه خارج می شود نطفه است و حضرت بیان او را توضیح نمی دهند و یا تصحیح نمی کنند و همان نطفه ای که او گفته است را در جواب خود بیان می کنند.
و حضرت همین صورت که قبل از علقه بوده باشد را نیز ممنوع کردند و تعلیل آوردند: "إِنَّ أَوَّلَ مَا يُخْلَقُ نُطْفَةٌ".

رد استدلال مخالفین:

در کتاب وسائل المنع من الانجاب روایت را خارج از محل بحث می دانند به این بیان که:

والجواب: إنه على تقدير أن يكون ما ذكر هو المقصود بلفظ (النطفة)

في كلامه عليه السلام فإنه لا دلالة فيه على المنع من إتلاف النطفة مطلقاً لأنه مسوق للرد على السائل الذي يبدو أنه أراد بقوله (فإنما هو نطفة) أن يرتخص له الإمام عليه السلام في إسقاط الحمل إذا لم يتجاوز أيامه الأولى على أساس أنه نطفة بعد لا غير فیهون أمره - كما مر نظيره في كلام رفاعه - فأشار الإمام عليه السلام في الجواب بأن النطفة أول مراحل الخلق فلا ينبغي التقليل من شأنها، فهو عليه السلام أبطل تجويز إسقاط النطفة معللاً بأنها نطفة ولم يعلل المنع من إسقاطها بذلك لاستفاد منه عموم المنع.

وبالجملة لا دلالة في كلام الإمام عليه السلام على المنع من إتلاف النطفة

مطلقاً، وإلا كان مقتضاه المنع من الإنزال بطريقة المداعبة مع الزوجة من دون دخول مع أنه لا يكاد يستفاد ذلك منه بوجه.

حاصله:

بر فرض که مقداری از تقریب مخالفین را قبول کنیم مبنی بر اینکه نطفه بعد از لقاح باز هم نطفه گفته شود.
حضرت در روایت اتلاف نطفه را به طور مطلق ممنوع نکرده اند بلکه خواسته اند راوی را از این نوع استدلال و استفاده جواز برای اسقاط نطفه بر حذر دارند.
یعنی سائل از اینکه گفت: "هی نطفه" دنبال این بود که امام شرب دواء را برای اسقاط حمل اجازه دهند بر این اساس که هنوز نطفه است و حضرت در جواب فرمودند: نطفه اولین مرحله از مراحل خلق است یعنی حضرت فرموده اند: اسقاط به این خاطر که آن نطفه است درست نیست یعنی نمی شود به اینکه آن نطفه است متمسک شد و اسقاط کرد.

حضرت در روایت مدل استدلال کردن راوی را ابطال کردند نه اینکه شرب دواء را ممنوع کرده باشند.
و الا اگر قرار بود منع حضرت از اتلاف نطفه مطلق باشد باید انزال بخاطر ملاعبه هم ممنوع باشد و یا حتی باید عزل که در روایات متعدد جائز شمرده شده است نیز ممنوع باشد.

استاد:

^۴- رجال الکشي ص: ۲۰۳

قال أبو عمرو: سألت أبا الحسن حمدويه بن نصير عن علي بن أبي حمزة الثمالي والحسين بن أبي حمزة و محمد أخويه و أبيه؟ فقال كلهم ثقات فاضلون.

کلام ایشان نسبت به سوال در ذیل روایت شاید محتمل باشد اما نسبت به سوال صدر روایت اصلاً احتمال این توجیه نمی رود چون در روایت دو سوال مطرح است سوال اول این است که زنی از حاملگی می ترسد و شرب دواء می کند و آنچه در شکم دارد را ساقط می کند و حضرت علی الاطلاق فرموده اند جائز نیست این اطلاق در جواب حضرت شامل آن موردی هم می شود که قبل از مجامعت شرب کند.

قرینه بر شرب بعد از علقه:

ممکن است استدلال شود که روایت قبل از علقه شدن را شامل نمی شود و منع حضرت در صورتی است که مجامعت شده باشد و مثلاً علقه باشد. قرینه ای که در روایت ممکن است این استفاده از آن بشود این است که در روایت فرموده اند: "الْمَرْأَةُ تَخَافُ الْحَبْلَ فَتَشْرَبُ الدَّوَاءَ فَتُلْقِي مَا فِي بَطْنِهَا" و چنین معنا شود که زنی از حامله بودن خود وحشت دارد مثلاً می ترسد حملی که در شکم دارد ممکن است ناقص باشد و یا ممکن است برای زن مشکلی درست کند و یا پس دوائی را می خورد و آنچه در شکم دارد را می اندازد و حضرت فرموده اند چنین اجازه ای ندارد. از این نوع معنا کردن روایت بدست می آید که شرب دواء بعد از افراغ منی بوده است لذا محل بحث را شامل نمی شود.

استاد:

فعلاً این بیان واضح نیست و باید بیشتر فکر شود.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد وآله الطاهرين سيما بقیة الله فی الارضین و اللعن على اعدائهم اجمعین
و لاحول و لا قوة الا بالله العلی العظيم.



سقط جنین / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راه‌های تحدید نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / دیه عزل / راه دوم: حبوب و اقراص

× راه ثانی: [حبوب و اقراص]	× اما روایت ثالثة:
× ناحیه اول: [ممانعت قرص ها و داروها از حمل]	× معتبره ظریف بن ناصح:
× استدلال مخالفین:	× محل استشهاد:
× روایت ثانی: موثقه اسحاق بن عمار	× مقدمه اول:
× استاد:	× مقدمه دوم:
× تصور اول از اطلاق:	× مناقشه اول: [مناقشه در مقدمه اول]
× تصور دوم از اطلاق:	

راه ثانی: [حبوب و اقراص]

راه دومی که برای جلوگیری از حمل مورد بحث قرار می گیرد این است که از داروها و قرص های ضد بارداری استفاده شود.

ناحیه اول: [ممانعت قرص ها و داروها از حمل]

ظاهر این است که زن اجازه چنین عملی را داشته باشد چون دلیلی بر منع، وجود ندارد.

استدلال مخالفین:

به بعضی از روایات برای عدم جواز استفاده حبوب برای زن استدلال شده است؛

روایت ثانی: موثقه اسحاق بن عمار

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَ حُسَيْنِ الرَّوَاسِيِّ جَمِيعاً عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام الْمَرْأَةُ تَخَافُ الْحَبْلَ فَتَشْرَبُ الدَّوَاءَ فَتُلْقِي مَا فِي بَطْنِهَا قَالَ لَا فَقُلْتُ إِنَّمَا هُوَ نُطْفَةٌ فَقَالَ إِنَّ أَوَّلَ مَا يُخْلَقُ نُطْفَةٌ.^۱

آیا این روایت اطلاق دارد؟ یعنی هم حرمت را برای شرب دواء قبل از مجامعت و هم بعد از آن را شامل است؟

استاد:

استفاده اطلاق از این روایت مشکل است اما می شود برای آن قدر متیقنی تصور کرد؛

این روایت قدر متیقن موردی را که بعد از انعقاد شرب دواء کرده باشد را شامل می شود. یعنی زن بعد از اینکه نطفه در رحم او جای گرفته است شرب دواء می کند که حضرت این عمل او را ممنوع کرده اند.

مصنف کتاب "وسائل المنع من الانجاب" در جواب از مخالفین که خواستند از این روایت حرمت شرب دواء را به صورت مطلق استفاده کنند چنین فرمودند: اما در مقام حرمت مطلق اتلاف نطفه نیستند؛

تصور اول از اطلاق:

اگر منظور اطلاق باشد که مثلاً حضرت فرموده اند: بعد از قرار گرفتن نطفه در رحم شرب داء نکن سواء که مراحل لقاح طی شده باشد یا نشده باشد.

اگر اطلاق به این نوع تقریب شود محل اشکال است. چون موضوعی که در روایت آمده است این است که "الْمَرْأَةُ تَخَافُ الْحَبْلَ" یعنی زن از حامله بودن می ترسد به قرینه اینکه در ادامه روایت آمده است: "فَتُلْقِي مَا فِي بَطْنِهَا" یعنی زن می خواهد آنچه در شکم دارد را ساقط کند ظهور این جمله در این است که زمان شرب دواء مقارن با آن چیزی است که در شکم دارد. گرچه نمی شود اطلاق را برداشت کرد ولی این معنا محتمل است. به عبارتی از عبارت "فَتُلْقِي مَا فِي بَطْنِهَا" احتمال خصوصیت در روایت داده می شود.

از طرفی اگر قرار باشد این اطلاق برداشت شود مخالفت صریح با روایاتی پیدا می کند که عزل را جائز می دانند.

تصور دوم از اطلاق:

منع از شرب دواء شده است سواء قبل از ایفاء نطفه باشد یا بعد از آن باشد.

اگر مراد "المصنف" این نوع اطلاق باشد که در کلام حضرت، مراد از منع حضرت نیست اشکال ایشان درست می شود یعنی اینکه مصنف گفته است حضرت در مقام منع از مطلق اتلاف نطفه نیستند منظور نطفه قبل از ایقاء و نطفه بعد از ایقاء باشد.

اما روایت ثالثة:

معتبره ظریف بن ناصح:

... وَأُفْتِيَ فِي مَنِيِّ الرَّجُلِ يُفْرَغُ عَنْ عَزْسِهِ فَيَغْرُلُ عَنْهَا الْمَاءُ وَ لَمْ يُرَدْ ذَلِكَ يَصْفَ خُمُسَ الْمَائَةِ مِنْ دِيَةِ الْجَنِينِ عَشْرَةَ دَنَائِرَ وَ إِنْ أَفْرَغَ فِيهَا عَشْرُونَ دِينَاراً...^{۳، ۲}

محل استشهاد:

محل استناد کسانی که حرمت شرب دواء را ادعا کرده اند جمله "و إِنْ أَفْرَغَ فِيهَا عَشْرُونَ دِينَاراً" است.

مقدمه اول:

ظاهر روایت در این است که عامل این جنایت فرد خارجی است ولی محل بحث ما آنجایی است که خود زن مثلاً شرب دواء کند ولی مستدین به این روایت فرق بین اجنبی و زوجه را در مقام برداشته اند. و همچنین این اطلاق را باید استفاده کنند که اسقاط نطفه با چه چیزی باشد با شرب دارو باشد و یا با ضربات یا حرکاتی باشد که باعث اسقاط نطفه شود.

مقدمه دوم:

در روایت دیه را برای مسقط واجب کرده است اما اینکه آیا وجوب دیه ملازمه دارد با اینکه این کار جائر نبوده است یا دیه ثابت شده است گرچه عمل جائر بوده است. و مستدین به روایت این ملازه را باید قبول کرده باشند.

مناقشه اول: [مناقشه در مقدمه اول]

مقایسه زوجه با اجنبی مع الفارق است. چون بالاخره زوجه در این نطفه حق دارد.

۲ - تهذيب الأحكام (تحقيق خراسان)، ج ۱۰، ص: ۲۹۶

۳ - زیادة:

در نسخه من لا يحضر بجای "يرد" "ترد" آمده است

من لا يحضره الفقيه، ج ۴، ص: ۷۷

... أُفْتِيَ فِي مَنِيِّ الرَّجُلِ يُفْرَغُ عَنْ عَزْسِهِ فَيَغْرُلُ عَنْهَا الْمَاءُ وَ لَمْ تُرَدْ ذَلِكَ يَصْفَ خُمُسَ الْمَائَةِ مِنْ دِيَةِ الْجَنِينِ عَشْرَةَ دَنَائِرَ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد وآله الطاهرين سبياً بقيّة الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راه‌های تحدید نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حبوب و اقراص

×	مطلب دوم	×	معتبره ظریف بن ناصح:	×	راه ثانی: [حبوب و اقراص]
×	مطلب سوم	×	استاد:	×	ناحیه اول: [مانعت قرص ها و داروها از حمل]
×	اما مطلب اول:	×	و اما روایت رابعه:	×	استدلال مخالفین:
×	شواهد:	×	معتبره ظریف:	×	اما روایت ثالثة:
×	احتمالات خلاف:	×	مطلب اول:		

راه ثانی: [حبوب و اقراص]

راه دومی که برای جلوگیری از حمل مورد بحث قرار می گیرد این است که از داروها و قرص های ضد بارداری استفاده شود.

ناحیه اول: [مانعت قرص ها و داروها از حمل]

ظاهر این است که زن اجازه چنین عملی را داشته باشد چون دلیلی بر منع، وجود ندارد.

استدلال مخالفین:

به بعضی از روایات برای عدم جواز استفاده حبوب برای زن استدلال شده است؛

اما روایت ثالثة:

معتبره ظریف بن ناصح:

... وَأُفْتِيَ فِي مَنِيِّ الرَّجُلِ يُفْرَغُ عَنْ عَزْسِهِ فَيَغْرُلُ عَنْهَا الْمَاءُ وَ لَمْ يَرُدْ ذَلِكَ يَصْفُ حُمُسُ الْمِائَةِ مِنْ دِيَةِ الْجَنِينِ عَشْرَةَ دَنَائِرٍ وَ إِنْ أَفْرَغَ فِيهَا عَشْرُونَ دِينَارًا...^۱

محل استشهاد:

محل استناد کسانی که حرمت شرب دواء را ادعا کرده اند جمله "وَ إِنْ أَفْرَغَ فِيهَا عَشْرُونَ دِينَارًا" است.

مقدمه اول:

ظاهر روایت در این است که عامل این جنایت فرد خارجی است ولی محل بحث ما آنجایی است که خود زن مثلاً شرب دواء کند ولی مستدلین به این روایت فرق بین اجنبی و زوجه را در مقام برداشته اند. و همچنین این اطلاق را باید استفاده کنند که اسقاط نطفه با چه چیزی باشد با شرب دارو باشد و یا با ضربات یا حرکتی باشد که باعث اسقاط نطفه شود.

مقدمه دوم:

در روایت دیه را برای مسقط واجب کرده است اما اینکه آیا وجوب دیه ملازمه دارد با اینکه این کار جائز نبوده است یا دیه ثابت شده است گرچه عمل جائز بوده است. و مستدلین به روایت این ملازمه را باید قبول کرده باشند.

مناقشه اول: [مناقشه در مقدمه اول]

مقایسه زوجه با اجنبی مع الفارق است. چون بالاخره زوجه در این نطفه حق دارد.

استاد:

اگر مقدمات گفته شده تمام باشد استناد به این روایت خوب است ولی انصاف این است که الغاء خصوصیت بین اجنبی و زوجه مشکل است.

و اما روایت رابعه:

۱ - تهذیب الأحکام (تحقیق خراسان)، ج ۱۰، ص: ۲۹۶

۲ - زیادة:

در نسخه من لا یحضر بجای "یرد" ترد آمده است

من لا یحضره الفقیه، ج ۴، ص: ۷۷

... أُفْتِيَ فِي مَنِيِّ الرَّجُلِ يُفْرَغُ عَنْ عَزْسِهِ فَيَغْرُلُ عَنْهَا الْمَاءُ وَ لَمْ يَرُدْ ذَلِكَ يَصْفُ حُمُسُ الْمِائَةِ مِنْ دِيَةِ الْجَنِينِ عَشْرَةَ دَنَائِرٍ

معتبره ظریف:

يَحَدِّثُ الْإِسْنَادُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام) قَالَ: جَعَلَ دِيَّةَ الْجَنِينِ مِائَةَ دِينَارٍ وَ جَعَلَ مِئَةَ الرَّجُلِ إِلَى أَنْ يَكُونَ جَنِينًا خَمْسَةَ أَجْزَاءٍ فَإِذَا كَانَ جَنِينًا قَبْلَ أَنْ تَلْجُهُ الرُّوحُ مِائَةُ دِينَارٍ وَ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ وَ هِيَ النُّطْفَةُ فَهَذَا جُزْءٌ ثُمَّ عَلَقَهُ فَهُوَ جُزْءَانِ - ثُمَّ مُضِغَةً فَهُوَ ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ ثُمَّ عَظْأً فَهُوَ أَرْبَعَةُ أَجْزَاءٍ ثُمَّ يَكْسَى لَحْأً فَحِينَئِذٍ تَمَّ جَنِينًا فَكَمَلَتْ لَهُ خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ مِائَةُ دِينَارٍ وَ الْجَائِئَةُ دِينَارٍ خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ ... ٣

در این روایت باید سه مطلب اثبات شود تا اتلاف نطفه از ناحیه زوجه حرام باشد.

مطلب اول: نطفه در اینجا به معنای منی استعمال شده باشد.

مطلب دوم: از اثبات دیه، حکم حرمت قابل استفاده باشد.

مطلب سوم: بین زوجه و اجنبی فرقی در این حکم نباشد.

اما **مطلب اول:**

ظاهر این است که در لسان روایات و آیات از منی به نطفه تعبیر شده است.

شواهد:

لغت: در لغت های مختلف نطفه را به "ماء الرجل" معنا کرده اند.

❖ النُّطْفَةُ: الماء الصافي، و يُعْبَرُ بها عن ماء الرجل.^٤

❖ النُّطْفَةُ: ماء الرجل.^٥

روایات:

يَحْسِنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْوَشَاءِ عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) عَنِ الْمَرْأَةِ تَغْتَسِلُ مِنَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ تَرَى نُطْفَةَ الرَّجُلِ بَعْدَ ذَلِكَ هَلْ عَلَيْهَا غُسْلٌ فَقَالَ لَا.^٦

يَحْسِنُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حَمَّادٍ عَنْ حَرِيزٍ عَنْ زُرَّارَةَ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يُجْنِبُ فِي نَوْبِهِ أَنْ يَتَجَنَّفَ فِيهِ مِنْ غُسْلِهِ فَقَالَ نَعَمْ لَا بَأْسَ بِهِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ النُّطْفَةُ فِيهِ رَطْبَةً فَإِنْ كَانَتْ جَافَةً فَلَا بَأْسَ.^٧

يَحْسِنُ بْنُ الرَّجُلِ يُفْرَغُ عَنْ عَزْسِهِ فَيُلْقِي النُّطْفَةَ^٨

آیات:

يَحْسِنُ الْقِيَامَةِ : ٣٧ أَلَمْ يَكُنْ نُطْفَةً مِنْ مَنِيٍّ يُنْفِى

يَحْسِنُ الْمُؤْمِنُونَ : ١٢ وَ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَبَنَّاكَ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ

يَحْسِنُ غافر ٦٧ : هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا وَ مِنْكُمْ مَنْ يَتَوَفَّى مِنْ قَبْلُ وَ لِتَبْلُغُوا أَجْلًا مُسَمًّى وَ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ

يَحْسِنُ الْإِنْسَان : ٢ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا

خلاصه اطلاق نطفه از منی صحیح است

احتمالات خلاف:

احتمال اول: مراد از نطفه آن تخمک زنی باشد که تلقیح به اسپرم مرد شده باشد.

اثبات این احتمال را از دو راه می شود ثابت کرد؛

اول: نطفه انصراف دارد به نطفه ای که منعقد شده باشد یا نطفه ای که به نوعی در رحم استقرار پیدا کرده باشد.

از بعضی از کلمات مرحوم مجلسی در مرآت العقول می شود استفاده کرد که نطفه در روایات را حمل بر نطفه ای کرده اند که مستقر در رحم شده باشد.

اشکال:

ادعای انصراف به تنهایی کافی برای اثبات مطلب نیست.

٣ - الکافی (ط - الإسلامية)، ج ٧، ص: ٣٤٢

٤ - مفردات الفاظ قرآن ج ١ ص ٨١١

٥ - مجمع البحرين ج ٥ ص ١٢٥

٦ - الکافی (ط - الإسلامية)، ج ٣، ص: ٤٩

٧ - وسائل الشیعة، ج ٣، ص: ٤٤٦

٨ - تهذیب الأحکام (تحقیق خراسان)، ج ١٠، ص: ٢٩٦

تقریراً لبحث الفقه آية الله الحاج الشيخ مری میروارید «مفقه الله» - الدرس التاسع و العشرون - يوم الاربعاء - ۱۳۹۸/۰۸/۲۹ (کتابة الأولى)

احتمال دوم: ولو نطفه در لغت به "ماء الرجل" اطلاق شده است ولی به "ماء مرأه" نیز اطلاق شده است. که در مصباح المنیر این مطلب را گفته است جمله ای از روایات فریقین نیز به این مطلب اشاره دارد که در کتاب "وسائل المنع من الانجاب" آورده شده است.

اشکال:

این شواهد، سند مناسبی ندارد.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد وآله الطاهرين سيما بقیة الله فی الارضین و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلی العظيم.

سقط جنین / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راههای تحدید نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حبوب و اقراص

- | | |
|--|-----------------------------|
| × راه ثاني: [حبوب و اقراص] | × اشكال: |
| × ناحیه اول: [ممانعت قرص ها و داروها از حمل] | × راه دوم: |
| × و اما روایت رابعة: | × اشكال: |
| × معتبره ظریف: | × اما معتبره اسحاق بن عمار: |
| × اما مطلب اول: | × وجه استدلال: |
| × احتمال اول: | × اشكال: |
| × راه اول: | |

راه ثاني: [حبوب و اقراص]

راه دومی که برای جلوگیری از حمل مورد بحث قرار می گیرد این است که از داروها و قرص های ضد بارداری استفاده شود.

ناحیه اول: [ممانعت قرص ها و داروها از حمل]

ظاهر این است که زن اجازه چنین عملی را داشته باشد چون دلیلی بر منع، وجود ندارد.

استدلال مخالفین:

به بعضی از روایات برای عدم جواز استفاده حبوب برای زن استدلال شده است؛

و اما روایت رابعة:

معتبره ظریف:

يَحْذَرُ الْإِسْنَادُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) قَالَ: جَعَلَ دِيَّةَ الْجَنِينِ مِائَةَ دِينَارٍ وَ جَعَلَ مَنِيَّ الرَّجُلِ إِلَى أَنْ يَكُونَ جَنِينًا خَمْسَةَ أَجْزَاءٍ فَإِذَا كَانَ جَنِينًا قَبْلَ أَنْ تَلْجُهُ الرُّوحُ مِائَةُ دِينَارٍ وَ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ وَ هِيَ النُّطْفَةُ فَهَذَا جُزْءٌ ثُمَّ عَلَقَهُ فَهُوَ جُزْءَانِ - ثُمَّ مُضِغَةً فَهُوَ ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ ثُمَّ عَظًا فَهُوَ أَرْبَعَةُ أَجْزَاءٍ ثُمَّ يَكْسَى لَحًا فَجِيئُزٌ ثُمَّ جَنِينًا فَكَمَلَتْ لَهُ خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ مِائَةُ دِينَارٍ وَ الْيَئِثَةُ دِينَارٍ خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ ...^۱

در این روایت باید سه مطلب اثبات شود تا اتلاف نطفه از ناحیه زوجه حرام باشد.

مطلب اول: نطفه در اینجا به معنای منی استعمال شده باشد.

مطلب دوم: از اثبات ديه، حکم حرمت قابل استفاده باشد.

مطلب سوم: بین زوجه و اجنبی فرقی در این حکم نباشد.

اما مطلب اول:

ظاهر این است که در لغت، روایات و آیات از منی به نطفه تعبیر شده است. و شواهدی برای این مدعا در جلسه قبل بیان شد.

در مقابل احتمالات خلافی هم وجود دارد؛

احتمال اول: مراد از نطفه آن تخمک زنی باشد که تلقیح به اسپرم مرد شده باشد.

اثبات این احتمال را از دو راه می شود ثابت کرد؛

راه اول: نطفه انصراف دارد به نطفه ای که منعقد شده باشد یا نطفه ای که به نوعی در رحم استقرار پیدا کرده باشد.

از بعضی از کلمات مرحوم مجلسی در مرآت العقول می شود استفاده کرد که نطفه در روایات را حمل بر نطفه ای کرده اند که مستقر در رحم شده باشد.

اشكال:

ادعای انصراف به تنهایی کافی برای اثبات مطلب نیست. مخصوصاً با وجود شواهدی که در جلسه قبل بیان شد.

راه دوم: ولو نطفه در لغت به "ماء الرجل" اطلاق شده است ولی به "ماء مرأه" نیز اطلاق شده است. که در مصباح المنیر این مطلب را گفته است

جمله ای از روایات فریقین نیز به این مطلب اشاره دارد که در کتاب "وسائل المنع من الانجاب" آورده شده است.

ويشهد له جملة من روايات الفريقين ففي مسند أحمد بن حنبل أن بعض اليهود قال للنبي ﷺ: «مِمَّ يُخْلَقُ الْإِنْسَانُ؟» قَالَ: «يَا يَهُودِي مِنْ كُلِّ يُخْلَقُ، مِنْ نَظْفَةِ الرَّجُلِ وَمِنْ نَظْفَةِ الْمَرْأَةِ، فَأَمَّا نَظْفَةُ الرَّجُلِ فَنَظْفَةُ غَلِيظَةِ مِنْهَا الْعَظْمِ وَالْعَصَبِ وَأَمَّا نَظْفَةُ الْمَرْأَةِ فَنَظْفَةُ رَقِيقَةِ مِنْهَا اللَّحْمِ وَالْدَمِ»^(۲).

نظير روایاتی که در کتب عامه آمده است در کتب خاصه نیز دیده می شود

ونظيره في روايات الإمامية ما رواه الصدوق في العلل بإسناده عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال لبعض اليهود: «أما شبه الولد أعمامه وأخواله فإذا سبق نظفة الرجل نظفة المرأة إلى الرحم خرج شبه الولد إلى أعمامه، ومن نظفة الرجل يكون العظم والعصب، وإذا سبق نظفة المرأة نظفة الرجل إلى الرحم خرج شبه الولد إلى أخواله، ومن نظفتها يكون الشعر والجلد واللحم لأنها صفراء رقيقة»^(۳).

اشکال:

این شواهد، سند مناسبی ندارد.

اما معتبره اسحاق بن عمار:

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَحُسَيْنِ الرَّوَاسِيِّ جَمِيعاً عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحُسَيْنِ عليه السلام الْمَرْأَةُ تَخَافُ الْحَبْلَ فَتَشْرِبُ الدَّوَاءَ فَتُلْقِي مَا فِي بَطْنِهَا قَالَ لَا فَقُلْتُ إِنَّمَا هُوَ نَظْفَةٌ فَقَالَ إِنَّ أَوَّلَ مَا يُخْلَقُ نَظْفَةٌ^۲.

وجه استدلال:

حضرت در جواب سوال می فرماید: "إِنَّ أَوَّلَ مَا يُخْلَقُ نَظْفَةٌ" یعنی اولین چیزی که در شکم مادر خلق می شود نظفه است. خب منی مرد که در شکم زن خلف نمی شود بلکه آنچه در شکم مادر خلق می شود مخلوطی از ماء الرجل و تخمک زن است. پس در این روایت حضرت اطلاق نظفه بر مخلوط اسپرم مرد و تخمک زن کردند.

از طرفی در روایت می گوید: ترس از حاملگی در زن ایجاد شده است. این ترس معمولاً از جایی ناشی می شود که زن عادت ماهیانه خود را به تأخیر انداخته باشد و معروف است که یکی از اسباب تأخیر در عادت ماهیانه این است که ماء الرجل با ماء مرأه تخسیب [مخلوط] شده باشد لذا اطلاق نظفه در روایت به اعم از منی مرد و ماء المرأه شده است.

اشکال:

اشکالی که برای این استدلال بیان شده است از قرار زیر است:

(أقول): إن النظفة لغةً بمعنى (ماء الرجل) وأما إطلاقها على ماء المرأة فلا يوجد إلا في المصباح المنير وفي بعض الروايات الشاذة، أما المصباح فقد وضعه الفيومي لتفسير غريب الشرح الكبير للرافعي وكثيراً ما يخلط بين المعاني اللغوية والمعاني المستفادة من روايات أهل السنة أو اختيارات فقهاءهم فلا يُحسب من المعاجم اللغوية المعتمدة.

حاصله:

نظفه در لغت به ماء الرجل اطلاق شده است و فقط در مصباح المنیر گفته اند که به ماء مرأه هم اطلاق شده است که در اصل اینکه مصباح المنیر کتاب لغوی باشد اشکال است چون این کتاب بر اساس فقه شافعی تدوین شده است که شاید بتوان به آن کتاب لغت فقه شافعی گفت.

وأما الروايات المشار إليها فعلامات الوضع والاختلاق بادية عليها
فإن عظم الجنين وعصبه لا يخلق من نطفة أبيه كما أن لحمه ودمه لا يخلق
من بويضة أمه، وأيضاً إن حديث السبق واللاحق في النطفتين والمائتين مما
ليس له واقع أصلاً وهذا واضح لمن لديه أدنى إلمام بعلم الأجنة.

اما رواياتي كه اشاره شد علاوه بر اينكه سند معتبري براي آنها ذكر نشده است حتى از بعضي از عبارات مي توان استشمام جعلي بودن را هم فهميد چون اگر
كسي ادني اطلاعاتي در باب جنين شناسي داشته باشد مي داند كه اين ترتيب هايي كه در روايت ها مذكور بيان شده است صحيح نيست.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راههای تحدید نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حبوب و اقراص

- | | |
|---|----------------------|
| x | آچه گذشت...! |
| x | و اما روايت رابعة: |
| x | اما مطلب اول: |
| x | احتمالات خلافی |
| x | احتمال اول: |
| x | راه دوم: |
| x | مبانی تکملة المنهاج: |

آچه گذشت...!

راه ثاني: [حبوب و اقراص]

راه دومی که برای جلوگیری از حمل مورد بحث قرار می گیرد این است که از داروها و قرص های ضد بارداری استفاده شود.

ناحية اول: [مانعت قرص ها و داروها از حمل]

ظاهر این است که زن اجازه چنین عملی را داشته باشد چون دلیلی بر منع، وجود ندارد.

استدلال مخالفین:

به بعضی از روایات برای عدم جواز استفاده حبوب برای زن استدلال شده است؛

و اما روايت رابعة:

معتبره ظریف:

يَحْذَرُ الْإِسْنَادُ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) قَالَ: جَعَلَ دِيَّةَ الْجَنِينِ مِائَةَ دِينَارٍ وَ جَعَلَ مَنِيَّ الرَّجُلِ إِلَى أَنْ يَكُونَ جَنِينًا خَمْسَةَ أَجْزَاءٍ فَإِذَا كَانَ جَنِينًا قَبِيلَ أَنْ تَلْجُهُ الرُّوحُ مِائَةَ دِينَارٍ وَ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ وَ هِيَ النُّطْفَةُ فَهَذَا جُزْءٌ ثُمَّ عَلَقَهُ فَهُوَ جُزْءَانِ - ثُمَّ مُضِغَةٌ فَهُوَ ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ ثُمَّ عَظْمٌ فَهُوَ أَرْبَعَةُ أَجْزَاءٍ ثُمَّ يَكْسَى لَحْماً فَجَيْنٌ ثُمَّ جَيْنٌ فَكَمَلَتْ لَهُ خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ مِائَةُ دِينَارٍ وَ الْمِائَةُ دِينَارٌ خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ ...^١

در این روایت باید سه مطلب اثبات شود تا اتلاف نطفه از ناحیه زوجه حرام باشد.

مطلب اول: نطفه در اینجا به معنای منی استعمال شده باشد.

مطلب دوم: از اثبات ديه، حکم حرمت قابل استفاده باشد.

مطلب سوم: بین زوجه و اجنبی فرقی در این حکم نباشد.

اما مطلب اول:

ظاهر این است که در لغت، روایات و آیات از منی به نطفه تعبیر شده است. و شواهدی برای این مدعا در جلسه قبل بیان شد.

در مقابل احتمالات خلافی هم وجود دارد؛

احتمال اول: مراد از نطفه، آن تخمک زنی باشد که تلقیح به اسپرم مرد شده باشد.

اثبات این احتمال را از دو راه می شود ثابت کرد؛

راه اول: نطفه انصراف دارد به نطفه ای که منعقد شده باشد یا نطفه ای که به نوعی در رحم استقرار پیدا کرده باشد.

از بعضی از کلمات مرحوم مجلسی در مرآت العقول می شود استفاده کرد که نطفه در روایات را حمل بر نطفه ای کرده اند که مستقر در رحم شده باشد.

اشکال:

ادعای انصراف به تنهایی کافی برای اثبات مطلب نیست. مخصوصاً با وجود شواهدی که در جلسه قبل بیان شد.

راه دوم: ولو نطفه در لغت به "ماء الرجل" اطلاق شده است ولی به "ماء مرأه" نیز اطلاق شده است. که در مصباح المنیر این مطلب را گفته است

جمله ای از روایات فریقین نیز به این مطلب اشاره دارد که در کتاب "وسائل المنع من الانجاب" آورده شده است.

ويشهد له جملة من روايات الفريقين ففي مسند أحمد بن حنبل أن بعض اليهود قال للنبي ﷺ: «مِمَّ يُخْلَقُ الْإِنْسَانُ؟» قَالَ: «يَا يَهُودِي مِنْ كُلِّ يُخْلَقُ، مِنْ نَظْفَةِ الرَّجُلِ وَمِنْ نَظْفَةِ الْمَرْأَةِ، فَأَمَّا نَظْفَةُ الرَّجُلِ فَنَظْفَةُ غَلِيظَةِ مِنْهَا الْعَظْمِ وَالْعَصَبِ وَأَمَّا نَظْفَةُ الْمَرْأَةِ فَنَظْفَةُ رَقِيقَةِ مِنْهَا اللَّحْمِ وَالْدَمِ»^(۲).

نظير روایاتی که در کتب عامه آمده است در کتب خاصه نیز دیده می شود

ونظيره في روايات الإمامية ما رواه الصدوق في العلل بإسناده عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال لبعض اليهود: «أما شبه الولد أعمامه وأخواله فإذا سبق نظفة الرجل نظفة المرأة إلى الرحم خرج شبه الولد إلى أعمامه، ومن نظفة الرجل يكون العظم والعصب، وإذا سبق نظفة المرأة نظفة الرجل إلى الرحم خرج شبه الولد إلى أخواله، ومن نظفتها يكون الشعر والجلد واللحم لأنها صفراء رقيقة»^(۳).

اشکال:

این شواهد، سند مناسبی ندارد.

اما معتبره اسحاق بن عمار:

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَحُسَيْنِ الرَّوَاسِيِّ جَمِيعاً عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحُسَيْنِ عليه السلام الْمَرْأَةُ تَخَافُ الْحَبْلَ فَتَشْرِبُ الدَّوَاءَ فَتُلْقِي مَا فِي بَطْنِهَا قَالَ لَا فَقُلْتُ إِنَّمَا هُوَ نَظْفَةٌ فَقَالَ إِنَّ أَوَّلَ مَا يُخْلَقُ نَظْفَةٌ^۲.

وجه استدلال:

حضرت در جواب سوال می فرماید: "إِنَّ أَوَّلَ مَا يُخْلَقُ نَظْفَةٌ" یعنی اولین چیزی که در شکم مادر خلق می شود نظفه است. خب منی مرد که در شکم زن خلف نمی شود بلکه آنچه در شکم مادر خلق می شود مخلوطی از ماء الرجل و تخمک زن است. پس در این روایت حضرت اطلاق نظفه بر مخلوط اسپرم مرد و تخمک زن کردند.

از طرفی در روایت می گوید: ترس از حاملگی در زن ایجاد شده است. این ترس معمولاً از جایی ناشی می شود که زن عادت ماهیانه خود را به تأخیر انداخته باشد و معروف است که یکی از اسباب تأخیر در عادت ماهیانه این است که ماء رجل با ماء مرأه تخسیب [مخلوط] شده باشد لذا اطلاق نظفه در روایت به اعم از منی مرد و ماء المرأه شده است.

اشکال:

اشکالی که برای این استدلال بیان شده است از قرار زیر است:

(أقول): إن النظفة لغة بمعنى (ماء الرجل) وأما إطلاقها على ماء المرأة فلا يوجد إلا في المصباح المنير وفي بعض الروايات الشاذة، أما المصباح فقد وضعه الفيومي لتفسير غريب الشرح الكبير للرافعي وكثيراً ما يخلط بين المعاني اللغوية والمعاني المستفادة من روايات أهل السنة أو اختيارات فقهاءهم فلا يُحسب من المعاجم اللغوية المعتمدة.

حاصله:

نظفه در لغت به ماء الرجل اطلاق شده است و فقط در مصباح المنیر گفته اند که به ماء مرأه هم اطلاق شده است که در اصل اینکه مصباح المنیر کتاب لغوی باشد اشکال است چون این کتاب بر اساس فقه شافعی تدوین شده است که شاید بتوان به آن کتاب لغت فقه شافعی گفت.

وأما الروايات المشار إليها فعلامات الوضع والاختلاق بادية عليها
فإن عظم الجنين وعصبه لا يخلق من نطفة أبيه كما أن لحمه ودمه لا يخلق
من بويضة أمه، وأيضاً إن حديث السبق واللاحق في النطفتين والمائتين مما
ليس له واقع أصلاً وهذا واضح لمن لديه أدنى إلمام بعلم الأجنة.

اما رواياتي كه اشاره شد علاوه بر اینکه سند معتبری برای آنها ذکر نشده است حتی از بعضی از عبارات می توان استشمام جعلی بودن را هم فهمید چون اگر
کسی ادنی اطلاعاتی در باب جنین شناسی داشته باشد می داند که این ترتیب هایی که در روایت ها مذکور بیان شده است صحیح نیست.
مبانی تکملة المنهاج:

مرحوم خوئی در مبانی منهاج روایاتی را آورده اند:

❖ (فصل في دية الحمل) (مسألة ۳۷۹):

إذا كان الحمل نطفة فديته عشرون دينارا و إن كان علقه فأربعون دينارا و إن كان مضغة فستون دينارا، و إن نشأ عظم فثمانون دينارا، و إن كسى لحما
فمائة دينار، و إن ولجته الروح فألف دينار ان كان ذكرا و خمسمائة دينار إن كان أنثى.

(مسألة ۳۸۰):

في تحديد المراتب المذكورة خلاف، و الصحيح: أنه أربعون يوما نطفة، و أربعون يوما علقه، و أربعون يوما مضغة و هل الدية بين هذه المراتب بحسبها و
تقسم عليها قيل: كذلك، و هو الأظهر.

مرحوم خوئی در ذیل مسأله ۳۸۰ اینطور می فرمایند:

❖ على المشهور شهرة عظيمة.

و خالف في المسألة ابن إدريس، فذهب إلى أن الفصل بين المراتب المزبورة عشرون يوماً.^۳
و فيه: أنه لا دليل عليه أصلاً و لم يرد ذلك في شيء من الروايات، بل الصحيح ما هو المشهور، و تدلّ على ذلك عدّة روايات:
منها: معتبرة ابن فضال عن الحسن بن الجهم، قال: قال: سمعت أبا الحسن الرضا (عليه السلام) يقول: «قال أبو جعفر (عليه السلام): إن النطفة تكون في
الرحم أربعين يوماً، ثم تصير علقه أربعين يوماً، ثم تصير مضغة أربعين يوماً، فإذا كل أربعة أشهر بعث الله ملكين خلّاقين» الحديث.^۴
و منها: صحيحة زرارة عن أبي جعفر (عليه السلام) «قال: إن الله عزّ و جلّ إذا أراد أن يخلق النطفة إلى أن قال: فتفتح الرحم بانها فصل النطفة إلى
الرحم فتردّد فيه أربعين يوماً، ثم تصير علقه أربعين يوماً، ثم تصير مضغة أربعين يوماً» الحديث، و قريب منها صحیحته الأخرى.^۵
و أما صحیحة أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا (عليه السلام) قال: سألته أن يدعوا الله عزّ و جلّ لامرأة من أهلنا بها حمل «فقال أبو جعفر (عليه
السلام): الدعاء ما لم يمس أربعة أشهر» فقلت له: إنّا لها أقلّ من هذا، فدعا لها ثم قال: «إن النطفة تكون في الرحم ثلاثين يوماً، و تكون علقه ثلاثين
يوماً، و تكون مضغة ثلاثين يوماً، و تكون مخلقة و غير مخلقة ثلاثين يوماً، فإذا تمت الأربعة أشهر بعث الله إليها ملكين خلّاقين».^۶

مرحوم خوئی در نهایت می فرمایند:

❖ فلا بدّ من ردّ علمها إلى أهلها، نظراً إلى أنّها مخالفة لظاهر الكتاب، و هو قوله تعالى: «فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ نَرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ
وَ غَيْرِ مُخَلَّقَةٍ»^۷، حيث إنّ الظاهر منه هو كون المخلقة و غير المخلقة صفتين للمضغة لا أنّها في مقابلها كما هو مدلول الصحيحة، و المراد منها تامّ الخلقة و
غير تامّها.

اما روایت دیگری هم در این زمینه وجود دارد که از حضرت حد نطفه را سوال می کند:

و عَنْ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَالِبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عليه السلام عَنْ رَجُلٍ ضَرَبَ
امْرَأَةً حَامِلًا بِرُجْلِهِ فَطَرَحَتْ مَا فِي بَطْنِهَا مَيِّتًا فَقَالَ: إِنْ كَانَ نُطْفَةً فَإِنَّ عَلَيْهِ عَشْرِينَ دِينَارًا قُلْتُ فَمَا حُدُّ النُّطْفَةِ فَقَالَ: هِيَ الَّتِي (إِذَا) وَقَعَتْ فِي الرَّجْمِ فَاسْتَقَرَّتْ
فِيهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَ إِنْ طَرَحَتْهُ وَ هُوَ عَلَقَةٌ فَإِنَّ عَلَيْهِ أَرْبَعِينَ دِينَارًا قُلْتُ فَمَا حُدُّ الْعَلَقَةِ قَالَ: هِيَ الَّتِي إِذَا وَقَعَتْ فِي الرَّجْمِ فَاسْتَقَرَّتْ فِيهِ ثَمَانِينَ يَوْمًا قَالَ وَ إِنْ
طَرَحَتْهُ وَ هُوَ مُضْغَةٌ فَإِنَّ عَلَيْهِ سِتِينَ دِينَارًا قُلْتُ فَمَا حُدُّ الْمُضْغَةِ فَقَالَ: هِيَ الَّتِي إِذَا وَقَعَتْ فِي الرَّجْمِ فَاسْتَقَرَّتْ فِيهِ مِائَةً وَ عَشْرِينَ يَوْمًا قَالَ وَ إِنْ طَرَحَتْهُ
وَ هُوَ نَسَمَةٌ مُخَلَّقَةٌ لَهُ عَظْمٌ وَ لَحْمٌ مُزَيَّلٌ الْجَوَارِحُ قَدْ نَفَحَتْ فِيهِ رُوحُ الْعَقْلِ فَإِنَّ عَلَيْهِ دِيَّةً كَامِلَةً الْحَدِيثُ.^۸

^۳ - السرائر ج ۳ ص ۴۱۶

^۴ - الكافي (ط - الإسلامية)، ج ۶، ص: ۱۳

^۵ - الكافي (ط - الإسلامية)، ج ۶، ص: ۱۳

^۶ - قرب الإنسان (ط - الحديث)، ص: ۳۵۲

^۷ - حج ۵

^۸ - وسائل الشيعة: ج ۲۹: ص ۳۱۶

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقیة الله فی الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلی العظيم.

سقط جنین / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راه‌های تحدید نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حبوب و اقراص

- × راه ثاني: [حبوب و اقراص]
- × اما مطلب سوم: بین زوجه و اجنبی فرقی در این حکم نباشد.
- × ناحیه اول: [مانعت قرص ها و داروها از حمل]
- × مناقشه اول:
- × استدلال مخالفین:
- × مناقشه ثاني: مویداتی هم برای بحث ما وجود دارد:
- × و اما روایت رابعة: [معتبره ظریف]
- × موید اول: صحیحہ ابی عبیدہ
- × اما در مطلب اول:
- × اما مطلب دوم: از اثبات ديه، حکم حرمت قابل استفاده باشد.
- × اشکال:
- × موید دوم:
- × اما مطلب دوم: از اثبات ديه، حکم حرمت قابل استفاده باشد.
- × اشکال:
- × موید دوم:
- × اما مطلب دوم: از اثبات ديه، حکم حرمت قابل استفاده باشد.
- × تامل در این موید:

راه ثاني: [حبوب و اقراص]

راه دومی که برای جلوگیری از حمل مورد بحث قرار می گیرد این است که از داروها و قرص های ضد بارداری استفاده شود.

ناحیه اول: [مانعت قرص ها و داروها از حمل]

ظاهر این است که زن اجازه چنین عملی را داشته باشد چون دلیلی بر منع، وجود ندارد.

استدلال مخالفین:

به بعضی از روایات برای عدم جواز استفاده حبوب برای زن استدلال شده است؛

و اما روایت رابعة: [معتبره ظریف]

بِمَحَدِّ الْأُسْتَاذِ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (ع) قَالَ: جَعَلَ دِيَّةُ الْجَنِينِ مِائَةُ دِينَارٍ وَ جَعَلَ مَتَى الرَّجُلِ إِلَى أَنْ يَكُونَ جَنِينًا خَمْسَةَ أَجْزَاءٍ فَإِذَا كَانَ جَنِينًا قَبْلَ أَنْ تَلْبِغَهُ الرُّوحُ مِائَةُ دِينَارٍ وَ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ سَلَالَةٍ وَ هِيَ النُّطْفَةُ فَهَذَا جُزْءٌ ثُمَّ عَلَقَتْهُ فَهِيَ جُزْءَانِ - ثُمَّ مُصْغَةً فَهِيَ ثَلَاثَةُ أَجْزَاءٍ ثُمَّ عَظًا فَهِيَ أَرْبَعَةُ أَجْزَاءٍ ثُمَّ يَكْسَى لَحْمًا فَحِينَئِذٍ تَمَّ جَنِينًا فَكُلُّهُ لَهُ خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ مِائَةُ دِينَارٍ وَ الْيَاقُوتَةُ دِينَارٌ خَمْسَةُ أَجْزَاءٍ ...^۱

در این روایت باید سه مطلب اثبات شود تا اتلاف نطفه از ناحیه زوجه حرام باشد.

مطلب اول: نطفه در اینجا به معنای منی استعمال شده باشد.

مطلب دوم: از اثبات ديه، حکم حرمت قابل استفاده باشد.

مطلب سوم: بین زوجه و اجنبی فرقی در این حکم نباشد.

اما در مطلب اول:

حد نطفه چیست؟

اما روایت دیگری هم در این زمینه وجود دارد که از حضرت حد نطفه را سوال می کند؛

بِمَحَدِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَالِبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: سَأَلْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ (ع) عَنْ رَجُلٍ ضَرَبَ امْرَأَةً حَامِلًا بِرَجُلِهِ فَطَرَحَتْ مَا فِي بَطْنِهَا مَيِّتًا فَقَالَ إِنْ كَانَ نُطْفَةً فَإِنَّ عَلَيْهِ عِشْرِينَ دِينَارًا فَلْتُمْ فَمَا حُدَّ النُّطْفَةُ فَقَالَ هِيَ الَّتِي (إِذَا) وَقَعَتْ فِي الرَّجْمِ فَاسْتَقَرَّتْ فِيهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا وَ إِنْ طَرَحَتْهُ وَ هُوَ عَلَقَةٌ فَإِنَّ عَلَيْهِ أَرْبَعِينَ دِينَارًا فَلْتُمْ فَمَا حُدَّ الْعَلَقَةُ فَقَالَ هِيَ الَّتِي إِذَا وَقَعَتْ فِي الرَّجْمِ فَاسْتَقَرَّتْ فِيهِ ثَمَانِينَ يَوْمًا قَالَ وَ إِنْ طَرَحَتْهُ وَ هُوَ مُصْغَةٌ فَإِنَّ عَلَيْهِ سِتِّينَ دِينَارًا فَلْتُمْ فَمَا حُدَّ الْمُصْغَةَ فَقَالَ هِيَ الَّتِي إِذَا وَقَعَتْ فِي الرَّجْمِ فَاسْتَقَرَّتْ فِيهِ مِائَةً وَ عِشْرِينَ يَوْمًا قَالَ وَ إِنْ طَرَحَتْهُ وَ هُوَ نَسَمَةٌ مُخَلَّقَةٌ لَهُ عَظْمٌ وَ لَحْمٌ مُزَيَّلٌ الْجَوَارِحُ قَدْ نُحِثَتْ فِيهِ رُوحُ الْعَقْلِ فَإِنَّ عَلَيْهِ دِيَّةً كَامِلَةً الْحَدِيثُ^{۲، ۳}

۱ - الكافي (ط - الإسلامية)، ج ۷، ص: ۳۴۲

۲ - وسائل الشيعة؛ ج ۲۹؛ ص ۳۱۶

۳ - زیادة:

اعتبار سند این روایت به خاطر "ابیه" ثابت نیست بلکه برای عبد الله بن غالب در کتب رجال توثیق رسمی بیان شده است اما در مورد خود غالب توثیق رسمی وجود ندارد. گرچه در کتب رجالی تضعیف هم نشده است؛

بازگشت به اصل بحث:

برای اینکه از روایت چهارم [ظریف بن ناصح] بشود قول به حرمت استفاده اقراض را برداشت کرد باید سه مطلب را ثابت می کردیم تا اینجا مباحث در مورد مطلب اول بود.

اما مطلب دوم: از اثبات دیه، حکم حرمت قابل استفاده باشد.

و (أما الأمر الثاني) وهو أن ثبوت الدية يستلزم حرمة الفعل المستوجب لها، فالظاهر تماميته أيضاً، فإن الدية - حسب إرتكاز المشرعة - إنما هي غرامة مالية تُجعل على الجاني، نظير بدل المتلفات من الأموال، وهذا يقتضي حرمة الفعل المستوجب لها في حال العمد والاختيار وبعبارة الأولى، فلا ينافي ثبوتها على الجاني خطأً أو سهواً، وكذلك ثبوتها في حال الاضطرار في الموارد التي توجب إرتفاع الحرمة التكاليفية كقطع جزء من بدن الميت لإلحاقه ببدن الحي إنقاذاً لحياته.

این مطلب نیز ظاهراً ثابت است چون ارتکاز متشرعه بر این است که دیه نوعی غرامت است.^۴

اما مطلب سوم: بین زوجه و اجنبی فرقی در این حکم نباشد.

و(أما الأمر الثالث) وهو التسوية بين المرأة والأجنبي في ثبوت الدية بالتسبب في إسقاط النطفة بعد دخولها في رحمها فيمكن المناقشة فيه بأن كلام الإمام عليه السلام في معتبرة ظریف مسوق لبيان مقادير دية الجنين، ولا نظر له إلى موارد ثبوت الدية ومن تثبت عليه ليُتمسك بإطلاقه فيُحكم بثبوت الدية على المرأة إذا تسببت في إخراج النطفة من رحمها.

در مطلب سوم ممکن است مناقشه شود:

مناقشه اول: اگر قرار باشد از روایت استفاده شود که در مورد زوجه هم بیان دارد ابتداء باید ثابت شود که مولی در مقام بیان این مطلب نیز بوده است. اگر گفته شود روایت اطلاق دارد و از اینکه قیدی برای صرف اجنبی آورده نشده است می شود زوجه را هم داخل در حکم دانست؟ این کلام مورد مناقشه است چون در علم اصول ثابت شده است که برای استفاده طلاق باید در مقام بیان بودن مولی، ثابت شود.

به عبارت دیگر: اطلاق در جایی است که متکلم از همان جهت در مقام بیان باشد اما اگر کلامی در مقام احاطه و اجمال باشد و یا از یک جهت در مقام بیان باشد دون جهت دیگر فقط به همان مقداری که در مقام بیان است می شود به آن تمسک کرد.

مثلاً در آیه قرآن می فرمایند:

معجم رجال الحديث ج: ١٣ ص: ٢٢٠

غالب أبو الهذيل:

= غالب بن الهذيل.

الشاعر الكوفي: من أصحاب الباقر ع، رجال الشيخ (٢).

و عده من أصحاب الصادق عليه السلام (١) قائلان: غالب بن الهذيل أبو الهذيل الشاعر الأسدي مولا هم كوفي.

قال الأردبيلي: عنه حماد بن عثمان في التهذيب: في الموضع الذي رأينا فيه ثم غاب عن نظرنا.

أقول: مورده الجزء ١، منه باب صفة الوضوء، الحديث ١٧٧.

فقد روى عن أبي جعفر عليه السلام روى عنه حماد بن عثمان.

و روى عنه محمد بن النعمان، ذلك الجزء، الحديث ١٨٨.

روى يعنون غالب الأسدي عن سعيد بن المسيب و روى عنه عبد الله ابنه، الكافي: الجزء ٤، كتاب الزكاة ١، باب كراهية رد السائل ١١، الحديث ٤.

و الروضة: الحديث ٢٩.

٤ - توضیح بیشتری این مطلب می طلبد!

يَسْتَأْذِنُكَ مَاذَا أَجَلَ لَهُمْ قُلْ أَجَلٌ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَ مَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مَكَلِّبِينَ تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَ اذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَرِيعٌ أَلْبَسَ.^۵

در عبارت "فكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ" اطلاق هست. یعنی آیه می فرماید: از صیدی که کلب صید می آورد بخورید. آنچه ظاهر آیه می فهماند که مولی در مقام بیان آن است اطلاق در مورد شرائط ذبح است یعنی اگر شک شد آیا برای این صید رو به قبله بودن شرط است؟ آیا در همان لحظه ای که صید می شود بردن نام خدا شرط است یا ... از اطلاق می شود استفاده کرد و حکم به عدم کرد.

اما اگر شک شود آیا این آیه در مقام بیان این هم هست که نوع حیوان از چه نوعی باشد؟ مثلاً اگر شک شد که آیا باید صید وحشی باشد یا اهلی را هم شامل می شود. مثلاً باید صید مانند آهو باشد یا اگر کلب صید گوسفندی را هم صید کرد می شود از گوشت آن استفاده کرد؟ آیه در مقام بیان این مسأله نیست.

تطبیق در مانحن فیه:

ظاهراً روایت چهارم "معتبره ظریف" در مقام بیان مقدار دیه برای هر مرحله ای از رشد نطفه است و در حجت اینکه زوجه را هم شامل می شود یا نمی شود بیان ندارد. مثلاً اگر شک شود که ابتداء نطفه هم دیه "عشرین" را دارد یا ندارد می شود به اطلاق این روایت تمسک کرد. اما در مورد اطلاق آن در مورد شامل شدن زوجه نمی شود به اطلاق این روایت تمسک کرد.

لاقل در اینکه آیا روایت چنین اطلاقی دارد یا ندارد شک می شود. گفته اند آن مقدار که در مورد اطلاق احراز شود حجت است و می شود به آن تمسک کرد اما اگر در اطلاق جمله ای شک شد حکم به اجمال آن عبارت می شود. لذا روایت در ناحیه اطلاق بر زوجه و اجنبی اجمال دارد.

مناقشه ثانی: مویداتی هم برای بحث ما وجود دارد:

در کتاب "وسائل المنع من الانجاب" مویداتی برای اینکه بر زن دیه اتلاف نطفه واجب نیست آورده اند؛

موید اول: صحیحه ابی عبیده

ابنُ مُحَبُّوبٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ رَبَاحٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (عليه السلام) فِي امْرَأَةٍ شَرِيَتْ دَوَاءً وَ هِيَ حَامِلٌ لِنُطْرَحٍ وَلَدَهَا فَالْقَتْ وَلَدَهَا فَقَالَ إِنْ كَانَ عَظْماً قَدْ نَبَتْ عَلَيْهِ اللَّحْمُ وَ شَقَّ لَهُ السَّمْعُ وَ الْبَصَرُ فَإِنَّ عَلَيْهَا دِيَّتَهُ تُسَلِّمُهَا إِلَى أَبِيهِ قَالَ وَ إِنْ كَانَ جَنِيناً عَلَقَةً أَوْ مُضْغَةً فَإِنَّ عَلَيْهَا أَرْبَعِينَ دِينَاراً أَوْ عُرَّةً تُسَلِّمُهَا إِلَى أَبِيهِ قُلْتُ فَهِيَ لَا تَرِثُ مِنْ وَلَدِهَا مِنْ دِيَّتِهِ قَالَ لَا لِأَنَّهَا قَتَلَتْهُ.^۶

محل استدلال:

امام علیه السلام در روایت به دیه علقه اکتفاء کردند و اصلاً اسمی از دیه نطفه نبرده اند لذا روایت اشعار دارد به این که اگر زن سبب در اتلاف نطفه شود دیه بر او واجب نیست.

اشکال:

این روایت شامل مقام بحث ما نمی شود چون سوال راوی در روایت در مورد جایی است که جنین شکل گرفته باشد چون سوال مضمّن این عبارت است که "فَالْقَتْ وَلَدَهَا" لذا اینکه حضرت به دیه نطفه اشاره نمی کنند این باشد که اصلاً سوال در آن حجت نبوده است.

موید دوم:

اگر قرار باشد دیه بر نطفه قرار داده شود این تکلیف شاق بر زن می شود چون باید همت کند و نطفه را حفظ کند. آیا بر زن واجب است که حتی حرکتی هم که ممکن است سبب سقط نطفه شود را انجام ندهد؟!

تأمل در این موید:

فرق است بین حرکتی که اگر انجام شود سبب در اسقاط می شود و قرص خوردن! بله شاید حکم به حرمت حرکات عادی زندگی برای زن در دورانی که نطفه را حمل می کند نباشد اما در مورد اینکه قرص هایی بخورد یا ضرباتی به شکم وارد کند احتمال حرمت آن وجود دارد.

۵ - المائدة : ۴

۶ - الکافی (ط - دارالحدیث)، ج ۱۴، ص: ۴۶۴

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راه‌های تحدید نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حبوب و اقراص

✕ ناحیه ثانیه: [این قرص ها ضرر به نفس داشته باشد]

✕ نظر مرحوم خوینی در اضرار به نفس:

✕ استاد:

✕ اما العمدة [استدلال به روایات]

ناحیه ثانیه: [این قرص ها ضرر به نفس داشته باشد]

معروف است که این قرص ها [قرص های ضد بارداری] به اختلاف افراد عوارضی دارد که از ضرر خفیف مانند سردرد و حالت تهوع شروع می شود و گاهی به حد اتلاف و نقائص هم می رسد گاهی هم ممکن است اصلاً عارضه خاص و محسوسی نداشته باشد. حال فرض مسأله آنجایی است که حتماً ضرر برای شخص داشته باشد و سوال این است که آیا در این فرض مذکور آیا استفاده از این قرص حرام می شود یا نمی شود؟

این بحث در ضمن مسأله "اضرار به نفس" و از صغریات آن مطرح می شود. آیا دلیلی برای حرمت اضرار به نفس علی الاطلاق وجود دارد؟ یا ندارد؟ مصنف کتاب "وسائل المنع من الانجاب" این بحث را به ملحقات کتاب خود احاله داده اند. در صفحه ۱۷۷ از کتاب ایشان بخش ملحقات شروع می شود و اولین بحث آن در رابطه با اضرار به نفس است.

اتفق العلماء على تحريم الإضرار بالنفس اختياراً في الجملة، ولكنهم اختلفوا في تحريمه مطلقاً على حذر تحريم الإضرار بالغير وعدمه، فقد ذهب الشيخ الأعظم الأنصاري قدس سره إلى تحريمه مدعياً تطابق الأدلة العقلية والسمعية على ذلك، لكن اختار السيد الأستاذ قدس سره وجمع آخرون عدم التحريم قائلين أنه لا دليل على هذه الكلية، وإنما الثابت حرمة الإضرار بالنفس إذا كان يبلغ حد الهلاك أو نحوه دون مطلق الإضرار وإن كان الضرر طفيفاً.

علماء بر اینکه اضرار به نفس حرام است في جملة اتفاق نظر دارند. مرحوم شیخ انصاری اضرار به نفس را به استناد بر ادله عقلیه و سمعیه حرام دانسته اند بخلاف مرحوم خوینی فرموده اند دلیل برای این کبرای کلی که اضرار به نفس مطلقاً حرام باشد وجود ندارد.

نظر مرحوم خوینی در اضرار به نفس:

مرحوم خوینی این بحث را در مصباح الاصول چنین عنوان می کنند:

❖ فنقول ذكر شيخنا الأنصاري (رحمه الله) في رسالته المعمولة في قاعدة لا ضرر ان الإضرار بالنفس كالإضرار بالغير محرم بالأدلة العقلية و النقلية. و لكن التحقيق عدم ثبوت ذلك على إطلاقه، أي في غير التهلكة و ما هو مبغوض في الشريعة المقدسة كقطع الأعضاء و نحوه، فان العقل لا يرى محذوراً في إضرار الإنسان بماله بأن يصرفه كيف يشاء بداع من الدواعي العقلانية ما لم يبلغ حد الإسراف و التبذير، و لا بنفسه بأن يتحمل ما يضر بدنه فيما إذا كان له غرض عقلائي، بل جرت عليه سيرة العقلاء، فانهم يسافرون للتجارة مع تضررهم من الحرارة و البرودة، بمقدار لو كان الحكم الشرعي موجبا لهذا المقدار من الضرر لكان الحكم المذكور مرفوعاً بقاعدة لا ضرر. و كذا النقل لم يدل على حرمة الإضرار بالنفس، فان أقصى ما يمكن أن يستدل به حرمة الإضرار بالنفس روايات تتكلم فيها: ١

حاصله:

تحريم اضرار به نفس به صورت اطلاق ثابت نیست [اطلاق = هلاکت و قطع اعضاء و غيره]

مثلاً عقل در تصرف در اموال حد و مرزی قرار نمی دهد مگر اینکه به حد اسراف و تبذیر برسد لذا هر کاری که عقلاء مذمت نکنند با اموال خود انجام دهد ولو به ضرر او باشد اشکالی ندارد.

مثلاً تاجری برای تجارت کردن ضرر هایی را تحمل می کند که اگر اینگونه ضرر ها بر عبادتی مانند روزه وجود می داشت شارع روزه را حرام می کرد با این وجود عقل این ضرر ها را بر نفس تاجر حرام نمی داند.

استاد:

شاید به لحاظ شیوه عقلاء تقبیحی وجود نداشته باشد البته گاهی هم عقلاء به مجرد کیف کردن و مسرور شدن اعمالی مضر انجام می دهند مثلاً تفننی سیگار می کشند و ...!! که عقل این کارها را استقبال می کند.

اما العمدة:

عمده استدلال این است که آیا دلیل نقلی و شرعی بر اضرار به نفس اقامه شده است یا نشده است؟

❖ (منها)- الروایات الدالة على نفي الضرر و الضرار. و قد عرفت الحال فيها، فان الفقرة الأولى منها لا تدل على حرمة الإضرار بالغير، فضلاً عن الإضرار بالنفس، بل هي ناطقة إلى نفي الأحكام الضررية في عالم التشريع و الفقرة الثانية منها تدل على حرمة الإضرار بالغير بالأولوية على ما عرفت وجهها و لا يدل على حرمة الإضرار بالنفس بوجه كما تقدم^{۲،۱}.

حاصله:

بحث از روایات لا ضرر قبلاً گذشته است که فقره اول یعنی "لا ضرر" اصلاً دلالتی بر اضرار به غیر ندارد پس طبعاً دلالتی بر اضرار به نفس هم ندارد چون مراد از این فقره این است که حکم ضرری در اسلام وجود ندارد چون لا در این فقره نافی است لذا ناظر به حرمت و تحریم نیست. اما فقره دوم جمعی گفته اند گرچه لا به صورت نافی آمده است ولی معنای نعی می دهد چون در سیاق "لا ضرر و لا جدال و لا رفث فی الحج" می باشد که در نهایت این عبارت چنین می فهماند که در اسلام به دیگری ضرر رساندن حرام است. و این کلمه "ضرار" ناظر به ضرر به غیر است و بخاطر انصراف نسبت به ضرر به نفس بیان ندارد.

❖ و (منها)- ما رواه الكليني (ره) في الكافي عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث طويل من قوله عليه السلام: (ان الله تعالى لم يحرم ذلك على عباده و أحل لهم ما سواه رغبة منه فيما حرم عليهم و لا زهداً فيما أحل لهم، و لكن خلق الخلق فعلم ما تقوم به أبدانهم و ما يصلحهم، فأحله لهم و أباحه تفضلاً عليهم به لمصلحتهم، و علم ما يضرهم فنهاهم عنه و حرمه عليهم- إلى أن قال عليه السلام- اما الميتة فانه لا يد منها أحد إلا ضعف بدنه و نحف جسمه و ذهبت قوته).

حاصله:

این روایت در وسائل با اسناد بیشتری بیان شده است:

سند اول:

❦ مُحَمَّدٌ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام

سند دوم:

❦ وَ عَنْ عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عَمْرِو قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَخْبِرْنِي جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ لِمَ حَرَّمَ اللَّهُ الْخَمْرَ وَ الْمَيْتَةَ وَ الدَّمَ وَ لَحْمَ الْخَنزِيرِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى لَمْ يَحْرَمْ ذَلِكَ عَلَى عِبَادِهِ وَ أَحَلَّ لَهُمْ مَا سِوَاهُ مِنْ رَغْبَةٍ مِنْهُ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ) وَ لَا زُهْدٍ فِيمَا (أَحَلَّ لَهُمْ) وَ لَكِنَّهُ خَلَقَ الْخَلْقَ (فَعَلِمَ) مَا تَقُومُ بِهِ أَبْدَانُهُمْ وَ مَا يُصْلِحُهُمْ فَأَحَلَّهُ لَهُمْ وَ أَبَاحَهُ تَفَضُّلاً مِنْهُ عَلَيْهِمْ بِهِ لِمُصْلَحَتِهِمْ وَ عَلِمَ مَا يَضُرُّهُمْ فَتَنَاهُمْ عَنْهُ وَ حَرَّمَهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ أَبَاحَهُ لِلْمُضْطَرِّ وَ أَحَلَّهُ لَهُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي لَا يَقُومُ بِهِ إِلَّا بِهِ فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَأَلَّ مِنْهُ بِقَدْرِ الْبُلْغَةِ لَا غَيْرَ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ أَمَّا الْمَيْتَةُ فَإِنَّهُ لَا يَذْمُهَا أَحَدٌ إِلَّا ضَعْفَ بَدَنِهِ وَ نَحَلَ جِسْمَهُ وَ وَهَنْتْ قُوَّتُهُ وَ انْقَطَعَ نَسْلُهُ وَ لَا يَبُوتُ أَكْلُ الْمَيْتَةِ إِلَّا فَجَاءَةً وَ أَمَّا الدَّمُ فَإِنَّهُ يُورِثُ أَكْلُهُ الْمَاءَ الْأَصْفَرَ (وَ يُخْرِجُ الْقَمَّ وَ يَتَيَّنُّ الرِّيحَ وَ يُسِيءُ الْخُلُقَ) وَ يُورِثُ الْكَلْبَ وَ الْقُسْوَةَ فِي الْقَلْبِ وَ قَلَّةَ الرَّأْفَةِ وَ الرَّحْمَةِ حَتَّى لَا يُؤْمِنُ أَنْ يَقْتُلَ وَلَدَهُ وَ وَالِدِيهِ وَ لَا يُؤْمِنُ عَلَى حَمِيهِ وَ لَا يُؤْمِنُ عَلَى مَنْ يَصْحَبُهُ وَ أَمَّا لَحْمُ الْخَنزِيرِ فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى مَسَخَ قَوْمًا فِي صُورِ شَيْءٍ مِثْلِ الْخَنزِيرِ وَ الْقِرَدِ وَ الدَّبِّ (وَ مَا كَانَ مِنَ الْمُسُوخِ) ثُمَّ نَهَى عَنْ أَكْلِهِ لِلْمَثَلَةِ لِكَيْلَا يَنْتَفِعَ النَّاسُ (بِهِ) وَ لَا يَسْتَحْضُوا بِعُقُوبَتِهِ) وَ أَمَّا الْخَمْرُ فَإِنَّهُ حَرَّمَهَا لِغَلِيلِهَا وَ فَسَادِهَا وَ قَالَ مُذْمِنُ الْخَمْرِ كَعَابِدِ

۲ - مصباح الأصول (مباحث حجج و امارات - مكتبة الداوري)، ج ۱، ص: ۵۴۹

۳ - الكافي (ط - الإسلامية)، ج ۵، ص: ۲۹۲

عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكْرِ عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: إِنَّ سَمُرَةَ بْنَ جُنْدَبٍ كَانَ لَهُ عَقْدٌ ۳ فِي حَافِظِهِ لِرَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ وَ كَانَ مَنْزِلُ الْأَنْصَارِيِّ بِنَابِ الْبُسْتَانِ وَ كَانَ يَمُرُّ بِهِ إِلَى تَحْلِيهِ وَ لَا يَسْتَأْذِنُ فَكَلَّمَهُ الْأَنْصَارِيُّ أَنْ يَسْتَأْذِنَ إِذَا جَاءَ فَأَبَى سَمُرَةُ فَلَمَّا تَأَبَّى جَاءَ الْأَنْصَارِيُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ص فَشَكَا إِلَيْهِ وَ خَبَرَهُ الْخَبَرُ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ص وَ خَبَرَهُ بِقَوْلِ الْأَنْصَارِيِّ وَ مَا شَكَا وَ قَالَ إِنَّ أَرْدَتْ الدُّخُولَ فَاسْتَأْذِنْ فَأَبَى فَلَمَّا أَبَى سَأَلْتُهُ حَتَّى نَبِّحَ بِهِ مِنَ الثَّمَنِ مَا شَاءَ اللَّهُ فَأَبَى أَنْ يَبِيعَ فَقَالَ لَكَ بِهَا عَقْدٌ يَمُدُّكَ لَكَ فِي الْجَنَّةِ فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ص لِلْأَنْصَارِيِّ اذْهَبْ فَأَقْلَعَهَا وَ ازِمْ بِهَا إِلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا حَرَزَ وَ لَا ضَرَّازَ.

وَتَنِي يَوْمُهُ الْإِزْتِعَاشَ وَ يَذْهَبُ بِنُورِهِ وَ يَهْدِيهِمْ مُرُوءَتَهُ وَ يَجْمَلُهُ عَلَى أَنْ يَجْسَرَ عَلَى الْمَحَارِمِ مِنْ سَفْكِ الدِّمَاءِ وَ زَكُوبِ الزَّيْنِ وَ لَا يُؤْمِنُ إِذَا سَكِرَ أَنْ يَتَّبِعَ عَلَى حَرَمِهِ وَ هُوَ لَا يَقْلُ ذَلِكَ وَ الْحَمْرُ لَا يَزْدَادُ شَارِبُهَا إِلَّا كَلَّ شَرًّا.

سند سوم:

وَرَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُذَافِرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ع وَ رَوَاهُ فِي الْأَمَلِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ الصَّقَّارِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُذَافِرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام نَحْوَهُ

سند چهارم:

وَرَوَاهُ فِي الْعِلَلِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُذَافِرٍ عَنْ بَعْضِ رِجَالِهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام

سند پنجم:

وَرَوَاهُ فِيهِ أَيْضاً عَنْ أَبِيهِ عَنْ سَعْدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عِيسَى وَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ جَمِيعاً عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُذَافِرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام

سند ششم:

وَرَوَاهُ الْبَرْقِيُّ فِي الْمَطَابِينِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَشْلَمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَالِمٍ وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ وَ رَوَاهُ الْعِيَاثِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام

سند هفتم:

وَرَوَاهُ الشَّيْخُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ (مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى) عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ مِثْلَهُ.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راههای تحدید نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حبوب و اقراص / ناحیه اولی: [مانعت قرص ها و داروها از حمل] / ناحیه ثانی: [استفاده از قرص ضد بارداری ضرر به نفس داشته باشد]

✕ حرمت ضرر در حد قتل نفس:	✕ اما بعد...:
✕ صحیحه ابی ولاد الحناط:	✕ مرسله محمد بن عبد الله:
✕ اما ضرر در حد صدق عرفی:	✕ سند روایت:
✕ مناقشه اول:	✕ اما متن روایت:
✕ مناقشه دوم:	✕ اشکال به این استفاده:

محل بحث آنجایی است که ضرر عرفی صدق کند ولو به حد تلف و نقص عضو هم نرسیده باشد. همان ضرر هایی که اگر در صوم و وضو برای مکلف پیش می آمد شارع مقدس حکم به جواز افطار و تیمم می نمود.

از مرحوم شیخ انصاری نقل شد که ایشان برای حرمت این نوع ضرر ها ادعای اتفاق کرده اند.

بحث در این است که دلیل امثال مرحوم شیخ برای حرمت این نوع ضرر ها چیست؟ بله حرمت قتل نفس که شاه مصداق این بحث است حرام است و ادله بسیاری برای آن اقامه شده است. مثلاً:

حرمت ضرر در حد قتل نفس:

صحیحه ابی ولاد الحناط:

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي وَلَادٍ الْحَنَاطِ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ مُتَعَمِّدًا فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا.^۱

این روایت در باب وصایا نیز آمده است که برای آن ذیلی هم بیان شده است:

مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ أَبِي وَلَادٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ مُتَعَمِّدًا فَهُوَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا قُلْتُ إِنْ كَانَ أَوْصَى بِوَصِيَّةٍ ثُمَّ قَتَلَ نَفْسَهُ مِنْ سَاعَتِهِ تَنَفُّذُ وَصِيَّتِهِ قَالَ فَقَالَ إِنْ كَانَ أَوْصَى قَبْلَ أَنْ يُحْدِثَ حَدًّا فِي نَفْسِهِ مِنْ جِرَاحَةٍ أَوْ قَتْلٍ أُجِزَتْ وَصِيَّتُهُ فِي ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَ إِنْ كَانَ أَوْصَى بِوَصِيَّةٍ بَعْدَ مَا أَخَذَتْ فِي نَفْسِهِ مِنْ جِرَاحَةٍ أَوْ قَتْلٍ لَعَلَّهُ يَمُوتُ لَمْ تُجْزِ وَصِيَّتُهُ.^۲

خلاصه ضرر هایی که اولاً باعث قتل نفس شود ثانیاً باعث قطع عضو شود و ثالثاً باعث مرضها و شدائدی شود که منجر به قتل یا قطع عضو شود محل اختلاف نیست و ادله در حرمت آنها به اندازه کافی وجود دارد بحث در مورد ضررهایی است که صدق عرفی ضرر داشته باشد ولی به این اندازه نرسد.

اما ضرر در حد صدق عرفی:

بعضی خواسته اند از راه اینکه ضرر زدن به نفس، اذلال نفس است حرمت را استفاده کنند که در روایت فرموده اند:

و عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ عَنْ أَبِي بصيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى فَوَّضَ إِلَى الْمُؤْمِنِ كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا إِذْلَالَ نَفْسِهِ.^۳

اما استفاده حرمت برای این گونه ضرر ها از این روایت مشکل است چون در این روایت می شود مناقشه کرد:

مناقشه اول:

این روایت در مقام بیان حرمت تکلیفی نیست بلکه در مقام تربیت مومن است که خود را ذلیل نکند و این با شواهدی که در برخی دیگر از روایات دیده می شود سازگارتر است مثلاً در روایت دیگر فرموده اند:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عِيسَى عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ لَا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَذِلَّ نَفْسَهُ قِيلَ لَهُ وَ كَيْفَ يَذِلُّ نَفْسَهُ قَالَ يَتَعَرَّضُ لِمَا لَا يُطِيقُ.^۴

۱ - وسائل الشیعة؛ ج ۲۹؛ ص ۲۴

۲ - وسائل الشیعة، ج ۱۹، ص: ۳۷۸

۳ - وسائل الشیعة، ج ۱۶، ص: ۱۵۷

۴ - وسائل الشیعة؛ ج ۱۶؛ ص ۱۵۸

و عَنْ عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ مُصَلِّ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام لَا يَنْبَغِي لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَذِلَّ نَفْسَهُ قُلْتُ بِمَا يَذِلُّ نَفْسَهُ قَالَ يَدْخُلُ فِيهَا يَغْتَذِرُ مِنْهُ.^٥

مناقشه دوم:

ضرر هایی در حد صدق عرفی باشد و به حد تلف و نقص عضو نباشد معلوم نیست که حتماً اذلال به نفس هم باشد.

اما بعد....

در جلسه قبل ادله ای که مرحوم خوئی برای حرمت بیان می کند و البته بعداً اشکال می کنند بررسی می کردیم که به "مرسله محمد بن عبد الله" رسیدیم.

مرسله محمد بن عبد الله:

و عَنْ عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ مُصَلِّ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَخْبِرْنِي جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ لِمَ حَرَّمَ اللَّهُ الْخَمْرَ وَ الْمَيْتَةَ وَ الدَّمَ وَ لَحْمَ الْخَنزِيرِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى لَمْ يُحَرِّمْ ذَلِكَ عَلَى عِبَادِهِ وَ أَحَلَّ لَهُمْ مَا سِوَاهُ مِنْ رَغَبَةٍ مِنْهُ فِيمَا (حَرَّمَ عَلَيْهِمْ) وَ لَا زُهْدٍ فِيمَا (أَحَلَّ لَهُمْ) وَ لَكِنَّهُ خَلَقَ الْخَلْقَ (فَعَلِمَ) مَا تَقَوُّمُ بِهِ أَبْدَانُهُمْ وَ مَا يُصْلِحُهُمْ فَأَحَلَّهُ لَهُمْ وَ أَبَاخَهُ تَقْضُلًا مِنْهُ عَلَيْهِمْ بِهِ لِصُلَاحَتِهِمْ وَ عَلِمَ مَا يَضُرُّهُمْ فَتَهَاظُهُمْ عَنْهُ وَ حَرَّمَ عَلَيْهِمْ ثُمَّ أَبَاخَهُ لِلْمُضْطَرِّ وَ أَحَلَّهُ لَهُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي لَا يَقُومُ بَدَنُهُ إِلَّا بِهِ فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَنَا مِنْهُ بِقَدْرِ الْبُلْغَةِ لَا عَبْرَ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ أَمَّا الْمَيْتَةُ فَإِنَّهُ لَا يَذِمُّهَا أَحَدٌ إِلَّا ضَعْفَ بَدَنِهِ وَ نَحَلَ جِسْمَهُ وَ وَهَتْ قُوَّتُهُ وَ انْقَطَعَ نَسْلُهُ وَ لَا يَمُوتُ أَكَلِ الْمَيْتَةِ إِلَّا فِجَاءَةً وَ أَمَّا الدَّمُ فَإِنَّهُ يُورِثُ أَكْلُهُ الْمَاءَ الْأَضْفَرَ (وَ يُخْرِجُ الْقَمَّ وَ يُنْتِنُ الرِّيحَ وَ يُسِيئُ الْخُلُقَ) وَ يُورِثُ الْكَلْبَ وَ الْفَسْوَةَ فِي الْقَلْبِ وَ قِلَّةَ الرَّافَةِ وَ الرَّحْمَةَ حَتَّى لَا يُؤْمِنَ أَنْ يَقْتُلَ وَلَدَهُ وَ وَالِدِيهِ وَ لَا يُؤْمِنَ عَلَى حِمِيهِ وَ لَا يُؤْمِنَ عَلَى مَنْ يَصْحَبُهُ وَ أَمَّا لَحْمُ الْخَنزِيرِ فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى مَسَخَ قَوْمًا فِي صُورٍ شَتَّى مِثْلَ الْخَنزِيرِ وَ الْقِرْدِ وَ الدِّبِ (وَ مَا كَانَ مِنَ الْمُسُوخِ) ثُمَّ نَحَى عَنْ أَكْلِهِ لِلْمَثَلَةِ لِكَيْلَا يَلْتَقِعَ النَّاسُ (بِهِ وَ لَا يَسْتَخَفُّوا بِعُقُوبَتِهِ) وَ أَمَّا الْخَمْرُ فَإِنَّهُ حَرَّمَهَا لِفِجَالِهَا وَ فَسَادِهَا وَ قَالَ مُدْمِنُ الْخَمْرِ كَعَابِدٍ وَثَنَ يُورِثُهُ الْإِزْعَاشَ وَ يَذْهَبُ بِنُورِهِ وَ يَهْدِمُ مَرْوَعَتَهُ وَ يَجْعَلُهُ عَلَى أَنْ يَجْسَرَ عَلَى الْمَحَارِمِ مِنْ سَفْكِ الدِّمَاءِ وَ رُكُوبِ الزَّنا وَ لَا يُؤْمِنُ إِذَا سَكَرَ أَنْ يَثْبَ عَلَى حَرَمِهِ وَ هُوَ لَا يَعْقِلُ ذَلِكَ وَ الْخَمْرُ لَا يَزْدَادُ شَارِبَهَا إِلَّا كَلًّا شَرًّا.^٦

سند روایت:

آن سندی که در کافی نقل شده است مرسله است. سند از این قرار است:

و مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ وَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ إِسْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ جَمِيعاً عَنْ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام

اما اسناد دیگری هم برای این روایت بیان شده است که اشکال مرسله بودن را ندارد ولی با این وجود به لحاظ بررسی راویان آن اسناد باز هم خالی از اشکال نیست. مثلاً "بن عراف عن ابیه" وثاقت ثابتی ندارد. مرحوم خوئی وقتی در مورد این شخصیت بحث می کنند در نهایت به نحوی خارج می شوند که بطور کلی او را بی اعتبار نمی دانند و تاحدی مورد اعتبار می دانند هر چند اگر روایت منحصر در این شخصیت باشد شاید اعتماد مشکل باشد.

اما متن روایت:

با صرف نظر از اشکال سندی که به این روایت وارد است متن آن را بررسی کنیم؛

حاصل از روایت و نوع استفاده از آن به این شکل بود:

حضرت فرموده اند: شارع مقدس مثلاً میتة یا لحم خنزیر و ... را حرام کرده است چون برای انسان ضرر داشته است.

اشکال به این استفاده:

مرحوم خوئی فرموده اند:

❖ فرما يستدل بها لحمة الإضرار بالنفس، لكون الظاهر منها أن علة حرمة المحرمات هي إضرارها، فالحرمة تدور مداره، و لكن التأمل فيها يشهد بعدم دلالتها على حرمة الإضرار بالنفس، فان المستفاد منها ان الحكمة في تحريم جملة من الأشياء كونها مضرّة بنوعها، لا ان الضرر موضوع للتحريم. و الذي يدلنا على هذا أمور:

(الأول-) أن الضرر لو كان علة للتحريم يستفاد عدم حرمة الميتة من نفس هذه الرواية، لأن المذكور فيها ترتب الضرر على إدمانها، فلزم عدم حرمة الميتة من غير الإدمان، لأن العلة المنصوصة كما توجب توسعة الحكم توجب تضييقه أيضاً، فإذا ورد أن الخمر حرام لكونه مسكراً، فالتعليل المذكور كما يدل على حرمة غير الخمر من المسكرات، يدل على عدم حرمة الخمر إن لم يكن فيه سكر. و هذا من حيث القاعدة مع قطع النظر عن النص الخاص الدال على حرمة الخمر قليلاً و كثيراً.

(الثاني-) أنه لو كان الضرر علة للتحريم كانت الحرمة دائرة مدار الضرر، فإذا انتفى الضرر في مورد انتفت الحرمة. و لازم ذلك أن لا يحرم قليل من الميتة مثلاً بمقدار تقطع بعدم ترتب الضرر عليه، مع أن ذلك خلاف الضرورة من الدين.

^٥ - همان

^٦ - وسائل الشیعة، ج ٢٤، ص: ٩٩

(الثالث) - أنا نقطع بعدم كون الميتة بجميع اقسامها مضرّة للبدن، فإذا ذبح حيوان إلى غير جهة القبلة، فهل يحتمل أن يكون أكله مضرّاً بالبدن مع التعمد في ذبحه إلى غير جهة القبلة، و غير مضر مع عدم التعمد في ذلك، أو يحتمل أن يكون مضرّاً في حال التمكن من الاستقبال و غير مضر في حال العجز عنه.

(الرابع) - ما ورد في الروايات من ترتب الضرر على أكل جملة من الأشياء، كتناول الجبن في النهار و إدمان أكل السمك و أكل التفاح الحامض إلى غير ذلك مما ورد في الأطعمة و الأشرية، فراجع أبواب الأطعمة و الأشرية من الوسائل، مع انه لا خلاف و لا إشكال في جواز أكلها.^٧

حاصله:

نمی شود ضرر در این روایت علت برای حکم باشد بلکه باید حکمت برای آن باشد و برای این کلام شواهدی هم وجود دارد؛

اولاً: یکی از مواردی را که در این روایت تحریم کرده اند این است که ادمان بر اكل ميتة حرام است خب از این عبارت اگر قرار باشد علت حکم باشد می توان برداشت کرد که اگر ادمان بر اكل نباشد حکم حرمت نیز نخواهد بود چون "العلة تخصص كما انه تعميم" و حال آنکه این معنا خلاف آیات و روایات دیگر است

ثانياً: اگر قرار باشد ضرر علت برای این حکم باشد می توان بر عهده این روایت گذاشت که اگر مقداری از ميتة که قطع به عدم ضرر آن می رود استفاده شود به موجب علت نباید حرمتی هم در کار باشد و باز هم این خلاف است.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راههای تحدید نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حبوب و اقراص / ناحیه اولی: [مانعت قرص ها و داروها از حمل] / ناحیه ثانی: [استفاده از قرص ضد بارداری ضرر به نفس داشته باشد]

✕ حرمت اضرار به نفس:

✕ فرق بین حکمت و علت:

✕ استاد:

✕ اما....!

حرمت اضرار به نفس:

فرق بین حکمت و علت:

در بحث مفاهیم یکی از مفهومی ها مفهوم علت است در مباحث اصولی ذیل این بحث بیشتر در مورد فرق بین علت و حکمت بحث شده است. مرحوم خوبی استدلال شاید مشهور را به روایت مفضل بن عمر قبول نکردند و فرمودند: جمله "ضرر" در روایت به عنوان حکمت بیان شده است و نه اینکه به عنوان علت باشد تا حکم دایر مدار آن شود. و در ادامه شواهدی را برای ادعای خود اقامه کرده اند.

استاد:

شواهدی که مرحوم خوبی آورده اند برای بحث کلی خوب است و استدلال مشهور را دفع می کند. چون اگر علت می بود معلول پشت سر آن حاصل می شد یعنی اگر ضرر و اضرار علت حکم باشد به محض تحقق ضرر حکم به حرمت می آمد اما این ضرر و اضرار در روایت به عنوان حکمت است و فرق هایی بین علت و حکمت وجود دارد.

در علت گفته می شود هم معمم است و هم مخصوص است اما در حکمت چنین نیست اگر حکمی بخاطر حکمتی جعل شده باشد حکم دایر مدار آن حکمت نیست لذا در جایی که حکمت باشد نمی شود از موضوعی به موضوع دیگر تعدی کرد.

اما....!

کلام مرحوم خوبی تا این اندازه که از موضوعی به موضوع دیگر نمی شود تعدی کرد صحیح است اما آیا نمی شود از این بیان حکمت کشف کرد که اصل ضرر زدن حرام است؟! یعنی اصلاً به موضوعات کاری نداریم. نمی گوییم مثلاً میته حرام است یا خون حرام است و بلکه منظور خود حرمت ضرر و اضرار را آیا نمی شود از این بیان حکمت فهمید؟!

در دفاع از مشهور می توان چنین گفت که کلام مشهور این نیست که فلان عمل چون ضرر است حرام است یا فلان عمل چون اضرار نیست پس حرام نیست بلکه گفته آنها این است که اصل ضرر زدن و اضرار حرام است.^۱

اضرار ولو به عنوان حکمت در روایت آمده باشد ولی چون مبعوض شارع مقدس است پس حرام است.

لذا می شود از روایت استفاده کرد که ضرر زدن به نفس حرام است اما اینکه چه کاری ضرر است و چه کاری چون ضرر است حرام است را از این روایت نمی شود استفاده کرد.

به عبارت دیگر حکم در موضوعات دیگر غیر از موضوعاتی که در روایت آمده است را نمی شود استفاده کرد اما حکم کلی و کبروی حرمت ضرر را می شود از این روایت استفاده کرد [البته در فرضی که سند این روایت درست شود!!]

مثلاً ممکن است سوال شود آیا سیگار کشیدن حرام است؟ در جواب گفته می شود حرمت سیگار از روایت استفاده نمی شود اما ضرر زدن حرام است. حال اگر سیگار ضرر باشد حرام است و اگر نباشد حرام نیست.

^۱ - زیاده:

مانند اینکه عنوان هتک به مسجد حرام شده است اما اینکه آیا حتاً نجس کردن مسجد حرام است یا نیست بستگی به این دارد که هتک باشد یا نباشد یعنی تشخیص موضوعات هتک به دست عرف است و از جانب شارع صرفاً عنوان کلی حکم بیان شده است.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين سيما بقیة الله فی الارضین و اللعن على اعدائهم اجمعین
و لاحول و لا قوة الا بالله العلی العظيم.

سقط جنین / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راههای تحدید نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / دیه عزل / راه دوم: حیوب و اقراض / ناحیه اولی: [مانعت قرص ها و داروها از حمل] / ناحیه ثانی: [استفاده از قرص ضد بارداری ضرر به نفس داشته باشد]

- ✗ حرمت اضرار به نفس: استاد:
- ✗ روایت تحف العقول: اشکال دیگر:
- ✗ روایت مرسله مرحوم صدوق: ✗ آیه ۱۱۸ سوره نحل:
- ✗ اشکالاتی که به استفاده از این روایت کرده اند:

حرمت اضرار به نفس:

جایی که حکمت بیان شده باشد نمی شود حکم را از موضوعی به موضوع دیگر سرایت داد اما اینکه اصل عنوان حکمتی که بیان شده است از مبغوضات شارع است مسلم است. در این روایت هم از حرمت اضرار در میتة نمی شود حرمت اضرار به نفس در از جهت مثلاً قرص های ضد بارداری را استفاده کرد اما اینکه اصل اضرار مبغوض مولى است و طبعاً حرام نیز می باشد را می شود از این بیان حکمت استفاده کرد. در کنار این روایت چند روایت دیگر هم هست که قابل بررسی است:

روایت تحف العقول:

﴿ فَأَمَّا مَا يَحِلُّ وَيَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَكْلُهُ مِمَّا أَخْرَجَتْ الْأَرْضُ فَتَلَاثَةُ صُئُوفٍ مِنَ الْأَغْذِيَةِ صُنْفٌ مِّنْهَا جَمِيعُ الْحَبِّ كُلِّهِ مِنَ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالْأَرْزِ وَالْجَمَصِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صُئُوفِ الْحَبِّ وَ صُئُوفِ السَّمَاوِيَّاتِ وَ غَيْرِهَا كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْحَبِّ وَمِمَّا يَكُونُ فِيهِ غَدَاءُ الْإِنْسَانِ فِي بَدَنِهِ وَ قُوَّتُهُ فَحَلَالٌ أَكْلُهُ وَ كُلُّ شَيْءٍ يَكُونُ فِيهِ الْمَضَرَّةُ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي بَدَنِهِ فَحَرَامٌ أَكْلُهُ إِلَّا فِي حَالِ الضَّرُورَةِ وَ الصَّنْفُ الثَّانِي مِمَّا أَخْرَجَتِ الْأَرْضُ مِنْ جَمِيعِ صُئُوفِ الثِّمَارِ كُلِّهَا مِمَّا يَكُونُ فِيهِ غَدَاءُ الْإِنْسَانِ وَ مَنَعَةٌ لَهُ وَ قُوَّتُهُ بِهِ فَحَلَالٌ أَكْلُهُ وَ مَا كَانَ فِيهِ الْمَضَرَّةُ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي أَكْلِهِ فَحَرَامٌ أَكْلُهُ وَ الصَّنْفُ الثَّالِثُ جَمِيعُ صُئُوفِ الثُّبُولِ وَ النَّبَاتِ وَ كُلِّ شَيْءٍ تُثْبِتُ الْأَرْضُ مِنَ الثُّبُولِ كُلِّهَا مِمَّا فِيهِ مَنَافِعُ الْإِنْسَانِ وَ غَدَاءٌ لَهُ فَحَلَالٌ أَكْلُهُ وَ مَا كَانَ مِنْ صُئُوفِ الثُّبُولِ وَمِمَّا فِيهِ الْمَضَرَّةُ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي أَكْلِهِ فَطَيَّرَ بَقُولِ السُّمُومِ الْقَاتِلَةِ وَ طَيَّرَ الذِّفْلَى وَ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ صُئُوفِ السَّيِّئِ الْقَاتِلِ فَحَرَامٌ أَكْلُهُ.^۱

در این روایت نیز همین کبری بیان شده است که اگر سند این روایت درست می بود از جهت دلالت خیلی روشن بود. مشکلی که در این روایت گفته شده است این است که این روایت فقط در کتاب "تحف العقول" آمده است. و همچنین در دعائم الاسلام هم این روایت آمده است که باز هم از جهت سندی کمکی نمی کند. و گاهی هم به تکرار های در روایت استناد شده است و روایت را مضطرب گفته اند.

روایت مرسله مرحوم صدوق:

﴿ قَالَ الصَّدُوقُ وَ قَالَ ﷺ كُلَّمَا أَضَرَّ بِهِ الصَّوْمُ فَلَا فِطَارَ لَهُ وَاجِبٌ.^۲

هر کسی یا هر زمانی که برای فردی روزه مضر باشد افطار برای او واجب است. نکته ای که قابل استناد است اینکه چون مضر بوده است افطار واجب شده است

اشکالاتی که به استفاده از این روایت کرده اند:

اولاً: مرسله است و سنداً مشکل دار می شود

ثانیاً: افطار که در این روایت گفته شده است به این معنا نیست که اگر افطار را ترک کند مرتکب حرام شده است چنین ظهوری در روایت نیست.

تصویری که از روایت می شود ارائه داد این است که اگر کسی روزه برای او ضرری باشد و روزه بگیرد روزه او صحیح نیست یعنی روزه برای او امر ندارد لذا چون این روزه مأمور به نیست افطار واجب می شود یعنی اگر بخواهد روزه مشروع نیت کند تشریع می شود و مرتکب حرام شده است لذا باید افطار کند. در نتیجه روزه حرام نشده است بلکه این نیت روزه است که اگر نیت کند تشریع می شود.

استاد:

شاید تاملی که در انتهای گفته اند اشاره به این باشد که این ترجمه خلاف ظاهر روایت است. "الافطار له واجب". ظهور عبارت در این است که شرط صحت روزه این است که ضرری نباشد و اگر روزه ضرری باشد این روزه نیست خلاصه اینکه استفاده حرمت تشریع از روایت شود مشکل است.

مگر اینکه افطار را اعم از این بدانیم که در نیت هم نباید نیت روزه کند که در این صورت شاید تشریع تصویر شود ولی باز هم خلاف ظاهر شده است چون ظهور افطار نیت را شامل نمی شود. کسی که نیت روزه نمی کند را نمی گویند روزه را افطار کرده است.

۱ - تحف العقول، النص، ص: ۳۳۷

۲ - وسائل الشیعة، ج ۱۰، ص: ۲۱۹

اشکال دیگر:

اگر قرار باشد این روایت درست باشد خب باز هم به الغاء خصوصیت نیاز داریم یعنی باید از روزه تعدی به دیگر موضوعات کنیم گرچه شاید این تعدی مشکل نباشد چون گفته می شود روزه با آن اهمیتی که دارد با وجود ضرر مرتفع شده است و حتی ادعا کرده اند که روزه حرام می شود پس به طریق اولی امور مباح اگر ضرر داشته باشد حکم حرمت بر آن مترتب شود. اشکالی که می شود این است که شاید شارع در روزه خصوصیتی دیده باشد و آن را منحصر در غیر ضرر کرده باشد و شاید این خصوصیت در غیر روزه نباشد. خلاصه استفاده حکم کلی از این روایت مشکل است.

آیه ۱۱۸ سوره نحل:

﴿... وَ مَا ظَلَمْنَاهُمْ وَ لَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ^۳﴾

نحوه استفاده از روایت به این شکل است که ظلم حرام است و اضرار به نفس از مصادیق ظلم به نفس است.

^۳ - در سه آیه مضمون این عبارت تکرار شده است

هود : ۱۰۱ وَ مَا ظَلَمْنَاهُمْ وَ لَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَ مَا زَادُوهُمْ غَيْرَ تَتْبِيبٍ
النحل : ۱۱۸ وَ عَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَزَمْنَا مَا فَصَّصْنَا عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَ مَا ظَلَمْنَاهُمْ وَ لَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ
الزخرف : ۷۶ وَ مَا ظَلَمْنَاهُمْ وَ لَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبيت تكثير نسل / جواز و مشروعيت تحديد نسل / راههای تحديد نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حبوب و اقراص / ناحیه اولی: [مانعت قرص ها و داروها از حمل] / ناحیه ثانی: [استفاده از قرص ضد بارداری ضرر به نفس داشته باشد] / حرمت اضرار به نفس

اضرار به نفس:

استفاده اضرار به نفس در خصوص روایت مورد بحث

اما مرسله محمد بن عبد الله: [سند دیگرش مفصل بن عمر است]

و عَنْ عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ..... وَ لَكِنَّهُ خَلَقَ الْخَلْقَ (فَعَلِمَ) مَا تَقُومُ بِهِ أَبْدَانُهُمْ وَ مَا يُضْلِحُهُمْ فَأَحْلَاهُ لَهُمْ وَ أَبَا حَهُ تَقْضُلًا مِنْهُ عَلَيْهِمْ بِهِ لِمُضْلَحَتِهِمْ وَ عَلِمَ مَا يَضُرُّهُمْ فَفَنَاهُمْ عَنْهُ وَ حَرَمَهُ عَلَيْهِمْ.....^۱

مرحوم خوبی فرموده بودند از این روایت بخاطر اینکه در مقام بیان حکمت است نمی شود برای حرمت اضرار به نفس استفاده کرد. چون هر گاه مقتضی ضرر حاصل شود حکم حرمت باید جاری شود و وقتی علت محسوب نشود اقتضاء ضرر، برای اجرای حکم حرمت ثابت نیست. در علت همین مقدار که مقتضی باشد برای حصول معلول کافی است که این مطلب در غیر علت تامه صحیح نیست.

استاد:

اینکه حکمت است و علت نیست قبول است ولی از همین علت بودن هم می شود استفاده کرد که شارع محرماتی را حرام کرده است چون نوعاً موجب اضرار هستند از این فهمیده می شود که شارع به این جهت عنایت دارد و نمی خواهد مردم به ضرر بیوفتنند به عبارتی می شود استفاده کرد ضرر مبعوض مولی است یعنی این شارعی که در این مقدار از ضرر، ولو از جانب خوردن میته یا خون یا باشد حکم ضرر را بار کرده است آیا اگر کسی بخواهد به خودش ضرر وارد کند را حکم به حرمت نمی کند؟! آیا می شود در مورد چنین شارعی گفت که او در مورد ضرر شخصی اجازه داده است در حالی که در ضرر هایی مثلاً حتی کمتر مانند اکل میته و اکل دم حرمت داده است؟!

^۱ - وسائل الشیعة، ج ۲۴، ص: ۹۹

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد وآله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راههای تحدید نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حبوب و اقراص / ناحیه اولی: [عانت قرص ها و داروها از حمل] / ناحیه ثانی: [استفاده از قرص ضد بارداری ضرر به نفس داشته باشد] / حرمت اضرار به نفس

جلسه چهاردهم [۳۷]

اضرار به نفس:

استفاده اضرار به نفس در خصوص روایت مورد بحث

اما مرسله محمد بن عبد الله: [سند دیگرش مفضل بن عمر است]

و عَنْ عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قُلْتُ لِأَيِّ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ لِكَيْتَهُ خَلَقَ الْخَلْقَ (فَعَلِمَ) مَا تَقُومُ بِهِ أَبْدَانُهُمْ وَ مَا يُلْصِقُهُمْ فَأَحَلَّهُ لَهُمْ وَ أَبَاحَهُ تَقْضَا مِنْهُ عَلَيْهِمْ بِهِ لِمُصْلَحَتِهِمْ وَ عَلِمَ مَا يَضُرُّهُمْ فَتَنَاهُمْ عَنْهُ وَ حَرَّمَهُ عَلَيْهِمْ.....^۱

مرحوم خوبی فرموده بودند از این روایت بخاطر اینکه در مقام بیان حکمت است نمی شود برای حرمت اضرار به نفس استفاده کرد. چون هر گاه مقتضی ضرر حاصل شود حکم حرمت باید جاری شود و وقتی علت محسوب نشود اقتضاء ضرر، برای اجرای حکم حرمت ثابت نیست. در علت همین مقدار که مقتضی باشد برای حصول معلول کافی است که این مطلب در غیر علت تامه صحیح نیست.

استاد:

اینکه حکمت است و علت نیست قبول است ولی از همین علت بودن هم می شود استفاده کرد که شارع محرماتی را حرام کرده است چون نوعاً موجب اضرار هستند از این فهمیده می شود که شارع به این جهت عنایت دارد و نمی خواهد مردم به ضرر بیوفتند به عبارتی می شود استفاده کرد ضرر مبغوض مولی است یعنی این شارعی که در این مقدار از ضرر، ولو از جانب خوردن میته یا خون یا باشد حکم ضرر را بار کرده است آیا اگر کسی بخواهد به خودش ضرر وارد کند را حکم به حرمت نمی کند؟! آیا می شود در مورد چنین شارعی گفت که او در مورد ضرر شخصی اجازه داده است در حالی که در ضرر هایی مثلاً حتی کمتر مانند اکل میته و اکل دم حرمت داده است؟!!

۱ - وسائل الشیعة، ج ۲۴، ص: ۹۹

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوئيت تكثير نسل / جواز و مشروعيت تحديد نسل / راهای تحديد نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حبوب و اقراص / ناحیه اولی: [مانعت قرص ها و داروها از حمل] / ناحیه ثانی: [استفاده از قرص ضد بارداری ضرر به نفس داشته باشد] / حرمت اضرار به نفس

✖ بررسی فتوای فقهاء: ۱
✖ تحریر محل بحث: ۱
✖ استدلال به بعض از آیات: ۱

ادامه بحث در؛ "حرمت اضرار به نفس":

بررسی فتوای فقهاء:

این بحث در کتاب "اطعمه و اشربه" مطرح شده است یعنی به مناسبت با مأكولات و مشروبات حرام بحث ضرر به نفس، از فروعات فقه آن آمده است.

منهاج الصالحین:

تحریر الوسيلة:

خلاصه به لحاظ فتاوی فقهاء تفصیلی به چشم می خورد مبنی بر اینکه بین ضرر بلیغ و ضرر غیر بلیغ فرق است. و مثالهایی که برای ضرر بلیغ بیان می کنند مانند قطع عضو و مانند آن بیان شده است.

تحریر محل بحث:

راهی را که ما در پیش گرفتیم این بود که آیا ضرر غیر بلیغ حرام است؟ که اگر این مساله ثابت شود ضرر بلیغ بطریق اولی ثابت خواهد شد. مثلاً عملی را مرتکب شود که مریض شود و بعداً از آن مریضی نجات پیدا کند و کار به هلاکت و مثلاً قطع عضو برای او نکشد. یا مثلاً جرحتی را به خود وارد کند که بعداً خوب می شود آیا وارد کردن این جراحت بر او جائز است؟ یا مثلاً خود را به نحو دائمی عقیق کند که آیه الله سیستمی در صورتی که مستلزم قطع عضو نباشد این عمل را حرام نمی دانند.

استدلال به بعض از آیات:

کبری:

از بعضی از آیات شریفه استفاده می شود که یکی از محرمات ظلم به نفس است.

صغری:

اضرار به نفس مصداق ظلم به نفس است.

۱ - منهاج الصالحین (السیستانی)، ج ۳، ص: ۳۰۰

مسألة ۹۱۲: یحرم استعمال کل ما یضر ضرراً بلیغاً بالإنسان، سواء أکان موجباً للهلاک کتناول السموم القاتلة و کشرب الحامل ما یوجب سقوط الجنین، أم کان موجباً لتعطیل بعض الأعضاء أو فقدان بعض الحواس، کاستعمال ما یوجب شلل الید أو عمی العین، و الأحوط عدم استعمال الرجل أو المرأة ما یجعله عقیباً لا یقدر علی التناسل و الانجاب و إن کان جوازه فی حد ذاته لا یخلو عن وجه.

مسألة ۹۱۳: لا فرق فی حرمة استعمال المضر بالخذ المتقدم بین معلوم الضرر و مظنونه بل و محتمله أيضاً إذا کان احتمالاً معتدلاً به عند العقلاء و لو بلحاظ الاهتام بالمحتمل بحیث أوجب الخوف عندهم، و کذا لا فرق بین أن یتناول المضر المتربط علیه عاجلاً أو بعد مدة.

مسألة ۹۱۴: یتجوز للمریض ان یتداوی بما یحتمل فیهِ الضرر البلیغ و یؤدي إلیهِ أحياناً إذا استصوبه له الطیب الموثوق به بعد موازنته بین درجتي النفع و الضرر احتمالاً و محتملاً، بل یتجوز له المعالجة بما یؤدي إلی الضرر البلیغ إذا کان ما یدفع به أعظم ضرراً و أشد خطراً، و من هذا القبیل قطع بعض الأعضاء دفعاً للسرایة المؤدیة إلی الهلاک، و لكن یشترط فی ذلك أيضاً أن یتناول المضر علیه عقلاً، بأن یتناول العمل صادراً برأی الطیب الحاذق المحتاط غیر المتسامح و لا المتهور.

مسألة ۹۱۵: ما کان کثیره یضر ضرراً بلیغاً دون قلیله یحرم کثیره دون قلیله، و لو فرض العکس کان بالعکس، و کذا ما یضر منفرداً لا منضماً مع غیره یحرم منفرداً لا منضماً، و ما کان بالعکس کان بالعکس.

مسألة ۹۱۶: ما لا یضر تناوله مرة أو مرتین مثلاً، و لكن یضر إدمانه و تکرر تناوله و التعود به یحرم تکراره المضر خاصة.

۲ - تحریر الوسيلة، ج ۲، ص: ۱۶۳

مسألة ۵: ما کان یضر کثیره دون قلیله یحرم کثیره المضر دون قلیله غیر المضر، و لو فرض العکس کان بالعکس، و کذا ما یضر منفرداً لا منضماً مع غیره یحرم منفرداً، و ما کان بالعکس کان بالعکس.

مسألة ۶: ما لا یضر تناوله مرة أو مرتین مثلاً لكن یضر إدمانه و زیادة تکریره و التعود به یحرم تکریره المضر خاصة.

مسألة ۷: یحرم أكل الطین، و هو التراب المختلط بالماء حال بلته، و کذا الدر، و هو الطین الیابس، و یلحق بحما التراب علی الأحوط و إن کان عدم الإلحاق لا یخلو من قوة إلا مع إضراره، و لا بأس بما یختلط به الحنطة أو الشعیر مثلاً من التراب و المدر و صاراً دقیقاً و استهلاك فیهِ، و کذا ما یتناول علی وجه الفواکه و نحوها من التراب و الغبار، و کذا الطین الممتزج بالماء- المتوحدل- الباقی علی إطلاقه، نعم لو أحس ذائقته الأجزاء الطینیة حین الشرب فالأحوط الاجتناب إلی أن یتناول و إن کان الأقرب جواز شربه مع الاستهلاك.

نتیجه:

همانطور که ظلم به نفس حرام است اضرار به آن هم حرام است.

اشکال:

ظلم به چه معنا است؟

وقوع ظلم در زمانی اتفاق می افتد که قبل از آن حقی اثبات شده باشد و در مرحله بعد آن حق ظلم شود.

حال این صحیح است که معصیت و نافرمانی خداوند متعال ظلم است چون در مرحله قبل برای خداوند متعال حقی مبنی بر حق اطاعت ثابت شده است لذا اگر این حق نافرمانی شود ظلم صورت می گیرد اما در مورد حرمت ضرر به نفس، این اول کلام است هنوز در مقام این هستیم که حرمت آن را اثبات کنیم. شاید بتوان بر مبنای قاعده سلطان چنین گفت که همانطور که انسان هر جوری که می خواهد می تواند در مال خود تصرف کند در تصرف نفس هم همان کلام جاری باشد. یعنی همانطور که شخص می تواند در مال خود تصرف کند و آن را تلافی کند و هدر دهد در نفس نیز چنین باشد به آنجایی که شارع مانع شده باشد منع ثابت باشد مثلاً در حد اتلاف نفس را مانع شده است این مقدار قبول است اما در مورد اضرار غیر بلیغ هنوز دلیلی بر حرمت و ممانعت شارع که تمام باشد ارائه نکردیم.

لذا با توجه به اموری که بیان شد باید ظلم در آیات را منحصر در جایی کنیم که قبلاً حرمت و ممانعت در آن ثابت شده باشد یا گفته شود قبلاً حقی ثابت شده است و ضایع کردن آن حرام شده است اما در مقام هنوز حقی یا ممانعتی ثابت نشده است.

در نتیجه:

عمده ادله ای که می شود در مقام ارائه کرد همان روایات است که اگر از حیث سند و دلالت تمام باشد قبول و الا حرمت اضرار به نفس ثابت نمی شود

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقیة الله فی الارضین و اللعن على اعدائهم اجمعین
و لاحول و لا قوة الا بالله العلی العظيم.

سقط جنین / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راههای تحدید نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حبوب و اقراص / ناحیه اولی: [مانعت قرص ها و داروها از حمل] / ناحیه ثانی: [استفاده از قرص ضد بارداری ضرر به نفس داشته باشد]

- | | |
|-------------------------------------|-------------------------------|
| اما مرسله محمد بن عبد الله: ۱ | ✕ قول ابن غضائری: ۲ |
| قول مرحوم نجاشی: ۱ | ✕ قول مرحوم شیخ مفید: ۲ |
| قول مرحوم شیخ طوسی: ۱ | |

ادامه بحث در؛ "حرمت اضرار به نفس":

در جلسات قبل وقتی بحث از روایات به میان آمد یکی از روایاتی که مورد بحث قرار گرفت "مرسله محمد بن عبد الله" بود که در سند دیگری از این روایات "مفضل بن عمر" و عده ای دیگر قرار دارند. بحث رجالی در رابطه با این سند باقی ماند.

اما مرسله محمد بن عبد الله:

و عَنْ عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ مُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قُلْتُ لِأَيِّ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ لَكِنَّهُ خَلَقَ الْخَلْقَ (فَعَلِمَ) مَا تَقَوْمُ بِهِ أَبْدَانَهُمْ وَ مَا يُضْلِحُهُمْ فَأَخْلَهُ لَهُمْ وَ أَبَا حَهُ تَفَضُّلاً مِنْهُ عَلَيْهِمْ بِهِ لِمُضْلَحَتِهِمْ وَ عَلِمَ مَا يَضُرُّهُمْ فَتَنَاهُمْ عَنْهُ وَ حَرَّمَهُ عَلَيْهِمْ.....^۱

سند روایت:

"مفضل بن عمر"

مرحوم خویی در معجم الرجال در نجات و نتیجه ای که در مورد ایشان می گیرند "ثقة" است. یعنی مرحوم خویی با بررسی های خود به وثاقت "مفضل بن عمر" اقرار کرده اند.

اما در مورد مفضل بن عمر هم روایات مختلف است و هم اقوال رجالیون در مورد ایشان مختلف شده است

مرحوم نجاشی مستند به ادله ای ایشان تضعیف می کند.

ابن غضائری نیز ایشان را در رجالش تضعیف کرده است.

در مقابل رجالیون دیگری مانند شیخ در فهرست و رجالش گرچه توثیق صریحی ندارند ولی به نحوی بحث می کنند که به نظر می رسد که اشکالی نداشته باشد.

قول مرحوم نجاشی:

❖ قال النجاشي: مفضل بن عمر أبو عبد الله، قيل أبو محمد الجعفي، كوفي فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يعبأ به، و قيل: إنه كان خطيباً، و قد ذكرت له مصنفات لا يعول عليها، و إنما ذكرنا للشرط الذي قدمناه، كتاب ما افترض الله الجوارح من الإيمان و هو كتاب الإيمان و الإسلام، و الرواية له مضطربون الرواية له.^۲

مضطرب الرواية: به دو نوع تفسیر شده است اول اینکه عبارات روایت او با هم سازگاری نداشته باشد و دوم اینکه دو نوع روایت نقل کرده باشد که مثلاً مخالف و متقابل با هم باشند که مرحوم خویی تفسیر دوم را مغل به وثاقت راوی نمی داند.

خطابی: به پیروان "ابن ابی الخطاب" گفته می شود که او از کسانی بوده است که به امامت جناب اسماعیل بن جعفر، فرزند امام صادق علیه السلام دعوت می کرد که البته تنها این عمل از او صادر نبوده است بلکه در کنار آن بسیاری از معتقدات را انکار کرده است و اقوال خاصی را که موافقت با شریعت نداشته است را ترویج می کرد. و در ذم او روایات متعدد وارد شده است.

قول مرحوم شیخ طوسی:

ایشان در کتاب فهرست خود که به لحاظ تاریخی بر مرحوم نجاشی مقدم است می فرمایند:

۱ - وسائل الشیعة، ج ۲۴، ص: ۹۹

۲ - معجم رجال الحديث ج: ۱۸ ص: ۲۹۲

❖ و قال الشيخ: (المفضل) بن عمر له وصية يروىها، أخبرنا بها ابن أبي جيد عن محمد بن الحسن عن الصفار و الحسن بن متيل عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان، عنه، و له كتاب، أخبرنا به جماعة عن التلعكبري، عن ابن همام، عن حميد، عن أحمد بن الحسن البصري، عن أبي شعيب المحاملي، عنه.^۳

همانطور که می بینید مرحوم شیخ در فهرست در مورد مفضل بن عمر ساکت است.

❖ و ذكره في رجاله تارة: في أصحاب الصادق عليه السلام قائلًا: مفضل بن عمر الجعفي الكوفي. و أخرى: في أصحاب الكاظم عليه السلام قائلًا: مفضل بن عمر، لقي أبا عبد الله عليه السلام. و عده البرقي في أصحاب الصادق عليه السلام قائلًا: المفضل بن عمر الجعفي مولى، كوفي.^۴ مرحوم شیخ در کتاب رجالشان مفضل را از اصحاب امام صادق علیه السلام و از اصحاب امام کاظم علیه السلام ذکر کرده است و از تضعیف یا توثیق او ساکت است.

❖ و عده الشيخ (الطوسي) من الممدوحين و روى بإسناده عن هشام بن الأحمر قال: حملت إلى أبي إبراهيم عليه السلام إلى المدينة أموالاً فقال: ردها فادفعها إلى المفضل بن عمر، فردتها إلى الجعفي فحططتها على باب المفضل، الغيبة: فصل في ذكر طرف من أخبار السفراء، في ذكر الممدوحين.^۵ اما از بعضی از کلمات مرحوم شیخ در کتاب غیبت ایشان فهمیده می شود که ایشان مایل به این است که مفضل بن عمر را موثق بدانند. ایشان در نقلی می فرمایند فردی مقداری از اموال را نزد امام آورد اما حضرف فرمودند آن اموال را به مفضل بن عمر بده و او اموال را به مفضل پرداخت کرد. از این عبارت می شود استفاده کرد که مفضل بن عمر امین امام بوده است چون در کافی^۶ نقلی را بیان می کند که روزی بین دو نفر از اصحاب اختلاف در گرفت و مفضل بن عمر بین آنها صلح ایجاد کرد در ضمن این صلح مالی را به یکی از طرفین داد و گفت: گمان نکن این مال از من است بلکه این مال از امام است که بدست من داده بودند و فرمودند که برای حل اختلاف بین اصحاب استفاده کنم.

قول ابن غضائری:

ایشان که از رجالیون معاصر با مرحوم شیخ و مرحوم نجاشی است فرموده است:

❖ و قال ابن الغضائري: المفضل بن عمر الجعفي أبو عبد الله، ضعيف متهافت، مرتفع القول، خطابي، و قد زيد عليه شيء كثير، و حمل الغلاة في حديثه حملا عظيما، و لا يجوز أن يكتب حديثه، و روى عن أبي عبد الله و أبي الحسن عليه السلام - انتهى -.

قول مرحوم شيخ مفيد:

❖ و قد عده الشيخ المفيد من خاصة أبي عبد الله عليه السلام و بطانته، و ثقاته، الفقهاء الصالحين من روى النص بالإمامة من أبي عبد الله عليه السلام على ابنه أبي الحسن موسى عليه السلام، الإرشاد: باب ذكر الإمام القائم عليه السلام بعد أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق عليه السلام (فصل في النص عليه، بالإمامة من أبيه عليه السلام).^۷

مرحوم شیخ مفید در کتاب ارشاد که کتاب تاریخ ائمه علیهم السلام است بحسب مقام به هر امامی که می رسد امامت ایشان را اثبات می کند وقتی به امام کاظم علیه السلام می رسد می گوید: ثقات و اصحاب خاص امام صادق علیه السلام به امامت امام کاظم علیه السلام تصریح کرده اند. حال در آن جمعی که به امامت امام کاظم علیه السلام تصریح کرده اند مفضل بن عمر نیز وجود دارد لذا توثیق ضمنی شامل حال او هم می شود.

در نتیجه:

بین کلام مرحوم نجاشی و مرحوم ابن غضائری از طرفی و از طرف دیگر کلام مرحوم شیخ و مرحوم شیخ مفید تعارض ایجاد می شود.

^۳ - معجم رجال الحديث ج: ۱۸ ص: ۲۹۲

^۴ - معجم رجال الحديث ج: ۱۸ ص: ۲۹۳

^۵ - معجم رجال الحديث ج: ۱۸ ص: ۲۹۳

^۶ - الكافي (ط - الإسلامية)، ج ۲، ص: ۲۰۹

ابن سنان عن أبي خنيفة سابق الحاج قال مر بنا المفضل و أنا و خنتي تشاجر في ميراث فوقف علينا ساعة ثم قال لنا تعالوا إلى المنزل فأتينا فأصلح بيننا بأزعمائهم دزهم فدفعها إلينا من عنده حتى إذا استوثق كل واحد منا من صاحبه قال أما إنما لئست من مالي و لكن أبو عبد الله عليه السلام أمرني إذا تنازع رجلان من أصحابنا في شيء أن أصلح بينهما و أقتديهما من مالي فهذا من مال أبي عبد الله عليه السلام

^۷ - معجم رجال الحديث ج: ۱۸ ص: ۲۹۳

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبيت تكثير نسل / جواز و مشروعيت تحديد نسل / راههای تحديد نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حيوب و اقراص / ناحيه اولي: [مانعت قرص ها و داروها از حمل] / ناحيه ثاني: [استفاده از قرص ضد بارداری ضرر به نفس داشته باشد]

- ✗ معجم الرجال:
- ✗ اولاً: [نسبت خطايت]
- ✗ ثانياً: [روايات ذامه]

فرمایش مرحوم خويي در مورد مفضل بن عمر:

معجم الرجال:

بعد از اینکه روایات مادحه و ذامه در مورد مفضل را جمع کردند نتیجه ای که می گیرند چنین است:

اولاً: [نسبت خطايت]

نسبت خطايت به مفضل بن عمر ثابت نیست چون؛

نسبت اول: وصف خطايت فقط در کلام ابن غضائري آمده است و مبنای مرحوم خويي در مورد غضائري این است که غضائري بين دو نفر دوران دارد؛

الف) حسين بن غضائري

ب) احمد بن حسين بن غضائري

که این دو نفر پدر و پسر بوده اند. حسين بن غضائري از اجلاء و از اساتيد شيخ و نجاشي و ... و معتبر بوده است و احمد بن حسين که این کتاب رجالی را تالیف کرده است ثقة بوده است و از هبحث های شيخ و نجاشي نیز بوده است و گاهی مرحوم نجاشي در کتاب خود از ایشان نقل هایی را می آورد. ولی مرحوم خويي در کتاب رجالی که به ایشان منسوب شده است را انکار می کنند یعنی این کتاب رجالی معروف، کتاب احمد بن حسين بن غضائري نیست. یعنی سند معتبری در انتساب کتاب به ایشان وجود ندارد.

استاد:

فی شود به صرف اینکه سند معتبری به کتاب او نداریم این کتاب رجالی را بالمره کنار بگذاریم و از طرفی بسیاری به این کتاب استناد کرده اند که این اشکال مرحوم خويي را تضعیف می کند.

نسبت دوم: اما اینکه در کتاب مرحوم نجاشي خطايت نسبت داده شده است به این بیان است: "يقول انه خطابي" یعنی گفته شده است که او خطابی بوده است. یعنی مرحوم نجاشي به عنوان احتمالی و "قیل" مساله را عنوان کرده است.

استاد:

ممکن است خطابی بودن ثابت باشد به این بیان که مثلاً در کتاب ابن غضائري خطابی بودن به مفضل نسبت داده شده و رجال نجاشي از کتاب مفضل نقل کرده باشد.

نسبت سوم: در کلام کشي چنین گفته شده است که مفضل مستقيم بوده است و بعداً خطابی شده است!

اما مرحوم خويي می فرماید: "إلا أن هذا لا شاهد عليه"

استاد:

اگر قرار است کشي به عنوان خبره فن حساب شود که در مسائل رجالی یدی داشته است خب او اقرار کرده است که مفضل خطابی شده است و اگر کشي قبول نیست خب چرا در جاهای دیگر به قول او اعتقاد می کنید؟

ثانياً: [روايات ذامه]

مرحوم خويي می فرماید:

❖ و أما ما تقدم من الروايات الواردة في ذمه فلا يتعد بما هو ضعيف السند منها، نعم إن ثلاث روايات، منها تأمة السند، إلا أنه لا بد من رد علمها إلى أهلها فإنها لا تقاوم ما تقدم من الروايات الكثيرة المتضافرة التي لا يبعد دعوى العلم بصورها من المعصومين إجمالاً على أن فيها ما هو الصحيح سنداً، فلا بد من حملها على ما حملنا عليه ما ورد من الروايات في ذم زارة، و محمد بن مسلم و يزيد بن معاوية و أضرأهم.

حاصله:

بعض از این روایات ضعیف است الا سه روایت که تام السند است.

صحيحه حماد بن عثمان:

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى، عَنْ يُونُسَ عَنْ حَمَّادِ بْنِ عَثْمَانَ، قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ لِلْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ الْجُعْفِيِّ يَا كَافِرُ يَا مُشْرِكُ مَا لَكَ وَلَا بَنِي! يَعْنِي إِسْمَاعِيلَ بْنَ جَعْفَرٍ، وَكَانَ مُنْقَطِعًا إِلَيْهِ يَقُولُ فِيهِ مَعَ الْخَطَايَةِ، ثُمَّ رَجَعَ بَعْدُ.^۱

روایت اسماعیل بن جابر:

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ أَبِي حُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ وَحَمَّادِ بْنِ عَثْمَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: ابْنُ الْمُفَضَّلِ قُلْ لَهُ يَا كَافِرُ يَا مُشْرِكُ مَا تُرِيدُ إِلَى ابْنِي تُرِيدُ أَنْ تُقْتَلَ.^۲

روایت عبد الله بن مسكان:

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ بُنْدَارٍ الْقُتَيْبِيُّ، قَالَ حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي حَلَفٍ الْقُتَيْبِيُّ، قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ وَ الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانَ، قَالَ، دَخَلَ حُجْرُ بْنُ زَائِدَةَ وَ غَامِرُ بْنُ جُدَاعَةَ الْأَزْدِيُّ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فَقَالَا جَعَلْنَا فِدَاكَ، إِنَّ الْمُفَضَّلَ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ إِنَّكُمْ تَقْدِرُونَ أَزْزَاقَ الْعِبَادِ! فَقَالَ: وَ اللَّهُ مَا يَقْدِرُ أَزْزَاقُنَا إِلَّا اللَّهُ وَ لَقَدْ اخْتَجْتُ إِلَى طَعَامٍ لِعِتَابِي فَضَاقَ صَدْرِي وَ أَبْلَغْتُ إِلَى الْفِكْرَةِ فِي ذَلِكَ حَتَّى أَحْرَزْتُ قُوَّتَهُمْ فَعِنْدَهَا طَابَتْ نَفْسِي، لَعَنَهُ اللَّهُ وَ بَرِئْتُ مِنْهُ، قَالَا أَ قَتَلْتَهُ وَ تَتَبَرَّأُ مِنْهُ قَالَ نَعَمْ فَالْعَنَاهُ وَ ابْتَرَأَ مِنْهُ بَرِئَ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ مِنْهُ.^۳

روایت علی بن حکم:

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يُشِيرُ أَتَكُمْ لِمَنِ الْمُرْسَلِينَ.^۴

مرحوم خوبی می فرماید: این روایات باید رد بر عالین آن شود چون در طرف مقابل این سه روایت تعداد زیادی از روایات وجود دارد در حدی که علم به صدور آن روایات از معصومین علیهم السلام حاصل می شود. لذا باید این سه روایت را توجیح کرد مانند آن روایاتی که در ذم محمد بن مسلم و زرار و ... وارد شده است که همه آنها را توجیح می کنند.

مخصوصاً اینکه روایاتی که در ذم مفضل آمده است همه از زمان امام صادق علیه السلام است و روایاتی که در زمان امام کاظم و امام رضا علیهما السلام است تماماً مدح است و این نشان می دهد که روایاتی که در ذم مفضل است نوعی بیان تقیه ای دارد که شاید برای محافظت از او گفته شده است.

استاد:

این توجیح مناسب نیست چون اگر قرار باشد با انتساب مفضل به خطایی ها جان او محفوظ بماند صحیح نیست چون بعداً خطایی ها را تماماً کشت. لذا آن توجیحی که برای روایات لعن زرار و ... بیان شده است در اینجا کاربردی ندارد.

مرحوم خوبی ادامه می دهند:

❖ و یکنی فی جلالة المفضل تخصیص الإمام الصادق عليه السلام إياه بكتابه المعروف بتوحيد المفضل: و هو الذي ساء النجاشي بكتاب فكر و فی ذلك دلالة واضحة على أن المفضل كان من خواص أصحابه و مورد عنايته.^۵

خود اینکه امام علیه السلام مفضل را تخصیص به توحید داده اند و برای او در جند مجلس درسهای توحیدی داده اند نشان دهنده این است که او از اصحاب خاص امام علیه السلام بوده است.

استاد:

البته باید اسناد کتاب "فکر" بررسی شود. در زمان نجاشی این کتاب معروف بوده است که به مفضل نسبت داده می شود و خود نجاشی هم به این کتاب سند دارد که بعضی شاید بگویند سند نجاشی به این کتاب معتبر نیست. و یا اینکه اشکال کنند که بعضی از روایاتی که در این کتاب وارد شده است اصلاً نمی شود با علوم روز مقایسه کرد یعنی خلاف آن کشف شده است

۱ - رجال الکشي - إختيار معرفة الرجال، النص، ص: ۳۲۱

۲ - رجال الکشي - إختيار معرفة الرجال، النص، ص: ۳۲۲

۳ - رجال الکشي - إختيار معرفة الرجال، النص، ص: ۳۲۳

۴ - رجال الکشي - إختيار معرفة الرجال، النص، ص: ۳۲۳

۵ - معجم رجال الحديث ج: ۱۸ ص: ۳۰۳

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راههای تحدید نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حبوب و اقراص / ناحیه اولی: [مانعت قرص ها و داروها از حمل] / ناحیه ثانی: [استفاده از قرص ضد بارداری ضرر به نفس داشته باشد] / شخصیت مفضل بن عمر

- | | | | |
|---|---|---|----------------------|
| ✕ | شخصیت مفضل بن عمر: | ✕ | سوم: قول ابن غضائری: |
| ✕ | قبسات من علم الرجال: | ✕ | چهارم: روایات: |
| ✕ | مقام اول: آنچه در ذم مفضل وارد شده است؛ | ✕ | طائفة اولی: |
| ✕ | اول: قول مرحوم کشی: | ✕ | طائفة ثانیه: |
| ✕ | دوم: قول مرحوم نجاشی: | ✕ | طائفة سوم: |

شخصیت مفضل بن عمر:

قبسات من علم الرجال:

ایشان بحث در مورد مفضل را در سه مقام بررسی می کند؛

مقام اول: آنچه در ذم مفضل وارد شده است؛

اول: قول مرحوم کشی:

مرحوم کشی فرموده است: روایات مادحه در مورد مفضل شاید در زمانی بوده است که هنوز خطابی نشده بوده است یعنی آن زمانی که در صراط مستقیم بوده است.

در این کلام مفضل را متهم به خطاییت کرده اند.

دوم: قول مرحوم نجاشی:

❖ و قيل أبو محمد الجعفي كوفي فاسد المذهب مضطرب الرواية لا يعبأ به. و قيل إنه كان خطايا. و قد ذكرت له مصنفات لا يعول عليها.^۱

مضطرب الرواية را مرحوم خوئی دو نوع تفسیر می کنند که در یکی از آنها به این بیان است که روایات مختلف نقل کرده است که در این صورت فرد از وثاقت خارج نمی شود.

ولی در این کلام در هر صورت نوعی طعن خاص به مفضل وارد شده است.

شاید "قيل" که در ادامه عبارت آمده است اشاره به کلام کشی که قبل آورده شده باشد و یا اشاره به کلام ابن غضائری باشد.

سوم: قول ابن غضائری:

❖ ضعيف متهاف مرتفع القول خطايي. و قد زيد عليه شيء كثير و حمل الغلاة في حديثه حملا عظيما. و لا يجوز أن يكتب حديثه.^۲

مرحوم غضائری او را تضعیف کرده است و او را خطابی می خواند و می فرماید همراه او کسانی بودند که غلوهای زیادی را به او نسبت داده اند. در هر صورت کلام مفضل قابل اعتنا نیست.

چهارم: روایات:

صاحب قبسات می فرماید:

در مورد مفضل روایات ذامه متعددی وارد شده است که البته سه مورد از آنها سند خوبی دارد.

طائفة اولی:

اسماعيل بن جابر

حَدَّثَنِي حَمْدُ بْنُ حَمْدٍ، قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ الْحَكَمِ وَ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَابِرٍ، قَالَ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: إِيَّتِ الْمُفْضَلُ قَالَ لَهُ يَا كَافِرُ يَا مُشْرِكُ مَا تُرِيدُ إِلَى ابْنِي تُرِيدُ أَنْ تُقْتَلَ.^۳

۱ - رجال النجاشي ص : ۴۱۶

۲ - ابن الغضائري ج : ۱ ص : ۸۷

۳ - رجال الكشي - إختيار معرفة الرجال، النص، ص: ۳۲۲

حضرت احساس خطر کردند که چون مفضل به اسماعیل فرزندان مرتبط است احتمال به خطر افتادن اسماعیل هست چون خلیفه بنا داشت خطابی ها را به قتل برساند و شاید اگر مفضل با اسماعیل مرتبط می بود به جرم خطابی بودن فرزند امام را هم خلیفه به قتل می رساند.

اسماعیل بن عامر:

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى، عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ، دَخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام فَوَصَّيْتُ لَهُ الْأَيْمَةَ حَتَّى انْتَهَيْتُ إِلَيْهِ، قُلْتُ وَ إِسْمَاعِيلُ مِنْ بَعْدِكَ، فَقَالَ: أَمَّا ذَا فَلَا، قَالَ حَمَّادٌ، فَقُلْتُ لِإِسْمَاعِيلَ وَ مَا دَعَاكَ إِلَى أَنْ تَقُولَ وَ إِسْمَاعِيلُ مِنْ بَعْدِكَ قَالَ أَمَرَنِي الْمُفَضَّلُ بْنُ عُمَرَ.^۴

استظهار صاحب قبسات این است که از این روایات بدست می آید که مفضل از کسانی بوده است که دعوت به امامت اسماعیل می کرده است.

استاد:

این روایت صراحت در ذم مفضل ندارد بلکه همین مقدار را ثابت می کند که چنین مطلبی در ذهن مفضل بوده است.

مفضل بن عمر:

أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْقَلَاءِ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: ذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام أَبَا الْحَسَنِ عليه السلام وَ هُوَ يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ فَقَالَ هَذَا الْمُؤَلُّودُ الَّذِي لَمْ يُولَدْ فِينَا مَوْلُودٌ أَعْظَمَ بَرَكَهً عَلَى شَيْعَتِنَا مِنْهُ ثُمَّ قَالَ لِي لَا تَجْفُوا إِسْمَاعِيلَ.^۵

"لا تجفوا اسماعيل" می تواند دو احتمال داشته باشد:

احتمال اول: حضرت فرموده اند به اسماعیل جفا نکن و او را امام ندان! که اگر مراد از روایت این باشد گویا مفضل در حال جفا به اسماعیل بوده است.

احتمال دوم: حضرت فرموده اند گرچه اسماعیل امام بعد از من نیست ولی امام زاده هست و احترام او را حفظ کنید که در این صورت مفضل ارادت خود را به اسماعیل مستند به کلام امام می کند. و این احتمال دوم است که صاحب قبسات توضیح می دهند.

استاد:

احتمال اول با عبارت آن روایاتی که مفضل را طعن می کردند که اسماعیل را امام ندان و او را به خطر نینداز بیشتر سازگاری دارد.

طائفه ثانیه:

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَدُوٍّ وَ إِبْرَاهِيمُ ابْنُ نَصِيرٍ، قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ كَانَ يُشِيرُ [بِيشِرِ ابْنِ الْخَطَّابِ وَ فُلَانًا] أَنَّكُمْ لَيِّنُ الْمُرْسَلِينَ.^۶

علی بن حکم از قول مفضل می گوید که مفضل اشاره به ابی الخطاب و فلانی می کرد و می گفت شما دو نفر از مرسلین هستید.

در این روایت اختلاف نسخی رخ داده است.

هكذا أوردته الشيخ المامقاني رحمته الله (۱) عن كتاب الكشي، ومثله المحقق

التستري رحمته الله (۲). ولكن في المطبوع من رجال الكشي (۳) هكذا: (كان يشير أنكما

لن المرسلين). وليس فيه ذكر لأبي الخطاب وفلان، واستظهر بعضهم (۴)

سقوطهما عن النسخ الحالية منهما.

و در ادامه می فرماید:

وقال العلامة المجلسي رحمته الله (۵): (في بعض النسخ (بشر) من البشارة، وفي

بعضها (يسر) من الإسرار، أي كان يقول ذلك سراً، وفي بعضها (كان يشير) من

الإشارة. والظاهر أنه كان (إنه) مكان (إنكما)، أي كان يدعي نبوة نفسه من قبل

الصادق عليه السلام، وعلى النسخة - أي نسخة (إنكما) - لعل الخطاب إلى الكاظم

عليه السلام فإن علي بن الحكم من أصحابه، أي يدعي أنك وأباك من المرسلين).

مصنف در کلام مرحوم مجلسی اشکال می کند:

^۴ - رجال الكشي - إختيار معرفة الرجال، النص، ص: ۳۲۵

^۵ - الكافي (ط - الإسلامية)، ج ۱، ص: ۳۰۹

^۶ - رجال الكشي - إختيار معرفة الرجال، النص، ص: ۳۲۳

ولكن ما ذكره **عليه السلام** بعيد جداً، والأقرب في لفظ الرواية هو ما حكاه الشيخ المامقاني، ولو كان باللفظ الآخر ففيه تصحيف أو سقط، ولكنه على كل حال يدل على غلو المفضل وأنه كان يقول بثبوت الرسالة لشخص أو شخصين في عصره!!

مصنف برای اشكال خود موید می آورند:

ويؤيد ذلك ما رواه الكشي^(٦) عن بعض كتب الغلاة عن المفضل من أنه قتل مع أبي الخطاب سبعون نبياً.

طائفة سوم:

روایت عبد الله بن مسكان:

حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ بُنْدَارٍ الْقُتَيْبِيُّ، قَالَ حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي خَلْفٍ الْقُتَيْبِيُّ، قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ وَ الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْكَانٍ، قَالَ، دَخَلَ حُجْرُ بْنُ زَائِدَةَ وَ عَامِرُ بْنُ جَذَاعَةَ الْأَزْدِيُّ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ **عليه السلام** فَقَالَا جَعَلْنَا فِدَاكَ، إِنَّ الْمُفْضِلَ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ إِنَّكُمْ تَقْدِرُونَ أَزْوَاقَ الْعِبَادِ! فَقَالَ: وَ اللَّهُ مَا يَقْدِرُ أَزْوَاقُنَا إِلَّا اللَّهُ وَ لَقَدْ اخْتَبَجْتُ إِلَى طَلْعَامٍ لِعَيْتَالِي فَصَاقَ صَدْرِي وَ أَبْلَغْتُ إِلَى الْفِكْرَةِ فِي ذَلِكَ حَتَّى أَحْزَرْتُ قُوَّتَهُمْ فَعِنْدَهَا طَابَتْ نَفْسِي، لَعَنَهُ اللَّهُ وَ بَرِئَ مِنْهُ، قَالَا أَ قَتَلْتَهُ وَ تَتَبَرَّأُ مِنْهُ قَالَ نَعَمْ فَالْعَنَاءُ وَ ابْتِرَاءُ مِنْهُ بَرِئَ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ مِنْهُ.^٧

مصنف در مورد این روایت می فرماید:

وليس في السند من لم يوثق إلا الحسين بن الحسن بن بندار القمي شيخ الكشي الذي روى عنه مكرراً عن سعد بن عبد الله.

وهذا المقدار وإن لم يكن وافياً بقبول رواياته ولكن هذه الرواية بالخصوص يمكن الاطمئنان بها من جهة ما ورد في روايات متعددة من أن حجر بن زائدة وعامر بن جذاعة كانا يقدحان في المفضل وأن الإمام **عليه السلام** طلب منهما الكف عن ذلك، ومن تلك الروايات ما رواه بشير الدهان أو النبال ويونس بن ظبيان وعبد الله بن الوليد^(٢)، ورواة هذه الروايات هم من المعتقدين بالمفضل، فيمكن الاطمئنان بأصل ما نقلوه من قدح حجر وعامر في المفضل، وأما ردع الإمام **عليه السلام** إياهما عن ذلك فلم يثبت.

^٧ - رجال الكشي - إختيار معرفة الرجال، النص، ص: ٣٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبيت تكثير نسل / جواز و مشروعيت تحديد نسل / راهای تحديد نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حبوب و اقراص / ناحیه اولی: [مانعت قرص ها و داروها از حمل] / ناحیه ثانی: [استفاده از قرص ضد بارداری ضرر به نفس داشته باشد] / شخصیت مفضل بن عمر

✕ شخصیت مفضل بن عمر:

✕ خلاصه کلام مرحوم خویی از لسان صاحب قبسات:

✕ اشکالات قبسات به توجیحات مرحوم خویی:

شخصیت مفضل بن عمر:

صحبت در مناقشاتی است که بعضی از معاصرین به کلام مرحوم خویی وارد کرده اند:

خلاصه کلام مرحوم خویی از لسان صاحب قبسات:

در کتاب قبسات خلاصه ای از فرمایشات مرحوم خویی در ضمن چند نقطه آورده اند:

ويمكن تلخيص ما ذكره السيد الأستاذ في عدة نقاط ..

مرحوم خویی خطابی بودن مفضل را قبول نکرده اند

۱ - إن نسبة الخطائية والتفويض إلى المفضل لم تثبت، فإن النجاشي

ذكرها بقوله وقيل: (إنه كان خطائياً)، حيث يشعر بعدم ارتضائه لها. وكتاب ابن

الغضائري لم تثبت نسبته إليه. وقول الكشي لا شاهد عليه.

اینکه مرحوم نجاشی به مفضل نسبت خطابی بودن داده است به صورت قیل گفته شده است که شاید اصلاً خود ایشان قبول نداشته است و در مورد نسبت خطائیت در کتاب ابن غضائری باز مرحوم خویی گفته اند نست کتاب رجال این غضائری به ایشان ثابت نیست. و برای کلام کشی شاهدی وجود ندارد.

۲ - إن الروایات الدامة لا عبرة بالضعیف منها، والمعتبرة منها لا تقاوم

الروایات الكثيرة المتضاربة التي لا یبعد دعوی العلم بصدورها عن المعصومین

ههنا إجمالاً. علی أن فيها ما هو الصحيح سنداً. فتحمل الدامة علی ما یحمل

عليه ما ورد في ذم محمد بن مسلم ووزارة وبريد بن معاوية وأضرابهم.

روایات دامه بعضی از آنها ضعیف است اما آن عده ای که معتبر است نمی شود در مقابل روایات کثیری قرار گیرد که از مفضل مدح کرده اند. لذا باید این روایات دامه را مانند روایات دامه زرار و محمد بن مسلم حمل بر تقیه و کرد.

۳ - إنه يكفي في جلالة المفضل أن الإمام عليه خصة بكتابه المعروف

بتوحيد المفضل، فإن فيه دلالة واضحة علی أن المفضل كان من خواص

أصحابه ومورد عنايته.

نکته دیگر این که در جلالت مفضل همین بس که حضرت برای او مجلس خصوصی قرار داده اند و کتاب توحید مفضل را به او املاء فرموده اند

٤ - إن الشيخ المفيد **رحمه الله** وثقه صريحاً، وعده الشيخ من الممدوحين، ويظهر منه في التهذيب الاعتماد على روايته كما سبق. ولا يوجد في مقابل ذلك إلا كلام النجاشي، ولكن قوله: (فاسد المذهب) يعارضه ما تقدم من المفيد من أنه من الفقهاء الصالحين ومن خاصة أبي عبد الله **رحمه الله** وبطائنه. ولا يسعنا إلا ترجيح كلام المفيد. وأما قوله: (مضطرب الرواية) فهو إن صح فلا يكشف عن عدم الوثاقة كما مرّ نحوه في المعلى بن محمد. وأما قوله: (وقد ذكرت له مصنفات لا يعول عليها) فهو مبني على ما ذكره من أنه (فاسد المذهب مضطرب الرواية) وقد عرفت الحال فيه. والنتيجة: أن المفيد بن عمر جليل ثقة.

نکته چهارمی که در کلمات مرحوم خوبی در دفاع از شخصیت مفید دیده می شود این است که در کلام مرحوم مفید مفضل را از کسانی دانسته اند که بعد از امام صادق علیه السلام به امامت امام کاظم علیه السلام شهادت داده است و آن عده ای که مفضل در آنها بوده است و به امامت امام کاظم علیه السلام شهادت داده اند را مرحوم مفید ثقة خوانده است.

از طرفی مرحوم شیخ طوسی وقتی روایتی را در ابواب فقه متعرض می شود و سند آن را بررسی می کند که در آن سند مفضل و محمد بن سنان وجود داشته اند مرحوم شیخ به محمد بن سنان اشکال می کند اما به مفضل اشکال نمی کند. می توان استفاده کرد که مرحوم شیخ به شخصیت مفضل اعتماد داشته اند. در مقابل مرحوم شیخ مفید و مرحوم شیخ طوسی کلام نجاشی و کلام غضائری وجود دارد. مرحوم نجاشی:

ایشان در مورد مفضل فرموده است:

❖ قال النجاشي: مفضل بن عمر أبو عبد الله، قيل أبو محمد الجعفي، كوفي فاسد المذهب، مضطرب الرواية، لا يعبأ به، وقيل: إنه كان خطايا، وقد ذكرت له مصنفات لا يعول عليها، وإنما ذكرنا للشرط الذي قدمناه، كتاب ما افترض الله الجوارح من الإيمان وهو كتاب الإيمان والإسلام، والرواية له مضطربون الرواية له.^٢

در مورد اینکه نجاشی مفضل را فاسد المذهب خوانده است کلام ایشان با کلام شیخ مفید معارضه می کند و طبعاً کلام شیخ مفید مقدم می شود.^٣ اما اینکه مفضل را مضطرب الرواية خوانده اند باز هم به وثاقت او صدمه ای نمی زند چون کسی که روایات "یعرف و ينكر" داشته باشد ربطی به وثاقت یا عدم وثاقت او پیدا نمی کند.

اینکه مفضل مصنفاتی دارد که "لا يعول عليها" بر می گردد به همان عبارتی که گفته اند فاسد المذهب است و یعنی چیز بیشتری نیست و وقتی آن عبارت را درست کردند این عبارت هم بدون اشکال می شود.

این بود تلخیصی از کلمات مرحوم خوبی که در قبسات اشاره کرده بودند.

اشکالات قبسات به توجیحات مرحوم خوبی:

از اینکه مرحوم نجاشی با عبارت "قیل" خطائیت را به مفضل نسبت داده است نهایت چیزی که فهمیده می شود این است که مرحوم نجاشی خطائیت را در مورد مفضل قبول نداشته است نه اینکه نفی خطائیت در واقع از مفضل را ادعا کرده باشد!! بله اگر مرحوم نجاشی در مورد فردی اینطور بگوید که او ثقة است لکن در مورد او گفته شده است که تخلیط در روایات دارد به "قیل" که آورده است اعتنا نمی شود اما در مقام مرحوم نجاشی گفته است فاسد المذهب است و قیل که خطابي هم هست بر فرض که به خطابی بودن اخذ نشود ولی اینکه مفضل را فاسد المذهب دانسته است را که مسلم است و قطعاً قبول کرده است. خلاصه موارد استعمال "قیل" متفاوت است؛

٢ - معجم رجال الحديث ج: ١٨ ص: ٢٩٢

٣ - چرا کلام شیخ مفید مقدم می شود؟؟

أقول: أما ما ذكره **تثقل** في النقطة الأولى من براءة المفضل من اتهام الانتساب إلى الخطائية والقول بالتفويض فيلاحظ عليه بأن قول النجاشي: (وقيل كان خطائياً) ليس فيه دلالة على التشكيك في انتساب المفضل إلى هذا المسلك الفاسد، أقصى الأمر أنه يشير بذلك إلى أنه لم يثبت عنده ذلك، فإن النجاشي قد يستعمل لفظة (قيل) في مقابل ما يتبناه كأن يقول: (فلان ثقة، وقيل فيه تخليط)، وفي مثل ذلك لا عبرة بما ينسبه إلى قائل مجهول بل يؤخذ بما يتبناه. وقد يستعملها ثم يعقبها بالرد أو التشكيك كما قال في لوط بن يحيى: (قيل إنه روى عن أبي جعفر **عليه السلام** ولم يصح) وقال في عبد الله بن مسكان: (قيل روى عن أبي عبد الله **عليه السلام** وليس بثبت). وقد يستعملها في أمر ويعقبها ببيان عدم علمه بثبوت ذلك الأمر كما قال في علي بن سويد: (قيل إنه روى عن أبي عبد الله **عليه السلام** وليس أعلم)، وهذا لا ينافي بثبوت من طريق آخر، بخلاف الحال فيما إذا قال: (وليس بثبت) فإنه ينافي قول غيره بثبوت.

اما در مورد اینکه کلام کشی را مرحوم خوئی رد می کنند هم تأمل است!

وأما قول السيد الأستاذ **تثقل**: بأنه (لا شاهد عليه) فهو غريب، فإنه متى بحث **تثقل** عن شاهد على ما يرد في كلمات الكشي من قدح أو مدح، حتى يقول هنا ذلك؟!

یعنی چطور است که ایشان در جای دیگر که کلام مرحوم کشی را بیان می کنند شاهد طلب نمی کنند ولی وقتی به مفضل می رسند از کشی شاهد طالب می کنند!!

علاوه بر اینکه ممکن است برای قول مرحوم کشی شواهدی را هم اقامه کرد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبيت تكثير نسل / جواز و مشروعيت تحديد نسل / راههای تحديد نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حبوب و اقراص / ناحیه اولی: [مانعت قرص ها و داروها از حمل] / ناحیه ثانی: [استفاده از قرص ضد بارداری ضرر به شس داشته باشد] / شخصیت مفضل بن عمر

- | | | | |
|---|---------------------------------------|---|-------------------------------------|
| ✕ | شخصیت مفضل بن عمر: | ✕ | جواب صاحب قبسات به مرحوم محدث نوری: |
| ✕ | کلام مرحوم محدث نوری در دفاع از مفضل: | ✕ | در نتیجه: |
| ✕ | امر اول: | ✕ | استاد: |
| ✕ | امر دوم: | | |

شخصیت مفضل بن عمر:

مرحوم خوبی ایشان را ثقه و جلیل می دانند اما به مرحوم خوبی اشکالاتی وارد شده است.
در جایی از کلام مرحوم خوبی گفته شد که تضعیف کشتی شاهد ندارد

❖ و الذي يتحصل مما ذكرنا أن نسبة التفويض و الخطائية إلى المفضل بن عمر لم تثبت، فإن ذلك و إن تقدم عن ابن الغضائري إلا أن نسبة الكتاب إليه لم يثبت كما مرت الإشارة إليه غير مرة و ظاهر کلام الکشي و إن کان أن المفضل کان مستقيماً ثم صار خطايا إلا أن هذا لا شاهد عليه.^۱
و به این بیان مرحوم خوبی اشکال شده است به اینکه بین روایاتی که مرحوم کشتی در ذم مفضل بیان کرده است یا غیر آنها شواهدی برای تضعیف مفضل وجود دارد. مثلاً در روایتی حضرت این طور می فرمایند:

و عَنْهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مَنصُورٍ بَرْزَجَ عَنْ مُفَضَّلٍ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام إِنَّكَ وَ السَّفَلَةُ - فَأَيْمًا شَيْعَةً عليه السلام مَنْ عَفَّ بَطْنُهُ وَ فَرْجُهُ وَ اشْتَدَّ جَهَادُهُ وَ عَمِلَ لِيَخْلِقَهُ - وَ رَجَا ثَوَابَهُ وَ خَافَ عِقَابَهُ - فَإِذَا رَأَيْتَ أَوْلِيكَ فَأُولَئِكَ شَيْعَةُ جَعْفَرٍ عليه السلام.^۲

از این روایت می توان استفاده کرد که وقتی حضرت مفضل را تحزیر می کنند حتماً دور این مطالب می چرخیده و در معرض این بوده است که متمایل به انحراف شود که حضرت او را بر حذر داشته اند.

در قبسات می فرمایند:

در مقابل اتهاماتی که به مفضل وارد شده است گاهی دو امر بیان می شود تا ایشان را از این اتهامات تبرئه کنند؛ این دو امر را مرحوم محدث نوری در خاتمه مستدرک متعرض شده اند:

کلام مرحوم محدث نوری در دفاع از مفضل:
امر اول:

الأمر الأول: جملة من الروايات الدالة على أنه كان من القائلين بإمامة الإمام موسى بن جعفر عليه السلام بعد وفاة أبيه، وفي بعضها أنه سمع التنصيص عليه من أبيه الصادق عليه السلام، وفي بعضها أنه دخل على الكاظم عليه السلام بعد وفاة أبيه فسمع كلامه وسأله ثم قطع بإمامته.

حاصله:

۱ - معجم رجال الحديث ج: ۱۸ ص: ۳۰۳

۲ - وسائل الشيعة، ج ۱، ص: ۸۶

۳ - این روایت در رجال کشتی با این سند و متن آمده است:

رجال الکشي، ص: ۳۰۶

إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْكَوْفِيِّ، قَالَ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ إِسْحَاقَ الْمُؤَصِّلِيُّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ الْغَلَاءِ بْنِ رَزِينَ، عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عُمَرَ، قَالَ، سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ: إِنَّكَ وَ السَّفَلَةُ إِيْمًا شَيْعَةُ جَعْفَرٍ عليه السلام مَنْ عَفَّ بَطْنُهُ وَ فَرْجُهُ وَ اشْتَدَّ جَهَادُهُ وَ عَمِلَ لِيَخْلِقَهُ وَ رَجَا ثَوَابَهُ وَ خَافَ عِقَابَهُ

روایاتی وجود دارد که مفضل از کسانی بوده است که به امامت امام کاظم علیه السلام شهادت داده است و حتی بعضی از روایات می فرماید تنصیب بر امامت را شنیده است. این بیان منافات دارد با اینکه او را از دعوات به اسماعیل قرار دهیم.

اشکال:

این روایات این مطلب را نفی نمی کند که در زمان حیات اسماعیل هم مفضل از دعوات به اسماعیل نبوده است. بلکه ممکن است مفضل در زمان حیات اسماعیل از دعوات به اسماعیل بوده است و بعد که اسماعیل از دنیا رفته است از این عقیده دست برداشته است و بعد ها هم به امامت امام کاظم علیه السلام شهادت داده است.

لذا هنوز تحت به خطابی بودن مفضل دفع نشده است و با این روایات هم نمی شود او را تبرئه کرد.

امر دوم:

الأمر الثاني: أن هناك عدة روايات رواها المفضل في الرد على الخطابية ومن كانوا يدعون أن معرفة الإمام عليه السلام تكفي عن الإتيان بالفرائض من الصلاة والصيام واجتناب المنكرات ..

حاصله:

روایاتی وجود دارد که از لسان خود مفضل نقل شده است که او خطابت را رد کرده است.

مثلاً:

روایت اول:

عنه قَالَ الْمُفَضَّلُ بْنُ عَمْرِو دَخَلْتُ يَوْمًا عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عليه السلام فَرَأَيْتُهُ مُقَارِبًا مُتَقِضًا مُسْتَعْرِياً فَقُلْتُ لَهُ مَا لَكَ جُعِلْتَ فَذَاكَ فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ وَ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ غُلُوبًا كَبِيرًا أَيْ مُفَضَّلُ زَعَمَ هَذَا الْكَذَّابُ الْكَافِرُ أَنِّي أَنَا اللَّهُ فَسُبْحَانَ اللَّهِ وَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبِّي وَ رَبُّ آبَائِي هُوَ الَّذِي خَلَقَنَا وَ أَعْطَانَا وَ حَوَّلَنَا فَتَحْنُ أَغْلَامَ الْهُدَى وَ الْحَبَّةُ الْغُطْمَى اخْرُجْ إِلَى هَؤُلَاءِ يَغْنِي أَصْحَابَ أَبِي الْخَطَّابِ فَقُلْ لَهُمْ إِنَّا مَخْلُوقُونَ وَ عِبَادُ مَرْبُوبُونَ وَ لَكِنَّ لَنَا مِنْ رَبِّنَا مَنَزَلَةً لَمْ يَنْزِلْهَا أَحَدٌ غَيْرُنَا وَ لَا تَصْلُحُ إِلَّا لَنَا وَ نَحْنُ نُورٌ مِنْ نُورِ اللَّهِ وَ شَيْعَتُنَا مِثْلُ سَائِرِ مَنْ خَلَقْنَا مِنَ الْخَلْقِ فَهُوَ فِي النَّارِ نَحْنُ جِيرَانُ اللَّهِ عَدَا فِي دَارِهِ فَعَلْ قِيلَ مِثْلًا وَ أَطَاعَنَا فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ وَ مَنْ أَطَاعَ الْكَافِرَ الْكَذَّابَ فَهُوَ فِي النَّارِ.^٤

روایت دوم:

عنه عقاب من ترك فريضة من فرائض الله و ارتكب كبيرة من الكبائر

حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ قَالَ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْأَسَدِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عِمْرَانَ التَّخَمِيُّ قَالَ حَدَّثَنِي الْحُسَيْنُ بْنُ يَزِيدَ التَّوْفَلِيُّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيَّانٍ عَنِ الْمُفَضَّلِ بْنِ عَمْرِو قَالَ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام رُويَ عَنِ الْمُغِيرَةِ أَنَّهُ قَالَ إِذَا عَرَفَ الرَّجُلُ رَبَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ وَرَاءَ ذَلِكَ شَيْءٌ قَالَ مَا لَهُ لَعْنَةُ اللَّهِ أ لَيْسَ كُلَّمَا ارْتَدَّ بِاللَّهِ مَعْرِفَةً فَهُوَ أَطْوَعُ لَهُ فَيُطِيعُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ مَنْ لَا يَعْرِفُ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ أَمَرَ مُحَمَّدًا ص بِأَمْرِ وَ أَمَرَ مُحَمَّدٌ عليه السلام الْمُؤْمِنِينَ بِأَمْرِ فَهُمْ غَامِلُونَ بِهِ إِلَى أَنْ يَنْجِيَهُ نَجِيَّةً وَ الْأَمْرُ وَ النَّهْيُ عِنْدَ الْمُؤْمِنِ سَوَاءٌ ثُمَّ قَالَ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ إِلَى عَبْدٍ وَ لَا يَرْكِبُهُ [إِذَا تَرَكَ فَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ وَ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً مِنَ الْكِبَائِرِ قَالَ قُلْتُ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ قَالَ نَعَمْ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ أَمَرَ بِأَمْرِ وَ أَمَرَ إِبْلِيسَ بِأَمْرِ فَتَرَكَ مَا أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَ جَلَّ بِهِ وَ صَارَ إِلَى مَا أَمَرَ إِبْلِيسَ بِهِ فَهَذَا مَعَ إِبْلِيسَ فِي الدَّرَكِ السَّابِعِ مِنَ النَّارِ.^٥

روایت سوم:

عنه ما رواه محمد بن الحسن الصفار في البصائر: عن علي بن إبراهيم ابن هاشم، قال: حدثنا القاسم بن الربيع الوراق، عن محمد بن سنان، عن صباح المدائني، عن المفضل، أنه كتب إلى أبي عبد الله (عليه السلام) فجاءه هذا الجواب من أبي عبد الله (عليه السلام):

أما بعد، فإني أوصيك و نفسي بتقوى الله و طاعته، فإن من التقوى الطاعة و الورع و التواضع لله، و الطمأنينة، و الاجتهاد، و الأخذ بأمره، و النصيحة لرسوله، و المسارعة في مرضاته، و اجتناب ما نهي عنه، فإنه من يتق الله فقد أحرز نفسه من النار بإذن الله، و أصاب الخير كله في الدنيا و الآخرة، و من أمر بالتقوى فقد أفلح الموعظة، جعلنا الله من المتقين برحمته.

جاءني كتابك فقرأتها و فهمت الذي فيه، فحمدت الله على سلامتك و عافية الله إياك، ألبسنا الله و إيتاك عافيته في الدنيا و الآخرة.

كتبت تذكر أن قوما أنا أعرفهم كان أعجبك نوحهم و شأهم، و أنك أبلغت فيهم أموراً تروى عنهم كرهتها لهم، و لم تر لهم إلا طريقاً حسناً، و ورعاً و تخشعاً، و بلغك أنهم يزعمون أن الدين إنما هو معرفة الرجال، ثم بعد ذلك إذا عرفتهم فاعمل ما شئت.

و ذكرت أنك [قد] عرفت أن أصل الدين معرفة الرجال، فوقفتك الله.

^٤ - دعائم الإسلام، ج ١، ص: ٥٠

خاتمة المستدرک، ج ٤، ص: ١٢٧

^٥ - ثواب الأعمال و عقاب الأعمال، ص: ٢٤٦

و ذكرت أنه بلغك أنهم يزعمون: أن الصلاة و الزكاة و صوم شهر رمضان و الحج و العمرة و المسجد الحرام و البيت الحرام و المشعر الحرام و الشهر الحرام هو رجل.
و أن الطهر و الاغتسال من الجنابة هو رجل.
و كل فريضة افترضها الله على عباده هو رجل.
و أنهم ذكروا ذلك بزعمهم أن من عرف ذلك الرجل فقد اكتفى بعلمه به من غير عمل، و قد صلى و أتى الزكاة و صام و حج و اعتمر و اغتسل من الجنابة و تطهر و عظم حرمات الله و الشهر الحرام و المسجد الحرام.....^٦

حاصله:

در این روایت می گوید که مفضل به امام صادق علیه السلام نامه ای نوشت و از جماعت [خطایه] شکایت کرد که حضرت به حسب نامه ای که مفضل نوشته بود مفصلاً عباراتی را مرقوم فرمودند.

حضرت در این روایت رجل بودن نماز و روزه و ... نفی نکردند لیکن فرمودند معنای آن این نیست که صرف معرفت آن کفایت کند بلکه عمل به آن هم لازم است.

مرحوم حاجی نوری در ذیل روایت می فرماید:

❖ و بالجملة فالخبر في غاية الاعتبار، و كفى بمتنه شاهداً، و يظهر منه مضافاً إلى براءة ساحة المفضل عن الخطيئة، الذين تضمن الخبر مقالته الفاسدة، و جلالة قدره التي يكشف عنها اهتمامه (عليه السلام) بجواب كتابه بهذا البيان الطويل، سبب توهم من توهم فيه، فإن الظاهر أنه كان خالطهم و عاشرهم ليعرف مذاهبهم و طريقتهم و يستخرج من طواغيتهم مكنون سريرتهم فينبهي أخبارهم إلى إمامه (عليه السلام) على بصيرة و روية، فظن الجاهل الغيبي أو الحاسد الغوي أنه صبا إليهم و تدثر بمذاهبهم، إلى أن وقف عليهم ما أبداه في كتابه إليه (عليه السلام) ثم صار مأموراً لإظهار البراءة منهم علي.^٧

حاصله:

روایت در غایت اعتبار است و علاوه بر اینکه ساحت مفضل را بری از خطیبت می کند اشاره به این دارد که سبب اتهام مفضل به خطیبت هم پیدا می شود. چون روایت ظهور در این دارد که مفضل معاشر به خطابی ها بوده است ولی مقصود او این بوده است مراد و منظور خطابی ها را بفهمد و به امام اطلاع دهد.

مولف قبسات می فرماید:

ولكن الملاحظ أن ما ذكر في هذه الرواية من تأويل القول المذكور مما يصعب تصديقه، وقد روى الصدوق **تث**^(٢) مقطعاً من كتاب الصادق **عليه السلام** إلى المفضل وليس فيه ما ذكر.

حاصل:

اینکه در روایت فرموده اند: صلات رجل است و روزه رجل است و کلامی است که خیلی نمی شود با آن مساعدت کرد!!

روایت چهارم:

وصية المفضل بن عمر لجماعة الشيعة

أوصيكم بتقوى الله و خذته لا شريك له و شهادة أن لا إله إلا الله و أن محمداً عبده و رسوله اتقوا الله و قولوا قولاً معروفاً و اتبعوا رضوان الله و اخشوا سخطه و حافظوا على سنة الله و لا تتعدوا حدود الله و راقبوا الله في جميع أموركم و ارضوا بقضائه فيما لكم و عليكم ألا و عليكم بالأمر بالمعروف و التهي عن المنكر ألا و من أحسن إليكم فزيده إحساناً و اغفوا عن أساء إليكم^٨

حاصله:

این وصیت که از مفضل نقل شده است بعید است از کسی باشد که معتقد به خطیبت باشد

جواب صاحب قبسات به مرحوم محدث نوری:

أقول: الروايات المذكورة كلها ضعيفة السند وبعضها كرواية الصفار مروية بطريق الغلاة كالقاسم بن الربيع الوراق ومحمد بن سنان ومياح المدائني، فلا يمكن بمثل هذه الروايات إثبات براءة المفضل مما اتهم به من الغلو.

^٦ - خاتمة المستدرک، ج ٤، ص: ١١٤

^٧ - خاتمة المستدرک، ج ٤، ص: ١٢٧

^٨ - تحف العقول، النص، ص: ٥١٣

اولاً: این روایات سند ضعیف دارد.

ثانياً: در بعضی از این روایات مانند روایت صفار ناقلین از غلات هستند

لذا با هیچین روایاتی نمی شود ساحت مفضل را تبرئه کرد. اگر در احوال غلات ملاحظه کنید خواهید دید که گاهی تقیه می کردند و اعتقاد خود را آشکار نمی کردند. لذا نقل روایت دلیل بر براءت آنها نمی شود.

مثلاً محمد بن اورمه کسی بود که متهم به غلو بود فردی خواست او را بررسی کند ولی دید که از سر شب تا صبح نماز می خواند و همین مطلب را علامت این قرار داد که او غالی نیست

بالإضافة إلى أنه قلما يوجد غالٍ إلا وهو راوٍ لمثل هذه الروايات، فهذا

يونس بن ظبيان الذي هو من كبار الغلاة - وقد ورد في الرواية الصحيحة عن

الإمام الرضا عليه السلام لعنه والبراءة منه وأنه مع أبي الخطاب مقرونان في أشد العذاب - روي عنه العديد من الروايات^(۱) في أهمية الصلاة والصيام واجتناب المنكرات وأن الشيعي يختبر بأمرين: تقيده بالصلاة في مواقيتها والبر بإخوانه ونحو ذلك.

در نتیجه:

وبالجملة: العبرة في حال المتهمين بالغلو إنما هي بأعمالهم دون رواياتهم، ولذلك يلاحظ أن محمد بن أورمة الذي اتهم بالغلو لم يشفع له في دفع هذا الاتهام عنه كون رواياته صحيحة خالية من معاني الغلو والتخليط، ولكن لما بعث إليه من يفتك به ووجده يصلي من أول الليل إلى آخره توقف عن قتله حيث تبين له أنه ليس غالياً لأن الغالي لا يصلي كما مر.

تشخص غلات به کلام آنها نیست بلکه باید اعمال آنها دیده شود.

والحاصل: أن ما استشهد به على عدم غلو المفضل لا يقاوم تنصيص

الكشي وابن الغضائري على خلاف ذلك.

استاد:

غلو دارای درجات است مثلاً مرحوم صدوق می فرماید:

❖ كَانَ شَيْخُنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْوَلِيدِ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ أَوَّلُ دَرَجَةٍ فِي الْغُلُوِّ نَهْيُ الشَّهْوِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

لذا باید بررسی شود که مرتبه غلو فرد تا چه حد است آیا به اندازه ای است که او را از وثاقت طرد کند.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راههای تحدید نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حبوب و اقراص / ناحیه اولی: [ممانعت قرص ها و داروها از حمل] / ناحیه ثانی: [استفاده از قرص ضد بارداری ضرر به نفس داشته باشد] / شخصیت مفضل بن عمر

✕ شخصیت مفضل:

✕ استاد:

✕ مراتب در غلو:

✕ در نهایت:

شخصیت مفضل:

یکی از کلماتی که از کتاب قبسات در جلسه قبل بیان شد این بود که به صرف اینکه یک روایت از فردی که متهم به غلو است بیان شود و متن آن روایت خلاف مبانی و اصول غلات باشد آن شخص از اتهام غالی بودن تبرئه نمی شود. به عبارتی نقل روایت که منافی بیا اصول غلات باشد باعث نمی شود که فرد از غلو بودن تبرئه شود.

استاد:

بطور کلی این بیان صحیح است چون خیلی از اوقات افرادی که متهم هستند بنا دارند ما معتقد خود را مخفی کنند و ممکن است حرف آنها با عقیده آنها متفاوت باشد اما در مورد مفضل باید بیشتر توجه شود چون او با افراد عادی متفاوت است معروف است و فقهاء و محدثین از او نقل روایت کرده اند و عده ای مانند مرحوم کلینی و مرحوم صدوق کثیرا ما به او اعتماد می کنند و اکثرا روایاتی را که از او نقل می کنند مانند مابقی روایاتی است که در باب معارف و اهل بیت شناسی است و حتی روایاتی که در باب احکام دارد نیز اختلاف فاحشی بین آنها و مابقی روایات دیده نمی شود. خلاصه این احتمال در مورد مفضل خیلی جای اعتنا ندارد بلکه ثبوت توثیق رسمی برای او مشکل است اما این کلماتی که به او اتهام وارد می شود که نماز نمی خوانده و غالی بوده و خیلی در مورد او مناسبت ندارد. حتی کلمات مرحوم نجاشی و ابن غضائری هم "صرفا در باب ضعف در روایت و اینکه کتابی دارد که به آن اعتنا نمی شود" است و در مورد این اتهامات تارک الصلاة بودن و غالی بودن را در مورد او نمی گویند.

مراتب در غلو:

در اینکه فردی غالی باشد مراتبی وجود دارد بلکه اگر به مرتبه ای برسد که محرماتی را بر خود حلال کند و واجباتی را از خود مرتفع کند قطعاً مشکل دار می شوند. اما این مرتبه از غلو را حتی به همه خطایی ها و اسماعیلی ها نمی شود نسبت دارد چون بسیاری از روایات وقت نماز و ... از این افراد نقل شده است. مثلاً اگر کسی عقیده داشته باشد که ائمه معصومین "مقدرون ارزاق العباد" هستند که متن روایت هم همین بیان بود و حتی ممکن است حضرت او را لعن هم کرده باشند اما معنای این بیان چنین نیست که اصلاً آن فرد مقید به عباد نباشد و محرماتی را بر خود حلال بداند و و در این صورت وثاقت خبری و مخبری او هم زیر سوال نمی رود. گرچه این افراد بد هستند اما از عامه که بدتر نیستند. در مورد عامه گاهی اعتبار در روایت را قائل می شوند و به اخبار آنها عمل می کنند بعد در مورد این گونه افراد اشکال کنند و روایات آنها را کنار بگذارند!! مشکل است.

در نهایت:

در نهایت باید بین روایات و نقل ها باید جمع کرد. شاید در فطره ای مفضل مایل به اسماعیل بوده است که در روایت خوانده شد که بعد از اینکه جناب اسماعیل از دنیا رفت امام فردی را مامور کردند تا مفضل را دعوت به صبر کند و به او تعذیت دهد. این اشکالی ندارد یعنی اینکه کمی مایل به اسماعیل بوده باشد اشکالی ندارد حتی اگر انتظارش این بوده باشد که اسماعیل جانشین امام صادق علیه السلام بوده باشد باز هم اشکالی ندارد اما اگر هم فکری در او بوده است بعد از فوت اسماعیل برگشته است معتقد به حق شده است.

خلاصه این اتهامات را می شود جواب دارد ولی برای مراجعه به اخبار او وثاقت لازم است.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد وآله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راه‌های تحدید نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حبوب و اقراص / ناحیه اولی: [ممانعت قرص ها و داروها از حمل] / ناحیه ثانی: [استفاده از قرص ضد بارداری ضرر به نفس داشته باشد] / شخصیت مفضل بن عمر

✖ ادامه بحث در "الناحية الثالثة"

✖ حاصل اشکال:

✖ نمونه ای از روایات مناسب مقام:

ادامه بحث در "الناحية الثالثة"

بحث در این بود که اگر زن از این حبوب و اقراص استفاده کند در حقوق مرد اخلال ایجاد می شود. و برای تصور اخلال سه جهت بیان کردند:

جهت اول: حق الاستیلا

جهت دوم: اضطراب الدورة الشهرية

جهت سوم: التوتر العصبي

که جهت دوم و سوم به یک مطلب بر میگردد اینکه استعمال حبوب باعث می شود که زوج مدت بیشتری از مقاربه که حق اوست محروم بماند. ایشان در رساله "وسائل المنع من الانجاب" به این مطلب اشکال کرده اند:

حاصل اشکال:

نهایت استفاده ای که از ادله می شود این است که زوجة عند التمكن باید تمکین کند اما این ادله نسبت به اینکه آیا زوجة می تواند خود را حیض کند یا مدت حیض خود را به سبب قرص طولانی تر کند ساکت است.

زوجة با استفاده اقراص و حبوب موضوع تمکین را مرتفع می کند چون موضوع وجوب تمکین "الزوجة التي يجوز لها المقاربة" است.

نونه ای از روایات مناسب مقام:

﴿ مُحَمَّدٌ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَبْدِ بْنِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ فَصَّالَةَ بْنِ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي الْمُغْرَاءِ عَنْ أَبِي بصيرٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلنِّسَاءِ لَا تَطُولَنَّ صَلَاتُكُنَّ لِتُثْمَنَنَّ أَزْوَاجَكُنَّ ^۱.

﴿ وَ عَنْهُمْ عَنْ أَحْمَدَ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي جَبَلَةَ عَنْ ضُرَيْبِ بْنِ الْكُنَاسِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: إِنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِيُغْفَرَ لَهَا لَعْلَكَ مِنَ الْمُسَوِّفَاتِ قَالَتْ وَ مَا الْمُسَوِّفَاتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ- قَالَ الْمَرْأَةُ الَّتِي يَدْعُوهَا زَوْجُهَا لِيُغْفَرَ لَهَا فَلا تَزَالُ تُسَوِّفُهُ حَتَّى يَنْعَسَ زَوْجُهَا فَيَنَامَ فَيَبْكُ الَّتِي لَا تَزَالُ الْمَلَائِكَةُ تَلْعَنُهَا حَتَّى يَسْتَقِطَ زَوْجُهَا ^۲.

﴿ وَ عَنْهُمْ عَنْ أَحْمَدَ عَنِ الْجَامُورِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ جُبَيْرٍ الْعُزْرَمِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى الْمَرْأَةِ فَقَالَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ قَالَتْ فَخَبِّرْنِي عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ قَالَ لَيْسَ لَهَا أَنْ تَصُومَ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَغْنِي تَطَوُّعاً وَ لَا تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهَا (بِغَيْرِ إِذْنِهِ) وَ عَلَيْهَا أَنْ تَلْبَسَ بِأَطْيَبِ طَبِيحٍ وَ تَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهَا وَ تَزَيَّنَ بِأَحْسَنِ زِينَتِهَا وَ تَعْرِضَ نَفْسَهَا عَلَيْهِ غُدْوَةً وَ عَشِيَّةً وَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ حَقُّهُ عَلَيْهَا ^۳.

﴿ وَ بِالْإِسْتِثْنَاءِ عَنِ ابْنِ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ أَبِي الْمُغْرَاءِ عَنْ أَبِي بصيرٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: أَتَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ مَا حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى الْمَرْأَةِ قَالَ أَنْ تُجِيبَهُ إِلَى حَاجَتِهِ وَ إِنْ كَانَتْ عَلَى قَتَبٍ وَ لَا تُعْطِي شَيْئاً إِلَّا بِإِذْنِهِ فَإِنْ فَعَلَتْ فَعَلَيْهَا الْوُزْرُ وَ لَهُ الْأَجْرُ وَ لَا تَبْتَ لَيْلَةً وَ هُوَ عَلَيْهَا سَاحِطٌ قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَ إِنْ كَانَ ظَلَمًا قَالَ نَعَمْ الْحَدِيثُ ^۴.

﴿ مُحَمَّدٌ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: إِنَّ قَوْمًا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ- إِنَّا زَانِنَا أَنَا سَأَ يَسْجُدُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَوْ أَمَرْتُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَخِي لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا ^۵.

﴿ وَ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ مِثْلَهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: لَوْ كُنْتُ أَمُرُ أَحَدًا ^۶.

^۱ - وسائل الشيعية، ج ۲۰، ص: ۱۶۴

^۲ - وسائل الشيعية، ج ۲۰، ص: ۱۶۵

^۳ - وسائل الشيعية، ج ۲۰، ص: ۱۵۸

^۴ - وسائل الشيعية، ج ۲۰، ص: ۱۵۸

^۵ - وسائل الشيعية، ج ۲۰، ص: ۱۶۲

^۶ - وسائل الشيعية، ج ۲۰، ص: ۱۶۲

﴿ مُحَمَّدٌ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ عَطِيَّةٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عليه السلام قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مَا حَقَّ الزَّوْجُ عَلَى الْمَرْأَةِ فَقَالَ لَهَا أَنْ تُطِيعَهُ وَ لَا تُعْصِيَهُ وَ لَا تَصْدُقَ مِنْ بَيْنِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَ لَا تَصُومَ تَطَوُّعاً إِلَّا بِإِذْنِهِ وَ لَا تَمْنَعَهُ نَفْسَهَا وَ إِنْ كَانَتْ عَلَى ظَهْرٍ فَتَبِّ وَ لَا تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهَا إِلَّا بِإِذْنِهِ وَ إِنْ خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ لَعَنَتْهَا مَلَائِكَةُ السَّمَاءِ وَ مَلَائِكَةُ الْأَرْضِ وَ مَلَائِكَةُ الْعُصْبِ وَ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ حَتَّى تَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهَا قَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مَنْ أَعْظَمُ النَّاسِ حَقّاً عَلَى الرَّجُلِ قَالَ وَالِدُهُ (قَالَتْ فَمَنْ) أَعْظَمُ النَّاسِ حَقّاً عَلَى الْمَرْأَةِ قَالَ زَوْجُهَا قَالَتْ فَمَا لِي عَلَيْهِ مِنَ الْحَقِّ مِثْلُ مَا لَهُ عَلَيَّ قَالَ لَا وَ لَا مِنْ كُلِّ مَاتَةٍ وَاحِدَةٍ الْحَدِيثُ ^٧.

البته روایات در طرف مقابل هم وجود دارد که حقوق زن برگردن مرد دارد؛

﴿ وَ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ مَخْبُوبٍ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله أَوْصَانِي جَبْرِئِيلُ بِالْمَرْأَةِ حَتَّى تَطْنُتُ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي طَلَاقُهَا إِلَّا مِنْ فَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ^٨.

﴿ مُحَمَّدٌ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْأَشْعَرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ عَنْ صَفْوَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام مَا حَقُّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا الَّذِي إِذَا فَعَلَهُ كَانَ مُحْسِناً قَالَ يُشْبِعُهَا وَ يَكْسُوَهَا وَ إِنْ جَهِلَتْ عَقَرَ لَهَا وَ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام -كَانَتْ امْرَأَةٌ عِنْدَ أَبِي النَّخَعِ تُوْذِيهِ فَيَغْفِرُ لَهَا ^٩.

﴿ وَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى عَنْ سَمَاعَةَ بْنِ مِهْرَانَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: اتَّقُوا اللَّهَ فِي الضَّعِيفِينَ يَعْنِي بِذَلِكَ الْيَتِيمَ وَ الْيَسَاءَ وَ إِيَّاهُنَّ عَوْرَةً ^{١٠}.

﴿ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ فِي قُرْبِ الْأُسْتَاذِ عَنِ السِّنْدِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي الْبُخْتَرِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام عَنْ أَبِيهِ عليه السلام قَالَ: تَقَاضَى عَلِيٌّ وَ فَاطِمَةُ عليها السلام إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فِي الْخِدْمَةِ فَقَضَى عَلَى فَاطِمَةَ عليها السلام بِخِدْمَتِهَا مَا دُونَ الْبَابِ وَ قَضَى عَلَى عَلِيٍّ عليه السلام بِمَا خَلَفَهُ قَالَ فَقَالَتْ فَاطِمَةُ فَلَا يَغْلَمُ مَا دَخَلَنِي مِنَ السُّرُورِ إِلَّا اللَّهُ يَكْفِيَنِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله تَحْمِلُ أَرْقَابَ الرِّجَالِ ^{١١}.

﴿ مُحَمَّدٌ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عِدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَاسِمِ الْحَضَرَمِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَيَّانٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام قَالَ: إِنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله خَرَجَ فِي بَعْضِ خَوَائِجِهِ فَعَهَدَ إِلَى امْرَأَتِهِ عَهْدًا أَنْ لَا تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهَا حَتَّى يَقْدَمَ قَالَ وَ إِنْ أَبَاها قَدْ مَرَضَ فَبَعَثَتْ الْمَرْأَةُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله -تَسْتَأْذِنُهُ أَنْ تَعُودَهُ فَقَالَ لَا اجْلِسِي فِي بَيْتِكَ وَ أَطِيعِي زَوْجَكَ قَالَ فَتَقَلَّ فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ ثَانِيًا بِذَلِكَ فَقَالَ اجْلِسِي فِي بَيْتِكَ وَ أَطِيعِي زَوْجَكَ قَالَ فَمَاتَ أَبُوهَا فَبَعَثَتْ إِلَيْهِ أَنْ أُبَيَّ قَدْ مَاتَ فَتَأْمُرُنِي أَنْ أَصْلِي عَلَيْهِ فَقَالَ لَا اجْلِسِي فِي بَيْتِكَ وَ أَطِيعِي زَوْجَكَ قَالَ فَدُفِنَ الرَّجُلُ فَبَعَثَتْ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله -أَنَّ اللَّهَ قَدْ عَفَرَ لَكَ وَ لِأَبِيكَ بِطَاعَتِكَ لِرَوْجِكَ ^{١٢}.

^٧ - وسائل الشیعة، ج ٢٠، ص: ١٥٧

^٨ - وسائل الشیعة، ج ٢٠، ص: ١٧٠

^٩ - وسائل الشیعة، ج ٢٠، ص: ١٦٩

^{١٠} - وسائل الشیعة، ج ٢٠، ص: ١٧٠

^{١١} - وسائل الشیعة، ج ٢٠، ص: ١٧٢

^{١٢} - وسائل الشیعة، ج ٢٠، ص: ١٧٤

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد وآله الطاهرين سيما بقیة الله فی الارضین و اللعن على اعدائهم اجمعین
و لاحول و لا قوة الا بالله العلی العظيم.

سقط جنین / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راههای تحدید نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حبوب و اقراص / ناحیه اولی: [ممانعت قرص ها و داروها از حمل] / ناحیه ثانی: [استفاده از قرص ضد بارداری ضرر به نفس داشته باشد] / شخصیت مفضل بن عمر / ناحیه ثالث: [استفاده از قرص مانع حق استمتاع مرد می شود] / راه سوم: لولب (AUD)

- | | | | |
|---|-------------------------------|---|---|
| ✖ | تتمه بحث در "الناحية الثالثة" | ✖ | الجانب الاول: طريقة فعاليتها في منع الانجاب |
| ✖ | نتیجه گیری: | ✖ | اما كيفية المنع من الانجاب: |
| ✖ | جهت سوم: التوتر العصبي | ✖ | المناقشة الصغورية: |
| ✖ | نتیجه گیری: | ✖ | اما المناقشة الكبرى: |
| ✖ | الباب الثالث: في اللولب | | |

تتمه بحث در "الناحية الثالثة"

بحث در جهت دوم بود که اگر زوجه ای از حبوب و اقراص ضد حمل استفاده کند باعث می شود که زوج از استمتاع محروم شود و این وجوب تمکینی که بر زن واجب شده است منافات دارد. تقریب این بیان در جلسه قبل بیان شد.
اشکالی که به این بیان شده است گفته اند از ادله تمکین بیش از وجوب تمکین استفاده نمی شود و اینکه بر زن واجب باشد ایجاد رغبت در مرد کند مانند اینکه منفرات را از خود دور کند و یا وجوب اینکه خود را آراسته کند از ادله استفاده نمی شود.
گاهی ممکن است به مانند روایت زیر استدلال شود؛

و عَنْهُمْ عَنْ أَحْمَدَ عَنِ الْجَامُورِيِّ عَنِ ابْنِ أَبِي حَمْرَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ جُبَيْرٍ الْعُزْرَمِيِّ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةً إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا حَقُّ الزَّوْجِ عَلَى الْمَرْأَةِ فَقَالَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ قَالَتْ فَخَبَّرَنِي عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ قَالَ لَيْسَ لَهَا أَنْ تَصُومَ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَغْنِي تَطَوُّعًا وَلَا تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهَا (بَعْدَ إِذْنِهِ) وَ عَلَيْهَا أَنْ تَطَيَّبَ بِأَطْيَبِ طَبِيبِهَا وَ تَلْبَسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهَا وَ تَزَيَّنَ بِأَحْسَنِ زِينَتِهَا وَ تَعْرِضَ نَفْسَهَا عَلَيْهِ غُدُوَّةً وَ عَشِيَّةً وَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ حُقُوقُهُ عَلَيْهَا.^١

که در این روایت گفته شده است بر زن است که خود را خوشبو کند و لباس خوب بپوشد و زینت کند و
مشکلی که به این استدلال می شود اولاً سند این روایت بخاطر "جبیر العزرمی" مشکل دارد و از سند که بگذریم سوال می شود که آیا فقهاء به همین مواردی که مورد استدلال واقع شده است فتوا به وجوب می دهند؟! یعنی آیا فتوا می دهند که بر زن واجب است عطر استعمال کند و واجب است لباس زیبا بپوشد؟!
بله اگر این موارد واجب باشد می شود از باب فحوی و اولویت وجوب دفع منفرات را استفاده کرد.

نتیجه گیری:

در بین کلمات بعضی از علماء اشاراتی مبنی بر اینکه بر زن واجب باشد منفرات را از خود دور کند دیده شده است لیکن این کلمات مستند به روایت و یا امری دیگر نشده است بلکه اگر به اندازه اجماع مسلم می شد باز هم خوب بود ولی به این اندازه هم نیست لذا حکم به وجوب کردن در این باره مشکل است.

جهت سوم: التوتر العصبي

استفاده از اقراص ضد بارداری باعث مشکلات عصبی می شود که این مشکلات منجر به بد معاشرتی زن با همسرش می شود. و حسن معاشرت که یکی از شئون تمکین است بر زن واجب است پس استعمال چنین قرصهایی بر زن حرام می شود!
خلاصه استفاده اقراص با حق زوج منافات دارد چون مقتضای بعضی از آیات چنین است که امر به معاشرت به معروف کرده است.

١ - وسائل الشیعة، ج ٢٠، ص: ١٥٨

البقرة: ٢٢٨ وَ الْمُطَّلَقَاتُ يَرْتَضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ وَ لَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنَنَّ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ
الْآخِرِ وَ يُعَوِّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا وَ لَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَ لِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ وَ اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ
خلاصه از حقوقی که زن و مرد بر هم دارند این است که با معروف مباشرت کنند و معروف به این معنا است عرف و عقلاء آن را پسندند.
لذا مباشرت خوب و اینکه یکدیگر را اذیت نکنند از حقوقی است که بین زن و مرد ثابت است حال اگر استعمال این اقراص سبب شود
که زوجه اذیت شود وجه ممانعت پیدا می شود.

در استفاده از این ادله بحث متوقف بر این است که مباشرت به معروف بررسی شود و موضوع شناسی آن منفتح شود.

نتیجه گیری:

لایبعد که به عنوان اصلی کلی مباشرت به معروف ثابت باشد و حتی حکم به وجوب آن بشود اما در مصداق شناسی آن محل بحث هست
که آیا استعمال قرص که سبب مشکلات عصبی شود و آن سبب سوء مباشرت شود آیا از مصادیق نقض مباشرت به معروف هست یا
نیست.

الباب الثالث: فی اللولب

لولب (AUD) همان دستگاهی است که زن در رحم قرار می دهد که باعث می شود که انعقاد نطفه نشود.

حکم این مساله از چند جانب مورد بررسی قرار می گیرد

الجانب الاول: طريقة فعاليتها فی منع الانجاب

این دستگاه منجر می شود که آن اسپرمی که از مرد وارد رحم شده است و همراه تخمک زن تخصیص شده است با وجود این دستگاه از
بین می رود.

اما كيفية المنع من الانجاب:

طريق الاول: التسريع فی دفع البويضة الى الرحم

این دستگاه باعث می شود که قبل از آمادگی رحم، تخمک منقبضه وارد آن شود. چون رحم آمادگی ندارد برای جذب آن تلف می شود و بعد
از آن دفع می شود.

الطريق الثاني: المنع من افراز الانزيم الخاص المساعد على عملية الغرز.

این دستگاه مانع از ترشح ماده ای می شود که اگر آن ماده نباشد تخمک منقبض به دیواره رحم نمی چسبد و استقرار پیدا نمی کند

الطريق الثالث: احداث الحدشة فی الغشاء الداخلي للرحم

این دستگاه در پرده داخلی رحم خدشه ای وارد می کند و با این کار استعداد دیواره رحم برای پرورش تخمک منقبض از بین می رود.

المناقشة الصغورية:

تخصیص بویضه احراز نمی شود یعنی معلوم نیست که این دستگاه تخمک منقبضه را تلف کند بلکه ممکن است تخمک را قبل از تخصیص غیر
فعال کند

اما المناقشة الكبرى:

آیا اصلاً تلف کردن تخمکی که منقبض شده باشد حرام است؟

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راههای تحدید نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حبوب و اقراص / ناحیه اولی: [مانعت قرص ها و داروها از حمل] / ناحیه ثانی: [استفاده از قرص ضد بارداری ضرر به نفس داشته باشد] / شخصیت مفصل بن عمر / ناحیه ثالث: [استفاده از قرص مانع حق استمتاع مرد می شود] / راه سوم: لولب (AUD)

- | | | | |
|---|--|---|----------------------|
| ✖ | الباب الثالث: في اللولب | ✖ | المناقشة الصغورية: |
| ✖ | الجانب الاول: طريقة فعاليته في منع الانجاب | ✖ | اما المناقشة الكبرى: |
| ✖ | اما كيفية المنع من الانجاب: | ✖ | نكته استطرادية: |
| ✖ | طريق الاول: التسريع في دفع البويضة الى الرحم | ✖ | اما البحث في الكبرى: |
| ✖ | الطريق الثاني: المنع من افراز الانزيم الخاص المساعد على عملية الغرز. | ✖ | الروايات: |
| ✖ | الطريق الثالث: احداث الحدشة في الغشاء الداخلي للرحم | | |

الباب الثالث: في اللولب

لولب (IUD) همان دستگاهی است که زن در رحم قرار می دهد که باعث می شود که انعقاد نطفه نشود.

حکم این مسأله از چند جانب مورد بررسی قرار می گیرد

الجانب الاول: طريقة فعاليته في منع الانجاب

این دستگاه منجر می شود که آن اسپرمی که از مرد وارد رحم شده است و همراه تخمک زن تخصیص شده است با وجود این دستگاه از بین می رود.^۱

اما كيفية المنع من الانجاب:

طريق الاول: التسريع في دفع البويضة الى الرحم

این دستگاه باعث می شود که قبل از آمادگی رحم، تخمک منقبضه وارد آن شود. چون رحم آمادگی ندارد برای جذب آن تلف می شود و بعد از آن دفع می شود.

الطريق الثاني: المنع من افراز الانزيم الخاص المساعد على عملية الغرز.

این دستگاه مانع از ترشح ماده ای می شود که اگر آن ماده نباشد تخمک منقبض به دیواره رحم نمی چسبد و استقرار پیدا نمی کند

الطريق الثالث: احداث الحدشة في الغشاء الداخلي للرحم

این دستگاه در پرده داخلی رحم خدشه ای وارد می کند و با این کار استعداد دیواره رحم برای پرورش تخمک منقبض از بین می رود.

المناقشة الصغورية:

تخصیص بویضه احراز نمی شود یعنی معلوم نیست که این دستگاه تخمک منقبضه را تلف کند بلکه ممکن است تخمک را قبل از تخصیص غیر فعال کند

اما المناقشة الكبرى:

آیا اصلاً تلف کردن تخمکی که منقبض شده باشد حرام است؟

در رساله "وسائل المنع من الانجاب: در زمینه مناقشه صغریه تحقیقاتی دارند که در حد خلاصه گفته می شود.

همانطور که احتمال می رود که مانع از انعقاد و رشید نطفه این دستگاه باشد نظرات مخالفی هم در بین اهل فن وجود دارد یعنی عده ای عدم انعقاد نطفه را منتسب به این دستگاه نمی دانند.

^۱ - ویکی پدیا:

وجود IUD در رحم با نامناسب کردن محیط داخل رحم مانع از بارداری می شود. التهاب مختصر ناشی از حضور این وسیله در رحم موجب آسیب دیدگی یا تخریب اسپرمها و تخمک می شود و در صورتی که عمل لقاح انجام شود، مانع جایگزینی مناسب تخم لقاح یافته در جداره داخلی رحم خواهد شد. می توان انواع آی یو دی را در رحم قرار داد بدون اینکه بر مقدار یا کیفیت شیر مادر تأثیری داشته باشد.

IUD یکی از مطمئن ترین روش های جلوگیری از بارداری است، به طوری که در طول یک سال از ۱۰۰۰ نفر استفاده کننده از این وسیله حدود ۱ تا ۶ نفر (بر حسب نوع IUD) باردار می شوند. این مقدار به اندازه روش دائمی بستن لوله های رحم است، با این مزیت که هر زمان که فرد بخواهد، قابل برداشتن می باشد. البته روش هایی مانند استفاده از قرص ضد بارداری نیز ممکن است به همین اندازه یا بیشتر مؤثر باشند، اما فقط در صورتی که به درستی مصرف شوند. در استفاده از IUD پزشک یا ماما آن را قرار می دهد و کافیت هر ماه توسط خود فرد، چک شود.

آی یو دی را می توان در هر زمان از سیکل قاعدگی برداشت و از همان زمان هم اقدام برای بارداری را آغاز کرد. قابلیت باروری فرد مانند پیش از گذاشتن IUD خواهد بود.

نتیجه ای را که ایشان در نهایت به آن می رسند این است که طریقه موثقه ای بدست نمی آید تا این تلف، منتسب به این دستگاه شود. خلاصه اینطور نیست که مثلاً اگر این نطفه مخصبه می ماند حتماً مراحل دیگر رشد را هم طی می کرد و تکامل پیدا می کرد بلکه این احتمال وجود دارد که حتی اگر این دستگاه هم نمی بود باز هم این تخمک مخصبه به تکامل نمی رسید و در مسیر رشد قرار نمی گرفت کما اینکه در حالت عادی و بدون دستگاه هم این اتفاق بسیار می افتد. گفته اند: نهایت شک می شود به برائت مراجعه می شود و اینکه استخدام این گونه دستگاهها حرام باشد شبهه موضوعیه می شود و بر فرضی که کبری مساله قبول شود باز هم از این فرع و موضوع برائت می شود بلکه اگر در جایی مردی یا زنی به احراز موضوع رسیدند مساله دیگری است که در بحث از کبری بررسی می شود.

نکته استطرادیه:

در رساله "وسائل المنع من الانجاب" به نکته ای اشاره می کنند مبنی بر اینکه این مساله که نقش "الولب" چیست و یا اینکه به شکلی عمل می کند از وظائف فقیه نیست. تشخیص موضوع کار فقیه نیست و اصلاً توقع تشخیص موضوع از فقیه صحیح نیست. لذا حکمی اگر فقیه در این زمینه می دهد طبعاً حکمی تعلیقی است مانند اینکه می گوید: اگر این عمل باعث فلان کار شود حرام است یا جائز است و یا

اما البحث فی الکبری:

ایشان به مرحوم خویی نسبت داده اند: [استاد فرمودند این آدرس را پیگیری کرده اند ولی مطلبی مبنی بر این نسبت به مرحوم خویی نیافتند] مرحوم خویی فرموده اند: حرمت در اسقاط تخمک تخصیص شده ثابت نیست چون دلیلی بر حرمت آن وجود ندارد نهایت دلیلی که وجود دارد در حرمت "اجهاض" است و اجهاض عبارت از این است که اسقاط "ماتلقی" صدق کند و مبدا آن این است که تخمک مخصبه به دیواره رحم علقه پیدا کند که بعد از شروع به رشد می کند.

سوال در این است که آیا این عمل تکلیفاً حرام است؟

آیا دیه بر این عمل ثابت می شود؟

آیا کفاره ای برای این عمل ثابت می شود؟

الروایات:

معتبره اسحاق بن عمار:

عَنْ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمَزَةَ وَ حُسَيْنِ الرَّوَاسِيِّ جَمِيعاً عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ عليه السلام الْمَرْأَةُ تَخَافُ الْحَبْلَ فَتَشْرَبُ الدَّوَاءَ فَتُلْقِي مَا فِي بَطْنِهَا قَالَ لَا فَقُلْتُ إِنَّمَا هُوَ نُطْفَةٌ فَقَالَ إِنَّ أَوَّلَ مَا يُخْلَقُ نُطْفَةٌ.^۲

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد وآله الطاهرين سيما بقيّة الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبيت تكثير نسل / جواز و مشروعيت تحديد نسل / راه های تحديد نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حبوب و اقراص / ناحيه اولي: [مانعت قرص ها و داروها از حمل] / ناحيه ثاني: [استفاده از قرص ضد بارداری ضرر به نفس داشته باشد] / شخصيت مفضل بن عمر / ناحيه ثالث: [استفاده از قرص مانع حق استمتاع مرد می شود] / راه سوم: لولب (AUD)

- | | |
|---|---------------------------------|
| الروایات: | الاحتمال الثاني: [لعل هو الارح] |
| الرواية الاولى: الموثقة لاسحاق بن عمار: | الاشكال لاحتمال الثاني: |
| الاحتمال الاول: | [نعم ...] |
| الاستاد: | [لكن ...] |
| الاشكال لاحتمال الاول: | الاستاد: |
| الاستاد: | |

بحث از روایت "موثقة اسحاق بن عمار" بود برای استفاده حرمت استعمال لولب؛

الروایات:

الرواية الاولى: الموثقة لاسحاق بن عمار:

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ وَ حُسَيْنِ الرَّوَاسِيِّ جَمِيعاً عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَمَّارٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحُسَيْنِ عليه السلام الْمَرْأَةُ تَخَافُ الْحَبْلَ فَتَشْرِبُ الدَّوَاءَ فَتُلْقِي مَا فِي بَطْنِهَا قَالَ لَا قَوْلُكَ إِنَّمَا هُوَ نُطْفَةٌ فَقَالَ إِنَّ أَوَّلَ مَا يُخْلَقُ نُطْفَةٌ.^۱
"ما فی بطن" در روایت مطلق است و فرقی نمی کند که آن را به چه چیزی القاء شود حال یا با شرب دواء باشد یا غیر آن
در کتاب منع از انجاب، برای این روایت در این مقام دو احتمال بیان کرده اند:

محل بحث عبارت " الْمَرْأَةُ تَخَافُ الْحَبْلَ فَتَشْرِبُ الدَّوَاءَ " است

الاحتمال الاول:

منظور از این عبارت این باشد که زن از عوارض حاملگی می ترسد یعنی با خود حاملگی مشکلی ندارد بلکه از عوارض و مسائلی که بعد از حاملگی برای او حاصل می شود ترس دارد مانند اینکه "ویار" شدید برای او می آورد.

الاستاد:

این احتمال خلاف ظاهر است چون ظاهر روایت این است که زن از حاملگی می ترسد و اینکه بخواهیم از عبارت، عوارض حاملگی را استفاده کنیم نیاز به قرینه دارد و هی مفقوده

الاشكال لاحتمال الاول:

ایشان اشکال می کند که اگر قرار باشد این احتمال از روایت استفاده شود از محل کلام خارج می شود یعنی روایت اطلاقی ندارد که شامل مورد بحث ما هم بشود چون عادتاً اینطور است که زمانی علم به حاملگی حاصل می شود که مدتی گذشته باشد و تخمک منصفه مستقر شده باشد که بعد از این حصول علم برای او ترس از عوارض حاملگی حاصل می شود لذا محل کلام ما را که بعد از مجامعت است را نمی گیرد یعنی بحث در جایی بود که آیا جائز است تخمک منصفه، با وسیله ای اسقاط شود؟

الاستاد:

ترس زن ممکن است قبل از این استقرار هم حاصل شود یعنی فرض کنید زنی مستعد بارداری باشد و به محض اینکه منی در رحم او ریخته می شود و با تخمک مخلوط می شود ترس از عوارض حمل برای او حاصل می شود یعنی لازم نیست که حتماً زمانی بگذرد تا ترس برای او حاصل شود.
خلاصه اینکه سید محمد رضا در اشکال به استدلال تاخیر از مقایسه را ملاک حصول خوف دانسته اند خیلی معلوم نیست بلکه ممکن است خوف بدون این تاخیر عادی هم حاصل شود.

الاحتمال الثاني: [لعل هو الارح]

احتمال دوم این است که زن از خود حاملگی می ترسد. یعنی از حدوث حمل می ترسد. اگر مورد روایت این احتمال باشد از همان لحظه اول زن دارو را استعمال می کند حتی اگر علم به حصول حمل نداشته باشد.

الاشكال لاحتال الثاني:

این احتمال نیز اطلاق ندارد چون عادتاً زمانی ترس از حدوث حمل برای زن حاصل می شود که مثلاً عادت شهریه خود را به تأخیر انداخته باشد که در این مدت ممکن است نطفه مخصبه مقداری از مراحل را طی کرده باشد لذا مورد سوال در روایت آن موردی می شود که نطفه مخصبه در رحم مستقر شده باشد و این مقام، محل بحث ما نیست و از منع امام علیه السلام نمی شود منع استفاده از لولب را استفاده کرد.

بعبارة الاخرى:

در این احتمال هم اطلاق ثابت نیست چون خوفی که منجر به شرب دواء شده است معمولاً زمانی است که عادت زن تأخیر افتاده باشد یعنی نوعاً زمانی خوف پیدا می شود که احتمال حدوث حمل بدهد. یعنی زمانی این احتمال را می دهد که نطفه به دیواره رحم علقه پیدا کرده باشد و الا همان ساعت اول تخاف معنا نمی دهد.

[نعم ...]

با توجه به اینکه در ذیل روایت حضرت می فرمایند: "ان اول ما یخلق النطفة" تعلیل می شود بر اینکه منع از شرب دواء بخاطر این است که پیدایش ولد، همین مرحله نطفه مخصبه است و لذا نباید آن را اسقاط کند. خلاصه از این عبارت علیتی استفاده شود که هر جایی که صدق نطفه کند جائز نیست که القاء شود.

[لکن ...]

ایشان در جواب نعم می فرمایند: این عبارت حضرت همانطور که قبلاً هم گفته شد در مقام تعلیل نیست بلکه در این باب است که می خواهند نوع استدلال راوی را باطل کنند یعنی به راوی می فرمایند اینگونه استدلال نکن که ما فی البطن نطفه است و اشکالی ندارد که اسقاط شود چون نطفه خود از جایگاهی برخوردار است که نمی شود آن را اسقاط کرد.

الاستاد:

اگر پذیرفته شود که کلمه "نطفه" بر نطفه مخصبه صدق می کند فرقی در این نیست که ترس زن از چه چیزی باشد حال از حامله بودن باشد یا از حامله شدن باشد بلکه هر دو مورد را شامل می شود و روایت با این تقریب مطلق می شود و دلیلی بر منع اطلاق وجود ندارد. به عبارتی اینکه ایشان تأخیر در حصول علم برای حاملگی را ملاک قرار داده اند خیلی روشن نیست.

علی ای حال:

اطلاق این روایت خوب است و می شود استفاده حرمت را برای اسقاط نطفه مخصبه استفاده کرد.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد وآله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راه های تحدید نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حبوب و اقراص / ناحیه اولی: [ممانعت قرص ها و داروها از حمل] / ناحیه ثانی: [استفاده از قرص ضد بارداری ضرر به نفس داشته باشد] / شخصیت مفضل بن عمر / ناحیه ثالث: [استفاده از قرص مانع حق استمتاع مرد می شود] / راه سوم: لولب (AUD)

- | | | | |
|---|---------------------------------|---|------------------------------------|
| ✗ | الروایات: | ✗ | وکیف کان فالسؤال المطروح هنا...: |
| ✗ | الرواية الثانية: صحیحة الرفاعة: | ✗ | التحقیق فی رسالة المنع من الانجاب: |
| ✗ | وجه الاستدلال: | ✗ | الاستاد: |
| ✗ | رما یجاب عن ذلك: | ✗ | النتیجة فی صحیحة رفاة: |
| ✗ | الاشکال: | | |

الروایات:

الرواية الثانية: صحیحة الرفاعة:

مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَدَّةٍ مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ رِفَاعَةَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام: أَشْتَرِي الْجَارِيَةَ قَرِيبًا احْتَبَسَ طَمَئُهَا مِنْ فَسَادِ دَمٍ أَوْ رِيحٍ فِي رَحِمٍ فَتُسْقَى دَوَاءً لِذَلِكَ فَتَطْمَئُ مِنْ يَوْمِهَا أَمْ يَجُوزُ لِي ذَلِكَ وَ أَنَا لَا أَدْرِي مِنْ حَبْلِ هُوَ أَوْ غَيْرِهِ فَقَالَ لِي لَا تَفْعَلْ ذَلِكَ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّهُ إِنَّمَا ارْتَفَعَ طَمَئُهَا مِنْهَا شَهْرًا وَ لَوْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ حَبْلِ إِنَّمَا كَانَ نُطْفَةً كَنُطْفَةِ الرَّجُلِ الَّذِي يَغْرُلُ فَقَالَ لِي إِنَّ النُّطْفَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي الرَّحِمِ تَصِيرُ إِلَى عِلْقَةٍ ثُمَّ إِلَى مُضْغَةٍ ثُمَّ إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ وَ إِنَّ النُّطْفَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي غَيْرِ الرَّحِمِ لَمْ يَخْلُقْ مِنْهَا شَيْءٌ فَلَا تَسْقِهَا دَوَاءً إِذَا ارْتَفَعَ طَمَئُهَا شَهْرًا وَ جَارَ وَثَمَها الَّذِي كَانَتْ تَطْمَئُ فِيهِ.^١

وجه الاستدلال:

روایت اطلاق دارد و مراد از نطفه لغه همان منی رجل است که اگر در رحم قرار بگیرد بالاخره قابلیت پیدا می کند که به علقه شدن منجر می شود لذا این صحیحه حرمت اسقاط این مرحله از نطفه را دلالت می کند. و اینکه آیا لازم است علقه شود یا نشود از روایت استفاده می شود که اطلاق داشته باشد یعنی هم صورت علقه بودن و غیر آن را شامل می شود چون در روایت تقیید به علقه وجود ندارد. حتی از این روایت می شود نطفه غیر منحصبه را هم استفاده کرد و اگر در این مقدار اشکال شود نطفه منحصبه را قطعاً می شود استفاده کرد.

رما یجاب عن ذلك:

ولو منظور از نطفه، ماء الرجل باشد ولی مقصود در روایت این نیست که به محض اینکه نطفه در رحم داخل شد اسقاط آن ممنوع است بلکه منظور زمانی است که این نطفه تبدیل به حمل شود چون سائل حمل را قیاس با نطفه ای کرد که در خارج عزل می شود و امام علیه السلام در این مقام هستند که فرق است بین نطفه ای که با عزل خارج می شود و نطفه ای که حمل می شود. خلاصه نطفه یا عزل می شود یا تبدیل به حمل می شود و مراد از حمل آن زمانی است که تخصیص شود و به جداره رحم هم ملتبس شود. اگر معنای روایت اینطور باشد مقام ما را شامل نمی شود چون فرض بحث آنجایی بود که نطفه منحصبه شده باشد ولی هنوز به جداره رحم نخسیده باشد.

الاشکال:

اینکه سائل در مقام قیاس نطفه با حمل است دلیل نمی شود که روایت به مورد حمل تخصیص بخورد از طرفی همانطور که قبلاً هم گفته شد امام علیه السلام در مقام دفع قیاس او هستند.^٢

١ - وسائل الشیعة، ج ٢، ص: ٣٣٨

٢ - برگرفته از سایت تخصصی ویکی پدیا. همراه با ویرایش

لقاح و تشکیل جنین

بعد از نزدیکی جنسی، اسپرم مرد از دهانه ی رحم وارد رحم می شود و به سمت لوله های رحم حرکت می کند. اگر یکی از اسپرم های که توانسته است به لوله ی رحم برسد، به تخمک نیز برسد و وارد آن شود، می تواند تخمک را بارور کند. در این حالت دیواره ی خارجی تخمک تغییر حالت می دهد و اجازه ی ورود اسپرم دیگری را نخواهد داد. زن ها و جنسیت جنین در لحظه ی لقاح تعیین می شود. اگر اسپرم دارای کروموزوم Y باشد، کودک شا پسر و اگر دارای کروموزوم X باشد، فرزندان دختر خواهد بود. تخمک بارور حدود سه تا چهار روز در لوله ی رحم باقی می ماند، اما طی ٢٤ ساعت بعد از بارور شدن، به سرعت شروع به تقسیم سلولی می کند تا به بلاستوسیست تبدیل شود. بلاستوسیست که تخمک لقاح یافته ای است، به مدت چند روز تقسیم سلولی انجام می دهد، در طول لوله ی رحم به سمت رحم حرکت می کند و در این زمان تقسیم سلولی ادامه پیدا می کند. بعد از تقسیم سلول و شکل گیری بلاستوسیست، لایه ی خارجی آن که بعدها تبدیل به جفت می شود شروع به ترشح هورمون بارداری یا hCG می کند. مدتی بعد از ورود به رحم، بلاستوسیست به دیواره ی رحم می چسبد که به این عمل لانه گزینی می گویند. برخی زنان در زمان لانه گزینی، لکه بینی یا خونریزی جزئی خواهند داشت که ممکن است آن را با لکه بینی پیش از عادت ماهانه اشتباه بگیرند. این

وکیف کان فالسؤال المطروح هنا...:

مقدمه اول:

محل بحث "بویضه مخصبه" یا همان تخمک مخصبه است. که منظور از این مرحله همان مرحله ای است که اسپرم مرد به تخمک زن ملقح می شود.

مقدمه دوم:

در روایات مراحل حمل را به پنج یا شش مرحله تقسیم کرده اند؛ نطفه، علقه، مضغه، عظم ثم یکسی لحمًا، جنین.

سوال:

تخمک مخصبه کدام مرحله از نطفه و علقه است؟ آیا مرحله ای از مراحل نطفه است؟ یا ابتدای مرحله علقه است؟

التحقیق فی رسالۃ المنع من الانجاب:

ایشان برای روشن شدن این بحث تحقیقی در معنای کلمه "علقه" ارائه می دهند.

سه معنا برای "علقه" می شود احتمال داد:

اول: علقه تخمک مخصبه به جداره رحم

دوم: خون بسته شده

سوم: معنای لغوی آن که به معنای "زالو" یا "مکنده خون" گفته شده است.^۳

ایشان همین معنای سوم را تقویت می کنند و برای ادعای خود شواهدی را ارائه می کنند.

در نتیجه اینکه حضرت در روایت فرموده اند: "لَإِنَّ النُّطْفَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي الرَّحِمِ تَصِيرُ إِلَى عَلَقَةٍ" ناظر به همین جهت است. یعنی وقتی نطفه در رحم واقع شد و با تخمک تخصیب شد در حکم علقه ای است که مانع از جریان خون می شود به عبارتی حضرت خواسته اند سائل توجه دهند که وقتی نطفه در رحم داخل می شود به همان حالت نطفه باقی نمی ماند بلکه اگر رحم قابلیت داشته باشد فوری تخصیب می شود علقه می شود و لذا مقایسه آن با نطفه ای که با عزل خارج می شود اشتباه است.

با این تقریب علقه ای که در روایت مانع از اسقاط آن شده اند آن جایی نیست که نطفه به دیواره رحم چسبیده باشد بلکه همین مقدار که تخصیب شده باشد نیز کافی است.

الاستاد:

بر فرض که این تحقیق را هم در معنای "علقه" نداشته باشیم در خود روایت سوال اینطور است که خون قطع شده است و سائل احتمال می دهد انقطاع خون بخاطر حاملگی باشد آیا وقتی که خون قطع می شود لازم است نطفه به دیواره رحم چسبیده باشد؟ یا همین مقدار که تخصیب می شود و صلاحیت این را پیدا می کند که تبدیل به علقه و حمل شود باعث می شود که زن دیگر عادت نبیند.

النتیجة فی صحیحة رفاعه:

ایشان در نهایت تمسک به صحیحة رفاعه را صحیح می دانند یعنی حرمت اسقاط نطفه مخصبه از روایت رفاعه استفاده می شود.

تذکر: از روایت حتی ممکن استفاده شود که در مورد شک هم همین حکم جاری است چون در روایت سوال راوی از شک است یعنی سائل می گوید که شک دارد این انقطاع خون از حمل است یا از مریضی احتمالی که جاری گرفتار آن شده باشد.

تذکر: استفاده روایت در موردی است که احراز شود که نطفه تخصیب شده است یا اینکه احتمال تخصیب داده شود ولی اگر احتمال عدم تخصیب باشد یا احراز عدم تخصیب باشد از روایت نمی شود حرمت را استفاده کرد.

خونریزی ناشی از فرو رفتن بلاستوسبست در دیواره رحم مادر است. به مرور زمان و با پیشرفت تقسیم سلولی بلاستوسبست، رحم ضخیم تر می شود و ترشحات مخاطی رحم شروع به مسدود کردن دهانه رحم می کند. سلولهای طی سه هفته به شکل یک توده درمی آیند؛ در این زمان اولین سلولهای عصبی نوزاد تشکیل شده است. سه تا چهار هفته بعد از لقاح که تقریباً پنج تا شش هفته بعد از شروع آخرین عادت ماهانه است، جنین به اندازه ای هورمون بارداری hCG ترشح کرده است که در تستهای خانگی تعیین بارداری قابل تشخیص است. در این زمان عادت ماهانه شروع نخواهد شد و در صورت استفاده از یک تست خانگی بارداری متوجه خواهید شد که باردار هستید.

۳ - لسان العرب، ج ۱۰، ص: ۲۶۷

و العلقه: دودة فی الماء تمص الدم، و الجمع علق

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقیة الله فی الارضین و اللعن على اعدائهم اجمعین
و لاحول و لا قوة الا بالله العلی العظيم.

سقط جنین / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راه های تحدید نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / دیه عزل / راه دوم: حیوب و اقراص / ناحیه اولی: [عانت قرص ها و داروها از حمل] / ناحیه ثانی: [استفاده از قرص ضد بارداری ضرر به نفس داشته باشد] / شخصیت مفضل بن عمر / ناحیه ثالث: [استفاده از قرص مانع حق استمتاع مرد می شود] / راه سوم: لولب (AUD)

- | | | | |
|---|--|---|---|
| ✖ | الروایات: | ✖ | ثانیا: هل الکفارة ثابتة باسقاط نطفة الخصية: |
| ✖ | الرواية الثانية: صحیحة الرفاعة: | ✖ | نتیجة البحث الى هنا: |
| ✖ | الرواية الثالثة: صحیحة محمد بن مسلم: | ✖ | الاستاد: |
| ✖ | اولا: هل الدية ثابتة باسقاط نطفة الخصية: | | |

الروایات:

الرواية الثانية: صحیحة الرفاعة:

بعید نیست اطلاق روایات، حداقل شامل حرمت اتلاف نطفه مخصوصه بشوند.

ظهور روایاتی که تا اینجا خوانده شد این است که می شود برای اثبات حرمت اسقاط نطفه مخصوصه ولو هنوز به جداره رحم نجسبیده باشد به آنها تمسک کرد. در مباحث گذشته در مورد خود نطفه که در رحم القاء شود نیز بحث به اینجا رسید که با وجود شبهاتی که در آن وجود داشت حکم به جواز مشکل بود و حکم به احتیاط شد چون اطلاق بعضی از روایات، تعبیر به "نطفه" داشتند.

الرواية الثالثة:

در این مقام دسته ای از روایات که دال بر وجوب دیه است مطرح می شود:

صحیحة محمد بن مسلم:

و عنه عن أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن محبوب عن أبي أيوب الخزاز عن محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يضرب المرأة فتطرخ النطفة فقال عليه عشرون ديناراً فقلت يضربها فتطرخ العلقة فقال عليه أربعون ديناراً....^١
اگر اثبات شود که ملازمه عرفی بین دیه و حرمت است می شود از این روایت نیز استفاده کرد که طرح نطفه حرام است. در مباحث قبل گذشت که شاید در مقام اشکال شود که شاید این وجوب دیه بخاطر حق "ابوین" است که اگر اجنبی باعث اسقاط شود باید دیه بدهد و این دیه به ابوین می رسد. حال سوال اینگونه طرح شود که اگر خود ابوین اقدام بر اتلاف نطفه کردند آیا باز هم دیه بر آنها واجب است؟ در جواب این اشکال اینطور گفته می شود که این بیان خلاف اطلاق روایات است. از روایات انطور استفاده می شود که این نطفه چون سیر خلق یک انسان است احترام دارد لذا اگر ابوین هم سبب اتلاف آن باشند دیه واجب می شود ولو این دیه در این فرض به ابوین نمی رسد چون خود آنها سبب در اتلاف بوده اند.

اولا: هل الدية ثابتة باسقاط نطفة الخصية:

ظاهر این دیه ثابت است بخاطر روایاتی که در این باب وجود دارد.

معتبره ظریف بن ناصح:

و أفق في مني الرجل يُفزع عن عرسه فيغزل عنها الماء و لم يرد ذلك نصف مائة من دية الجنين عشرة دنانير و إن أفرغ فيها عشرون ديناراً....^٢

ثانیا: هل الکفارة ثابتة باسقاط نطفة الخصية:

ظاهراً كفارة هم ثابت باشد

رواية طلحة بن زيد:

و محمد بن علي بن الحسين بإسناده عن طلحة بن زيد عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام في امرأة حبلى شربت دواءً فأسقطت قال شكر عنه.^٣
السند:

١ - وسائل الشیعة، ج ٢٩، ص: ٣١٤

٢ - تهذیب الأحکام (تحقیق خراسان)، ج ١٠، ص: ٢٩٦

٣ - وسائل الشیعة، ج ٢٢، ص: ٣٧٤

در مورد طلحة بن زيد گفته اند عامی است و توثیق صریح ندارد ولی مرحوم شیخ طوسی در مورد او فرموده است: "کتابه معتمد" و لذا مبنی بر این است که به کتاب او اعتقاد می شود.

الدلالة:

مقتضای اطلاق روایت در این است که فرقی نمی کند که در کدام مرحله از مراحل نطفه تا ولد باشد در هر صورت حضرت حکم به "تکفر عنه" فرموده اند.

نتیجه البحث الى هنا:

تا اینجا آنچه می شود از روایات استفاده کرد این است که اولاً حرمت ثانیاً دیه و ثالثاً کفاره، برای اتلاف نطفه مخصبه ثابت است.

الاستاد:

استفاده حرمت و دیه و کفاره ظاهراً ثابت است اما اینکه آیا لولب نطفه مخصبه را اسقاط می کند یا غیر آن را بحث موضوعی است و فعلاً جای بحث و تحقیق می طلبد.

مباحث باقی مانده:

- ۱- آیا لولب انواع دارد؟ آیا تمام انواع آن نطفه مخصبه را اسقاط می کند؟ و ...
- ۲- بحث شک دو اجرای اصالة البرائة در مقام به چه شکلی مطرح و خروجی می دهد؟
- ۳- آیا غص لازم است؟ یعنی آیا لازم است که زن و مرد غص کنند که این لولب چگونه عمل می کند یا غص کنند که آنچه را که در هر مرحله لولب انجام می دهد کدام بوده است آیا مخصبه بوده است یا غیر مخصبه؟

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقیة الله فی الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلی العظيم.

سقط جنین / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راهای تحدید نسل / راه اول: عزل ... / راه دوم: جبوب و اقراص... / راه سوم: لولب (AUD) ...

✕ الجواب الثالث:

✕ خروج المرء من بیت زوجها:

✕ التطبيق للمقام:

✕ عدم حرمة الخروج الا في مورد المنافاة لحق الزوج:

✕ الجواب الاول:

✕ الجواب الثاني:

خروج المرء من بیت زوجها:

در رساله "وسائل المع من الانجاب" مباحثی را در مورد "خروج المرء من بیتها" ۱.

عدم حرمة الخروج الا في مورد المنافاة لحق الزوج:

مرحوم خوئی در این زمینه فرموده بودند روایات مانعه را باید بخاطر قرائنی که وجود دارد حمل بر استحباب کرد. بحث از این قرائن بود. ممکن است مراد مرحوم خوئی از این قرائن موارد زیر باشد؛

اگر قرار باشد زن در این حد محصور باشد منافات با معاشرت معروف دارد، اصلاً مقتضای این مقدار از تضییق گویا چنین است که زن زندانی مرد باشد و از خانه خارج نشود مگر اینکه مرد اجازه دهد و این منافات با کرامت انسانی دارد که خداوند متعال برای همه انسانها قرار داده است.

خلاصه این قرینه می شود بر اینکه روایات مانند روایت محمد بن مسلم حمل بر استحباب می شود.

در این کتاب برای کلام مرحوم خوئی سه جواب بیان کرده اند؛

الجواب الاول:

همانطور که شارع مقدس بر زن این امور را واجب کرده است در مقابل برای مرد هم واجب کرده است که در مواقعی خروج از خانه را به زن اجازه دهد که اگر مثلاً مرد رعایت این واجبات را نکند زن می تواند از مردش به حاکم شرعی شکایت کند و حاکم شرعی او را اجبار به رعایت این واجب کند. خلاصه با این نوع بیان آن استبعادی را که مرحوم خوئی کرده اند دفع می شود. چون ممکن است از شارع حکیم این ممانعت ها برای زن لحاظ شود و در طرف مقابل معاشرت به معروف هم حاصل باشد با همین بیانی که گفته شد.

الجواب الثاني:

این استبعاد مرحوم خوئی را به شکلی دیگری هم می شود دفع کرد؛

به این شکل که بر زن واجب نیست که در خانه کار کند مثلاً غذا درست کند و لباس بشورد و ... لذا او می تواند در قبال کاری که در خانه می کند از مرد اذن خروج از خانه را بگیرد. ۲

الجواب الثالث:

می شود زن در ضمن عقد نکاح شرط کند که همسر در مواردی به او اذن خروج از خانه را بدهد. این شرط ممکن است به یکی از روشهای زیر باشد؛

به نحو شرط فعل باشد؛

عقد را انجام می دهد به شرط اینکه مرد اذن بدهد که زن از خانه خارج شود.

این راه دوم [شرط فعل] فائده ای کم دارد چون مرد می تواند تخلف کند یعنی اذن در خروج ندهد و عقد به سلامت خود باقی باشد و فقط مرد معصیت کرده است که واجب را اتیان نکرده است. بله زن در این صورت می تواند به حاکم مراجعه کند تا حاکم مرد را الزام کند.

به نحو شرط نتیجه باشد؛

زن در ضمن عقد نکاح شرط می کند که ماذون در خروج از خانه باشد.

۱ - ملحق سوم ص ۱۸۸

۲ - زیاده:

آیا این توجیهات و جوامع باعث نمی شود که حکمت اجازه گرفتن زن حاصل نشود چون شارع مقدس وقتی از خروج زن از خانه بدون اذن همسر منع می کند حکمت هایی را در نظر گرفته است خب اگر قرار باشد با این راهها اذن به نحوی [حیله ای] گرفته شود آن حکمت رعایت نمی شود.

سوال این است که آیا این شرط نتیجه موثر است چون اختلافاتی در مقام وجود دارد.

مرحوم شیخ انصاری در شرط نتیجه تفصیل می دهند به اینکه اگر آنچه شرط می شود در شریعت سبب خاصی برای آن قرار داده شده است در ضمن این شرط نتیجه حاصل نمی شود لذا شرط نتیجه در آن صحیح نیست مانند طلاق که صیغه و سبب خاص دارد لذا نمی شود در ضمن عقد بیع مثلاً آن را شرط کرد اما اگر سبب خاصی برای مشروط قرار داده نشده است می شود با همین شرط ضمن عقد بیع محقق شود.

ظاهراً در کلام مرحوم شیخ ملکیت را از اموری قرار داده اند که سبب خاصی برای انعقاد آن قرار داده نشده است که به این کلام ایشان اشکال شده است. حاصل اشکال این است که برای ملکیت هم سبب خاص قرار داده شده است مانند بیع و هبه و صلح و ... که هر کدام سبب خاصی برای ملکیت می تواند باشد. و اینکه شرط به خودی خود مملک باشد مورد اشکال شده است.

یکی از مواردی که ظاهراً محل اتفاق است که شرط نتیجه صحیح است در بحث وکالت است مثلاً گفته می شود: زن می تواند در عقد نکاح شرط وکالت که بر اینکه از جانب مرد کاری انجام دهد که به نحو شرط نتیجه ممکن نیست. مثلاً می شود زن در ضمن عقد نکاح شرط وکالت کند که وکیل باشد خود را بجای مرد طلاق دهد. به عبارتی وکیل بودن را شرط کند نه اینکه شرط کرده باشد مرد به او بعداً وکالت بدهد.

نکته: وکالت عقدی جائز است و هر گاه موکل بخواهد می تواند آن را فسخ کند اما اگر به شکل شرط نتیجه و در ضمن عقد لازم این وکالت اخذ شده است آن قابلیت عزل و فسخ را از دست می دهد.

التطبيق للمقام:

بحث در اذن خروج از خانه بود که زن در ضمن عقد به نحو شرط نتیجه ماذون بودن را برای خود کسب کند تا هر گاه بخواهد از طرف مرد اذن داشته باشد که از خانه خارج شود.

تذکر: اذن و وکالت را ایشان مانند هم گرفته اند که هر دو مورد را می شود در ضمن عقد شرط کرد و هر دو مورد را ظاهراً متفق علیه دانسته اند.

با این جواب نیز بدست می آید که این وجوب اذن در مورد زن برای خروج از خانه منافات با کرامت انسانی او ندارد و همچنین منافات با حکم بودن شارع نیز ندارد چون به روش های مختلف خروج از بیت برای زن میسر است.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقیة الله فی الارضین و اللعن على اعدائهم اجمعین
و لاحول و لا قوة الا بالله العلی العظيم.

سقط جنین / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راههای تحدید نسل

راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل

راه دوم: حبوب و اقراص / ناحیه اولی: [ممانعت قرص ها و داروها از حمل] / ناحیه ثانی: [استفاده از قرص ضد بارداری ضرر به نفس داشته باشد] / شخصیت مفضل بن عمر / ناحیه ثالث: [استفاده از قرص مانع حق استمتاع مرد می شود]

راه سوم: لولب (IUD)

- | | |
|---|---------------------------------------|
| ✓ خروج المرء من بیت زوجها: ١ | ✓ تفصیل الشیخ فی شرط النتيجة: ١ |
| ✓ عدم حرمة الخروج الا فی مورد المنافاة لحق الزوج: ١ | ✓ تأمل استاد: ٢ |
| ✓ الجواب الثالث: ١ | |

خروج المرء من بیت زوجها:

اشکالی مطرح شد در باب خروج زن از خانه همسرش؛

عدم حرمة الخروج الا فی مورد المنافاة لحق الزوج:

مرحوم خوئی فرمودند:

بعید است که ادله ای که منع می کند دال بر حرمت باشد چون بعید است که شارع مقدس به همچین مساله ای زن را امر کند که گویا او زندانی مرد باشد و این با کرامت انسانی زن منافات دارد.

برای این کلام مرحوم خوئی جوابهایی بیان شده است که در جلسات قبل مطرح شد

الجواب الثالث:

جواب سومی که برای کلام مرحوم خوئی بیان شده از این قرار بود که؛

می شود زن در عقد نکاح شرط کند که ماذون در خروج از بیت باشد که در این صورت زن در خانه حبس نمی شود و اشکال مرحوم خوئی مندرج می شود. گفته شد که این شرط اذن در ضمن عقد نکاح به دو شکل قابلیت دارد؛

به نحو شرط فعل باشد؛

عقد را انجام می دهد به شرط اینکه مرد اذن بدهد که زن از خانه خارج شود.

این راه دوم [شرط فعل] فائده ای کم دارد چون مرد می تواند تخلف کند یعنی اذن در خروج ندهد و عقد به سلامت خود باقی باشد و فقط مرد به مقتضای "المومنون عند شروطهم" معصیت کرده است که واجب را اتیان نکرده است. بیه در این صورت می تواند به حاکم شرع مراجعه کند تا حاکم مرد را الزام کند.

أ) به نحو شرط نتیجه:

در باب نذر نیز مانند این بحث وجود دارد مثلاً مکلف می تواند به دو نوع نذر کند:

أ) بخاطر خدا بر خودم واجب می کند که فلان چیز را صدقه کند

ب) بخاطر خدا بر خودم واجب می کند که فلان چیز را صدقه باشد

تفصیل الشیخ فی شرط النتيجة:

مرحوم شیخ انصاری این بحث را مطرح کرده اند:

مرحوم خوئی در تنقیح جلد ٤٠ در باب خیارات ذیل کلام شیخ اینگونه شرح می دهند؛

❖ الكلام في حكم الشرط الصحيح

قد تقدّم وعرفت أنّ الشروط في ضمن العقد تنقسم إلى أقسام:

القسم الأول: شرط الأفعال الاختيارية أعم من التكويني والاعتباري كالخياطة والعق لأتّما فعل اختياري للمشروط عليه ويصح أن يلتزم بما على نفسه، ومنه اشتراط الأوصاف القابلة للأحداث كاشتراط كون العبد كاتباً في المستقبل لتمكنه من تعليم الكتابة مثلاً.

القسم الثاني: شرط الأوصاف الخارجة عن تحت قدرة المشروط عليه كاشتراط كون الحنطة من المزرعة الكدائية أو كون قطن الفرش من مكان خاص وأن يكون نسجه نسج كذا أو كون العبد كاتباً بالفعل، لأنها خارجة عن تحت قدرته إذ الأوصاف المذكورة إما موجودة أو معدومة والالتزام في مثلها غير معقول لعدم قدرته عليها، ولابدّ من أن يكون مرجع هذا الاشتراط إلى جعل الخيار على تقدير عدمه، ومنها اشتراط فعل الغير لأنه أيضاً خارج عن قدرته واختياره وقد تقدّم الجواب عما أفاده السيد (قدّس سرّه) في اشتراط الأوصاف من أنه يرجع إلى تقييد المبيع وبيان أنّ المبيع هو الحصة الخاصة لا مطلقها، وملخص

الجواب أنّ تقييد المبيع الشخصي بشيء غير معقول، إذ لا إطلاق فيه حتى يقيّد فلا معنى لتقييده ويتعيّن أن يكون شرطها بمعنى جعل الخيار على تقدير عدّها.

القسم الثالث: شرط النتيجة التي هي خارجة عن شرطي الأوصاف والأفعال الاختيارية التي سيوجدها المشروط عليه بعد ذلك، لأنه في شرط النتيجة يوجدها بالفعل كاشتراط إرث غير الوارث في معاملة أو اشتراط ملكية شيء آخر غير المبيع، وقد عرفت أنّ النتيجة المشروطة التي هي من الأحكام الوضعية إن كانت تحت اختيار المشروط عليه شرعاً ولم يكن لها سبب خاص فلا مانع من اشتراطها وتحقق بنفس ذلك الاشتراط كملكية شيء آخر في المعاملة أو شرط الوكالة في أمر آخر، وأمّا إذا كانت خارجة عن تحت قدرته فاشتراطها من قبيل الشرط المخالف للكتاب كشرط إرث غير الوارث أو عدم إرث الوارث في ضمن عقد وهو على خلاف الكتاب فيبطل، وأمّا إذا كانت تحت اختياره ولكنه مشروطاً بسبب خاص كما في الطلاق والنكاح فاشتراطها أيضاً باطل لأنه مخالف للكتاب حيث اشترط طلاق امرأته أو نكاح امرأة أخرى في ضمن عقده بلا سببها وهو على خلاف الكتاب فيبطل، هذه هي أقسام الشروط.

❖ فهل قوله (عليه السلام) المؤمنون أو المسلمون عند شروطهم وغيره من أدلة الشروط يشمل جميع تلك الأقسام الثلاثة أو أنه يختص بخصوص شرط الفعل الاختياري لأنّ معناه وجوب العمل بالشرط تكليفاً، وهذا أي الوجوب التكليفي لا يتحقّق إلّا في الشرط الاختياري وأمّا شرط الوصف أو شرط النتيجة فهما خارجان عن قدرته ولا معنى لوجوب العمل بهما كما ذكره شيخنا الأنصاري (قدّس سرّه).^۱

حاصله:

مرحوم شيخ ابتداء شرائط شروط را که مخالف شریعت نباشد و ... را بیان می کنند و بعد در باب شروط شرط صحیح بحث می کنند و شروط ضمن عقد را به اقسامی تقسیم می کنند:

قسم اول:

شرط افعال اختیاری اعم از اینکه تکوینی باشد [مانند خیاطت] یا اعتباری باشد [مانند عتق] و از همین قبیل دانسته اند آن شروطی را که قابل احداث باشند مانند اینکه مشتری عبدی را می خرد به شرط اینکه باع به او نوشتن بیاموزد.

قسم دوم:

شرط اوصافی که خارج از تحقق قدرت مشروط علیه باشد. مانند اینکه مشتری شرط می کند که عبد را می خرد به شرط اینکه الآن کاتب باشد و فرض این است که عبد بی سواد بوده است.

مرحوم شیخ می فرمایند این گونه شرط درست نیست که متعلق التزام در ضمن عقد قرار گیرد مگر اینکه تاویل برده شود به حق فسخ، به این بیان که مشتری می گوید عبد کاتب باشد که اگر نباشد حق فسخ داشته باشد. که در این صورت اگر مرجع کلام به تعلیق نباشد اشکال مرتفع می شود.

قسم سوم:

شرط نتیجه است که این شرط نه شرط وصف است و نه شرط فعل اختیاری می باشد. مانند اینکه:

باع چیزی را به مشتری می فروشد به شرط اینکه بعد از فوت مشتری از او ارث ببرد. به عبارتی شرط می کند که یکی از وارثین مشتری باشد.

باع چیزی را به مشتری می فروشد به شرط اینکه مال دیگری از مشتری را مالک باشد.

باع چیزی را به مشتری می فروشد به شرط اینکه وکیل مشتری در فلان کار باشد. که در عقد نامه های فعلی این نوع وکالت مرسوم شده است.

تفصیل مرحوم شیخ:

مرحوم شیخ در این شرط نتیجه تفصیل داده اند مبنی بر اینکه آیا مکلف نسبت به آن اختیار شرعی دارد یا ندارد و اینکه سبب خاصی برای انعقاد آن در شریعت بیان شده است یا بیان نشده است؛

۱) اینکه اختیار شرعی به ید مکلف باشد و سبب خاصی هم برای انعقاد آن بیان نشده باشد فرموده اند در این شرط مانعی نیست.

در باب وکالت چون امری اختیاری است و سبب خاصی هم برای آن بیان نشده است یعنی به نوعی ابراز شود عرفاً و شرعاً کافی است لذا مطابق با فرمایش مرحوم خوئی اشکالی ندارد.

یا مانند اینکه ملکیت شيء دیگری را شرط می کند که در این صورت هم اشکالی ندارد چون دو شرط مذکور در این شرط هم موجود است.

تأمل استاد:

در مثال دوم اشکال شده است به اینکه بالاخره این ملکیت هم سبب می خواهد حال با تملیک است و یا با هبه یا صلح و ... است. بعضی خواسته اند جواب دهند به اینکه خود همین بیع مشروط نوعی مصداق هبه است یعنی با همین کار هم بیع محقق شده است و هم هبه حاصل شده است. منتهی از بعضی از کلام بدست می آید که هبه احتیاج به قبض دارد [چون می فرمایند: "لا هبة الا مقبوضاً"] و تا زمانی که به دست شخص نرسیده است هبه محقق نشده است. لذا این مورد [۱] فی الجمله قبول شده است.

۱ - مکاسب الحیارات، ج ۳، ص: ۷۷

ب) اما اموری که اختیار آن به دست مکلف نیست اگر در ضمن عقدی شرط شود مخالف کتاب شرط شده است و صحیح نیست. مانند شرط ارث غیر وارث در فرضی که وارثین راضی نباشند که در این صورت مشکل از این جهت است که اختیار ارث بودن یا نبردن دیگر بعد از فوت به دست فرد نیست. یا مانند طلاق که ولو اختیار آن بدست مکلف هست اما چون سبب خاص می خواهد به صرف شرط ضمن عقد محقق نمی شود. مرحوم شیخ در ادامه بحث را از دیدگاه روایات بررسی می کنند که آیا "المؤمنون عند شروطهم" آیا شامل تمام این سه قسم از شروط می شود یا نمی شود. شبهه ای در مقام مطرح می شود این است که این عبارت اختصاص به شرط فعل اختیاری دارد چون در عبارت ظاهر این است که فعل و عملی را متعلق وجوب قرار داده اند. اینجاست که مرحوم خوئی با مرحوم شیخ اختلاف نظر پیدا می کنند.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راههای تحدید نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حبوب و اقراص / ناحیه اولی: [مانعت قرص ها و داروها از حمل] / ناحیه ثانی: [استفاده از قرص ضد بارداری ضرر به شس داشته باشد] / شخصیت مفضل بن عمر / ناحیه ثالث: [استفاده از قرص مانع حق استمتاع مرد می شود] / راه سوم: لولب (IUD)

ادامة البحث فی الشرط النتيجة:

آیا شرط نتیجه صحیح است و اثر آن ظاهر می شود یا نمی شود؟

مانند اینکه باع شیئی را می فروشد به شرط اینکه مثلاً دختر مشتری همسر باع باشد!

مرحوم شیخ در این زمینه تفصیل دادند که مرحوم خوبی نیز این تفصیل را با توضیحاتی قبول کرده اند

گاهی مشروط غیر مشروع است مانند اینکه تحت اختیار مکلف نیست و یا اینکه سبب خاصی برای آن قرار داده شده است مانند شرط ارث غیر وارث یا عدم ارث وارث، که اینگونه شرط صحیح نیست.

اما از آن مواردی که گفته اند اشکالی ندارد شرط شود وکالت است چون لفظ خاص یا صیغه خاصی برای انشاء آن قرار داده نشده است و حتی در غیر ضمن عقل به نحو مستقل نیز شرط خاصی ندارد تا محقق شود. عده ای از فقهاء شرط هبه و تملیک را نیز از همین قبیل دانسته اند و قائل شده اند این موارد نیز نیازمند صیغه و انشاء خاصی نیستند لذا اگر در ضمن عقلی شرط هبه یا تملیک چیزی شود محقق می شود.

ممکن است اشکال شود در اینکه اگر قرار باشد هبه را مثال بزنیم در هبه شرط شده است که قبض لازم دارد یعنی وقتی هبه محقق می شود که قبض صورت گیرد.

در جواب می توان اینگونه گفته که آن هبه ای نیاز به قبض دارد که مستقلاً و با مانند لفظ "وهبت" انشاء شود اما این مورد که در ضمن عقدی هبه به شکل شرط ضمن عقد محقق شود آن شرط در مورد او نیست. چون در این صورت شرط هبه، خود جزئی از عقد مذکور می شود و لا محاله مال منتقل می شود. منتهی در این جواب و سوال عمده این است که ادله باب هبه بررسی شود که به نظر می رسد دلیل بر آن اجاع و امثال آن باشد که این بحث لزوم قبض در هبه هست یا نیست مطرح شده است.

نکته ای در باب وکالت:

در باب وکالت گفته اند: موکل می توان وکیل را عزل کند. سوال این است که اگر وکالت در ضمن عقد محقق شود باز هم می شود موکل او را عزل کند یا نمی شود؟ شبیه هبه در ضمن عقد که گفته می شود آیا این هبه تمام آثار هبه را دارد یا ندارد یا حتی می شود عنوان کرد که چون این هبه آن هبه مصطلح نیست و نوع خاصی از هبه می شود شاید آثار جدیدی پیدا کند همین کلام در وکالت نیز گفته شود. یعنی درست است که در وکالت عادی می شود موکل، وکیل خود را عزل کند و از آثار وکالت این است اما اگر همین وکالت از غیر راه عادی منعقد شود آیا آثار جدیدی پیدا نمی کند؟

می شود اینطور گفت که اگر وکالت در ضمن عقد لازمی محقق شود قابلیت عزل را از دست می دهد و اثری است که از این نوع وکالت [در ضمن عقد لازم] کسب می کند. به عبارتی این وکالت چون در ضمن عقد لازم قرار گرفته است بعضی از آثار عقد لازم را هم قبول می کند در عقد لازم همان طور که نمی شود آن را فسخ کرد [مگر اینکه شرط خیار فسخ کرده باشند] در این وکالت هم همین اثر را جاری بدانیم چون این وکالت خود جزئی از عقد لازم واقع می شود.

بعضی به این بیان اشکال کرده اند:

گفته اند دلیل وجوب شرط نتیجه چیست؟ آیا به "المومنون عند شروطهم" تمسک می شود یا به "اوفوا بالعقود" تمسک می شود؟

اگر قرار باشد از دلیل "اوفوا بالعقود" استفاده شود بیان اینطور است که گفته اند: وقتی شرطی ضمن عقد می آید جزئی از آن عقد می شود و لزوم وفاء به آن همان لزومی است که خود عقد دارد. که این بیان خیلی مورد اشکال واقع نشده است.

تفصیل بحث در "المومنون عند شروطهم"

اما "المومنون عند شروطهم" شرائط ابتدائی را شامل نمی شود مشهور خواسته اند شروط ابتدائی را در ضمن "وعد" قرار دهند و عنوان شرط را از آنها جدا بدانند لذا "المومنون" را منحصر در شروطی دانسته اند که در ضمن عقدی محقق شود.

اشکال دیگری را که در ذیل "المومنون" بیان کرده اند این است که این عبارت منحصر در شرط فعل است و شرط نتیجه را در بر نمی گیرد. به این بیان که ظهور "عند" در این است که مومن نزد شرط خود ایستاده است و یا اینکه گفته می شود مومن پای حکم وضعی که درست شده است یا درست می شود ایستاده است اما اینکه خود شرط حکم وضعی درست کند مانند اینکه خود همین شرط بخواهد ملکیت را درست کند از "عند" قابل استفاده نیست.

بر فرض که اشکال اول پذیرفته شود که "المؤمنون" شروط ابتدائی را شامل نمی شود اما در مورد اشکال دوم باید بیشتر دقت شود آیا فقط شرط فعل را شامل می شود؟ آیا واقعا "عند" ظهور در شرط فعل دارد؟

مرحوم خوئی در تنقیح اینطور می فرماید:

❖ والظاهر أنَّ الحديث وغيره من أدلة الشروط يشمل جميع الأقسام الثلاثة بلا اختصاصه بشرط الفعل فقط، وذلك لأنَّ معنى كون شيء عند شيء ملازمته معه وملاصقتها وعدم انفكاكها، فالحديث دلَّ على أنَّ المؤمن أو المسلم ملازم لشروطه وغير منفك عنه وملاصق معه، وآثار اللزوم أي ملازمة المؤمن لشروطه مختلفة لأنَّه إذا شرط فعلاً اختيارياً أو تركه فعلى ملازمة الفعل أو ملازمة الترك إياه وجوب العمل أو الترك، إذ لا معنى لملازمتها مع تركه عند شرط الفعل أو فعله عند شرط الترك، كما أنَّ الشرط إذا كان شرط وصف الذي عرفت أنَّ معناه جعل الخيار على تقدير عدمه أي توقيت الملكية المنشأة وتخليدها بالفسخ عند ظهور عدمه، فعلى ملازمته إياه وعدم انفكاكها أنه باقٍ على ما التزمه من الخيار أي الملكية المقيدة ولم يتخلف عنه، فإذا فسخ فلا محالة يرجع كل ملك إلى مالكه، وكذلك الحال في اشتراط النتيجة الذي هو بمعنى اعتبار شيء بهذا الاشتراط كشرط الوكالة فإنَّ معناه أنك تعتبرني وكلاً بهذا الاشتراط، فإنَّ معنى ملازمتها وعدم انفكاكها أنه اعتبره وكلاً وهو على التزامه من كون الطرف وكلاً أو كون مال آخر ملكاً له وهكذا.^۱

حاصله:

ظاهر این است که دلیل شامل هر سه نوع از شرط می شود یعنی شرط فعل و شرط صفت و شرط غایات [شرط نتیجه] چون روایت این را می فهماند که مومن ملازم شرط خود هست و این ملازمه به مناسبت موارد مختلف می شود معنای ملازم در فعل و ترک، وجوب در آن است کما اینکه در شرط وصف نیز معنای ملازم این است که اگر چنین شرط وصفی محقق نبود مشتری حق خیار داشته باشد و در وکالت نیز وقتی شرط می شود معنای ملازمه این است که مثلاً بایع با این کلام مشتری را وکیل خود اعتبار کرده است.

❖ وبالجملة: أنَّ الحديث يدلُّ على الحكم الوضعي فقط وهو إمضاء الشارع للالتزامات المتبايعين واشتراطاتهم، ومعناه أنَّ شروط المؤمنين نافذة وجائزة لازمة ويترتب على اللزوم آثاره حسب اختلافها باختلاف الشروط، فلا وجه لما أفاده (قدس سره) من اختصاص الحديث بشرط الأفعال.^۲

مرحوم خوئی در ادامه می فرماید:

این حدیث مفاد حکم وضعی عامی را فائده می دهد که شارع مقدس التزامات و اشتراطات متبايعين را امضاء کرده است یعنی فرموده است هر چیزی را که شرط کنند قبول کرده است به این معنا که شروط مومنون به حسب موارد مختلف نافذ و جائز و لازم است لذا اینکه مرحوم شیخ عبارت را مختص شرط فعل کرده اند صحیح نیست.

خلاصه معنای عنایت در روایت کنایی است به این معنا که مومن ملزم به شرط خود هست خواه آن، شرط فعل باشد یا شرط نتیجه باشد. و مرحوم خوئی برای این ادعا مویدی هم می آوردند:

❖ ومما يؤيد ما ذكرناه أو يدلُّ عليه: أنَّ الإمام (عليه السلام) قد طبق «المؤمنون عند شروطهم» على شرط الأفعال تارةً وعلى شرط النتيجة أخرى، والأول كما دلَّت على أنَّ من اشترط لزوجه أن لا يأتي عليها سرية يجب عليه أن يفي بشرطه لأنَّ المؤمنين عند شروطهم وإن كان بشئ ما صنع لأنه لا يدري ما يقع في قلبه في الليل والنهار، وعدم التسري من الأمور المباحة وعدمه عدم فعل اختياري. والثاني كما دلَّت على أنَّ المكتبة إذا أعانها ابن زوجها في مال المكتبة واشترط عليها أن لا يكون لها الخيار بعد حربتها (لأنَّ الأمة إذا تزوجت ثم صارت حرة كان لها الخيار في بقاءها على زوجية زوجها وعدمه) لزماً الوفاء ولا يكون لها الخيار لأنَّ المؤمنين عند شروطهم، وشرط عدم الخيار من شرط النتيجة وشرط عدمه إسقاط فعلي لخيارها ولو كان ذلك من إسقاط ما لم يجب إلا أنه لا بأس به بعد دلالة الدليل عليه.^۳

حاصله:

در بعضی از روایات خود امام علیه السلام این عبارت را بر شرط نتیجه تطبیق کرده اند. مانند اینکه در کنیز مکاتبه مثال زده اند که اگر فرزند مرد با کنیز که همسر پدر اوست شرط می کند که او را در آزاد شدن کمک می کند به شرط اینکه آن شرط خیارى که کنیز مکاتبه دارد را نداشته باشد.

در روایت این عبارت آمده است که کنیز "لا يكون لها الخيار" و ظهور این عبارت در این است که شرط نتیجه باشد.

مرحوم خوئی می فرماید ممکن است اشکال این شود که در این روایت از کنیز چیزی را خواسته اند که هنوز زمان آن نرسیده است و این "اسقاط ما لم يجب" می شود که در جواب ایشان می فرماید ولو اشکال سقوط ما لم يجب درست است ولی چون در روایت اجازه داده اند مانعی برای این اسقاط باقی نمی ماند.

به عبارت دیگر اسقاط ما لم يجب استحاله عقلی در تکوینات دارد اما در اعتبارات اشکالی ندارد منتهی برای اینکه آیا در اعتبارات این گونه اتفاقی افتاده است یا خیر باید دلیل داشت که در مقام همین روایت دلیل بر مدعا می شود.

۱ - مکاسب الخیارات، ج ۳، ص: ۷۹

۲ - مکاسب الخیارات، ج ۳، ص: ۷۹

۳ - مکاسب الخیارات، ج ۳، ص: ۸۰

نکته ای که باقی می ماند آنجایی است که قرار باشد از این روایت تعمیم استفاده شود که جای شبهه باقی است یعنی اگر قرار باشد مستفاد از این روایت را بر موضوعات دیگر هم جاری کرد محل اشکال است اما این استفاده که از این روایت حجیت و صحت شرط فعل قابل استفاده است صحیح است و این روایت اختصاص به شرط فعل ندارد.

اما این روایت را می شود به عنوان شاهد محل استدلال قرار داد یعنی درست است که شبهه فوق وجود دارد اما اینکه حضرت این جمله را در مقام استشهاد بیان کرده اند دلیل می شود شاید می شود مانند اینکه کلیاتی در شریعت وجود دارد که می شود بر مصادیق خودش تطبیق کرد و این کاری که حضرت کرده اند این همین قبیل موارد بوده باشد.

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين و صلى الله على محمد و آله الطاهرين سيما بقية الله في الارضين و اللعن على اعدائهم اجمعين
و لاحول و لا قوة الا بالله العلي العظيم.

سقط جنين / مطلوبیت تکثیر نسل / جواز و مشروعیت تحدید نسل / راههای تحدید نسل / راه اول: عزل / استثنائات از حرمت عزل / ديه عزل / راه دوم: حبوب و اقراص / ناحیه اولی: [مانعت قرص ها و داروها از حمل] / ناحیه ثانی: [استفاده از قرص ضد بارداری ضرر به شس داشته باشد] / شخصیت مفضل بن عمر / ناحیه ثالث: [استفاده از قرص مانع حق استمتاع مرد می شود] / راه سوم: لولب (IUD)

ادامة البحث فی الشرط النتيجة:

تذکر: بحث کبروی است یعنی بحث می شود که آیا اصلاً شرط نتیجه صحیح هست یا نیست. اینکه فلان شرط آیا صحیح است صغروی می شود که در جای خودش بحث می شود.

ادله ای که برای حجیت شرط نتیجه اقامه شده است؛

اول: "المؤمنون عند شروطهم"

دوم: "أوفوا بالعقود"

مرحوم شیخ در دلیل اول اشکال کردند به این بیان که این دلیل شامل شرط نتیجه نمی شود و بخاطر ظهوری که در لفظ "عند" هست منحصر در شرط فعل است.

اما جوابی که از این اشکال دادند این است که پای شرط ماندن به حسب موارد فرق می کند اگر قرار باشد پای شرط فعل بماند به حسب همان می ماند و واجب می شود که آن شرط را عمل کند و اگر شرط فعل کردند ماندن به این معنا است که بر مکلف واجب می شود که آثار آن شرط نتیجه را ترتیب دهد مثلاً مال را به طرف مقابل تحویل دهد و ...

استفاده از کلام مرحوم خویی:

از "عند" دو معنا را می شود برداشت کرد؛

اول: اینکه از این کلام می شود برداشت کرد که واجب است بر مکلف که اتیان کند یعنی وجوب عمل از "عند" برداشت می شود و این اعم از این است که آن شرط، شرط فعل باشد یا شرط نتیجه باشد در هر صورت وجوب، برای مکلف ثابت می شود. که مرحوم خویی همین معنا را به مرحوم شیخ نسبت داده اند. اگر قبول کنیم که معنای "عند" وجوب عمل باشد در این صورت ممکن است اشکال شود که شرط نتیجه که عمل نیست تا مکلف به آن امر به وجوب شده باشد اما می شود به این شکل درست کرد که ترتیب آثار می تواند عمل باشد و وجوبی که از ناحیه "عند" متوجه مکلف می شود وجوب به ترتیب آثار در شرط نتیجه باشد.

دوم: از "عند" معنای جامعی برداشت شود یعنی گفته شود "الجامع بین الحكم الوضعي والتكليفي" یعنی المؤمنون مطلب کنایی است و معنای آن این است که باید شرط محقق شود. اگر شرط فعل شد نافذ است کما اینکه اگر شرط نتیجه شود نیز نافذ خواهد بود. نفوذ شرط در شرط فعل به این است که بر مکلف واجب می شود آن را انجام دهد و اگر نتیجه و غایت شرط شود نفوذ به این شکل است که آن نتیجه محقق می شود که بعد از تحقق آن طبیعتاً آثاری دارد که لزوم آور می شود.

در کلام مرحوم شیخ وجوب عمل از المؤمنون استفاده شده است متحصل از کلمات فوق این می شود که وجوب عمل گاهی مع الواسطه است و گاهی بدون واسطه است بلکه وجوب عمل در شرط فعل بدون واسطه است اما می شود همین وجوب عمل را در شرط نتیجه نیز تصویر کرد به این که بعد از تحقق نتیجه وجوب عمل بر مکلف ثابت می شود.

تذکر: درست است که در کلام شیخ انحصار به شرط فعل داده شده است اما این به این معنا نیست که بطور کلی شرط نتیجه را باطل بدانند بلکه شرط نتیجه هم به نوعی به شرط فعل برگشت داده می شود.

خلاصه مرحوم شیخ معنای روایت را به "وجوب العمل" و مرحوم خویی به "تنفیذ شرط" تقریر کرده اند.